

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسسوط
المجلة العلمية

١
تصويبات أبي هلال العسكري الصوتية والبنوية
في كتابه التلخيص في معرفة أسماء الأشياء
”دراسة تحليلية نقدية“

إعرارو

د. بكر طلعت بكر سعد

مدرس أصول اللغة

كلية اللغة العربية بجرجا

(العدد الواحد والأربعون)

(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)

(الجزء الثالث (١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م))

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

تصويبات أبي هلال العسكري الصوتية والبنوية في كتابه التلخيص في معرفة أسماء الأشياء "دراسة تحليلية نقدية"

بكر طلعت بكر سعد

قسم، أصول اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، جرجا، مصر.

البريد: bakrsaad .el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الملخص:

هذا البحث دراسة وصفية تحليلية نقدية لتصويبات أبي هلال العسكري الصوتية والصرفية في كتابه التلخيص، وقد كشفت هذه الدراسة عن اهتمام أبي هلال العسكري بالتصويب اللغوي في كتابه خاصة التصويب في المستويين الصوتي والصرفي. كما كشفت الدراسة عن تعجّل أبي هلال العسكري في تخطئة كثير من الألفاظ، أو بعض لغات العرب الفصيحة التي يعتد بلغاتها، والحكم عليها بالشذوذ أو الخطأ، وكذلك مخالفته السماع والقياس في تخطئة بعض الألفاظ التي قد ورد بها السماع وأيدها القياس؛ مما يدل على أنه سلك مسلك المتشددين في النقد. ووضح من الدراسة أيضاً أن العسكري أعتمد في نقده للألفاظ على عدة معايير للنقد وهي: اختيار الأفصح دون غيره، والقياس على الأكثر، واعتماده الوجه الصوابي الواحد للكلمة دون غيره. كما أثبتت الدراسة عربية بعض الألفاظ التي حكم عليها العسكري بأنها أعجمية وليست عربية وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين وأحد عشر مبحثاً، وخاتمة، وفهارس فنية تتمثل في: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: كتاب التلخيص، التصويب، التخطئة، الصوت، البنية.

Abu Hilal Al-Askari's phonetic and structural corrections in his book Al-Takhliz fi Knowing the Names of Things "A Critical Analytical Study"

Bakr Talaat Bakr Saad

Department, Fundamentals of Language, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Girga, Egypt.

Mail: azhar.edu.eg@.el bakrsaad

Abstract

This research is a descriptive, analytical and critical study of Abu Hilal Al-Askari's phonetic and morphological corrections in his book Al-Takhliz. This study revealed Abu Hilal Al-Askari's interest in linguistic correction in his book, especially correction at the phonemic and morphological levels. The study also revealed Abu Hilal Al-Askari's haste in misspelling many of the words or some of the standard Arab languages whose languages are considered, and judging them as abnormal or wrong, as well as his violation of listening and analogy in misspelling some of the words that were mentioned in the hearing and supported by analogy; Which indicates that he has taken the path of hardliners in criticism. It was also clear from the study that Al-Askari relied in his criticism of words on several criteria for criticism, which are: choosing the most eloquent, and analogy at most, and his adoption of the correct one side of the word without the other. The study also proved in Arabic some of the words that Al-Askari judged to be foreign and not Arabic This research came in an introduction, a preface, two chapters and eleven topics, a conclusion, and technical indexes represented in: the index of sources and references, and the index of topics.

Keywords: Summary Book, Correction, Error, Sound, Structure./

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعلَ العَرَبِيَّةَ لَنَا لِسَانًا، وَأَنْزَلَ بِحُرُوفِهَا الذِّكْرَ قُرْآنًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أفصح النَّاسِ لِسَانًا وأعذبهم كلامًا وأبلغهم بيانًا، فَاَللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وصحبه فهُم في اللُّغَةِ والْبَيَانِ قُرْسَانًا
ويعد،،،

فإن اللغة العربية من أشرف العلوم وأجلها، حيث اختارها الله سبحانه وتعالى فأنزل بها كتابه فقال: [بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ]^(١)، وقد كان العرب في جاهليتهم أرباب فصاحة وبلاغة يتحدثون بسجيتهم وتبعًا لسلاقتهم اللغوية السليمة التي جبلوا عليها فلم يؤثر عنهم لحن ولم يكن من طبيعتهم أن يرتكبه، فلما جاء الإسلام، وانتشر في بقاع الأرض ودخل الناس فيه أفواجا، اختلط العرب بغيرهم من العجم الذين خفي عليهم بعض أساليب القرآن ومعاني بعض ألفاظه ومقاصدها، فاضطر هؤلاء إلى تعلم اللغة العربية كي يفهموا الدين الذي آمنوا بمبادئه ، فبدأ اللحن والتصحيف والتحريف يظهر وينتشر في المجتمع العربي حتى وصل إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فسارع العلماء إلى محاربة اللحن والتصدي له فوقفوا في وجهه وسعوا إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة والوسائل المتاحة لتخطي عقبة اللحن وبيان الصواب والتنبيه على خلافه، فظهرت كتب التصحيح اللغوي مثل كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وكتاب أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب لحن العوام للزبيدي وغيرها من مؤلفات في التصحيح اللغوي؛ سعيًا للمحافظة على اللغة وإصلاح ما فسد من الألسنة، وجعل الناطقين بالعربية من عُرب وعجم يتقنون تأدية اللغة دون تصحيف أو تحريف، ومن هؤلاء العلماء الذين أسهموا في هذا الجانب أبو هلال العسكري سواء بمؤلف خاص مثل كتابه لحن الخاصة أو بالإشارة إلى مواطن

(١) سورة الشعراء الآية : ١

التصويب في ثانيا مؤلفاته كما في كتابه التلخيص الذي نحن بصدد دراسته، حيث تعرض للعديد من الألفاظ التي قام بنقدها وتصويبها سواء في المستوى الصوتي أو البنوي أو التركيبي أو الدلالي، وسوف أتناول في هذا البحث المستويين الصوتي والصرفي فقط؛ نظراً لكثرة التصويبات التي وقعت في هذين المستويين - والوقوف على مقياس التصويب عنده فيهما. خاصة وأن الكتاب يعد معجماً من معاجم الموضوعات فكان صاحبه مهتماً في الأعم الأغلب بتصويب الألفاظ من ناحية أصواتها وبنيتها، وبيان معانيها الأصلية، لذلك لم يحظ الجانب النحوي والدلالي في التصويب بما حظي به الجانب الصوتي والبنوي.

أما عن منهجه في عرض الأخطاء وتصويبها فقد اختط العسكري لنفسه منهجاً مميزاً، فهو أحياناً كان يذكر اللفظة الصواب أو الفصيحة ثم ينبه على اللفظة الخطأ بقوله ولا يقال، أو والعامّة تقول، أو خطأ، وذلك مثل قوله: "ونعب الغراب نعباً، ونعق نعيقاً. ولا يُقال نعق"^(١)، وقوله: "والقرقل: قميصٌ صغيرٌ لا كمّي له. والعامّة تقول قرقر".^(٢)، وأحياناً ينبه على الخطأ ثم يذكر الصواب فيه مثل قوله: "وقد أغيلت. وهذا خرج على الأصل، والقياس أغالت"^(٣)، وأحياناً أخرى يذكر الوجهين ويصرح بأن أحدهما أعلى أو أفصح أو أجود، مثل قوله: "ويقال للذي يغزل به: مغزلٌ ومُغزلٌ، والضمُّ أعلى"^(٤)، وقوله: "والمنشأ: ويُقال: المنشأ، والأول أفصح".^(٥)، وقوله: "يُقال شَعْرٌ وشَعْرٌ، وبالتحريك أجود"^(٦)، وأحياناً يعبر عن الأسلوب الخطأ بقوله لا أدري أو ما أدري ما صحته مثل قوله: "والرّهص هو أن يجعل الطينُ بعضه على بعضٍ. وما أدري ما صحته"^(٧)

(١) التلخيص ص ٤٠١.

(٢) السابق ص ١٤٥.

(٣) السابق ص ٣٥.

(٤) السابق ص ١٥٥.

(٥) السابق ص ١٨٥.

(٦) السابق ص ٤٠.

(٧) السابق ص ١٧٧.

منهج الدراسة:

أما عن منهج الدراسة فهو المنهج الوصفي، الذي يقوم على استقراء اللفظة وتحليلها تحليلًا وصفيًا شاملاً.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وفصلين وأحد عشر مبحثًا وخاتمة.

أما التمهيد فتحدثت فيه عن: الإمام أبي هلال العسكري، وكتابه التلخيص، والمقصود بالتصويب اللغوي.

الفصل الأول : التصويب في المستوى الصوتي .
وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التصويب في الإبدال .

المبحث الثاني: التصويب في الهمز والتخفيف .

المبحث الثالث: التصويب في الإدغام والفاء .

المبحث الرابع: التصويب في المخالفة الصوتية .

المبحث الخامس : التصويب في القلب المكاني .

المبحث السادس: التصويب في الحذف .

الفصل الثاني: التصويب في المستوى البنيوي " الصرفي "
وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التصويب في التصحيح والاعتلال .

المبحث الثاني: التصويب في التذكير والتأنيث .

المبحث الثالث: التصويب في الصيغ الاسمية .

المبحث الرابع: التصويب في صيغ الأفعال .

المبحث الخامس: التصويب في التخفيف والتشديد .

الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والله أسأل أن يكون

هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون خدمة للغة العربية، رفع الله شأنها وأعلى قدرها .

الباحث...

التعريف بأبي هلال العسكري

اسمه وكنيته

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهراّن اللغوي الأديب أبو هلال العسكري صاحب الصناعتين^(١)، كُنِّيَ بأبي هلال وبها اشتهر أكثر من اسمه^(٢)

لقبه

لقب بالعسكري نسبة الى (عسكر مُكْرَم^(٣)) من كور الأهواز^(٤)، وقد أطلق هذا اللقب على جماعةٍ منهم أبو أحمد العسكري اللغويّ صاحب التّصحيح اسمه الحسن بن عبد الله، وأبو محمّد العسكري المصريّ اسمه الحسن بن رشيق المُحدث وعليّ بن سعيد ابن عسّاكر^(٥)

مولده ونشأته

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تاريخ مولده سوى أنه ولد بعسكر مكرم التي نسب إليها، وبها نشأ، وتعلم ببغداد والبصرة وأصفهان، وهو تلميذ أبي أحمد العسكري اللغوي المشهور صاحب التّصحيح، توافقا في الاسم واسم الأب والنسبة، ويقال: إنّه ابن أخته، وتنتقل في التّجارة إلى بلاد متعدّدة، فيأخذ عن فضلائها، ويعود بمتاجره إلى عسكر مكرم بلده ولم يشغله ذلك عن التصنيف وإثبات الفوائد^(٦)

(١) ينظر في ترجمته: معجم الأديباء ٢/ ٩١٨، والدر الثمين في أسماء المصنفين ص ٣٣٧، وتاريخ الإسلام ٩/ ٣٣٨، والوافي بالوفيات ١٢/ ٥٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٦، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١٣٨، والأعلام ٢/ ١٩٦، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٤٠.

(٢) إنباه الرواة على إنباه النحاة ٤/ ١٨٩.

(٣) وهو بلد مشهور من نواحي خوزستان منسوب الى مكرم بن معزّاء الحارث صاحب الحجاج بن يوسف فبناها مكرم ولم يزل يبني ويزيد حتى جعلها مدينة وسماها عسكر مكرم (ينظر: معجم البلدان ٤/ ١٢٣، ١٢٤).

(٤) الأعلام ٢/ ١٩٦.

(٥) الوافي بالوفيات ٢٠/ ٧٤.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٤/ ١٨٩، و تاريخ الإسلام ٩/ ٣٣٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٦.

صفاته ومنزلته العلمية

كان أبو هلال العسكري لغوياً، أديباً، شاعراً، مفسراً موصوفاً بالعلم والفقہ، وقد غلب عليه الأدب والشعر، وتصانيفه في غاية الجودة^(١) فحظي بثناء العلماء عليه، يقول أبو طاهر السلفي: "سألت الرئيس أبا المظفر محمد بن أبي العباس الأبيوردي، رحمه الله، بهمدان عنه فأتى عليه ووصفه بالعلم والعفة معاً"^(٢) ويقول عنه القحطي: "الفاضل الكامل، صاحب التصانيف الأدبية"^(٣)، إضافة هذه الصفات التي اتصف بها فإنه كانت له نفس طاهرة زكية لا يسعى إلى طلب شهرة أو منصب، ولعل هذا هو الذي دفعه إلى العمل بالتجارة فقد "كان يتبرز (أي يبيع البز وهي الثياب) احترازاً من الطمع والدناءة والتبذل"^(٤)، ويقول البخارزي: "بلغني أنّ هذا الفاضل كان يحضر السوق، ويحمل إليها السوق، ويحلب درّ الرزق ويمتري، بأن يبيع الأمتعة ويشترى فانظر كيف يحدو الكلام ويسوق، وتأمل هل غضّ من فضله السوق؟"^(٥)

شيوخه وتلامذته

لم تذكر المصادر التي ترجمت لأبي هلال العسكري سوى اثنين من مشايخه وهما: خاله أبو أحمد العسكري، وأبو القاسم بن شيران، إلا أن أبا أحمد العسكري كان له الأثر الأكبر في تعلمه وتزويده بشتى المعارف وفنون الثقافة المختلفة؛ فقصر تلمذته ودرسه عليه وصار كأنه ظل ملازم له؛ وذلك لشهرته وذيوع صيته حيث إنه كان أحد الأئمة في الأدب وصاحب أخبار ونوادر وله رواية متسعة وتصانيف مفيدة، وانتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد (خوزستان) في عصره. ورحل إليه الأجلاء للأخذ عنه والقراءة

(١) إنباه الرواة ٤ / ١٨٩، والوافي بالوفيات ١٢ / ٥٠، وبغية الوعاة ١ / ٥٠٦، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٤٠.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٩١٨.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ١٨٩.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٩١٩.

(٥) دمية القصر وعصرة أهل العصر ١ / ٥٠٩.

عليه.^(١)، فكان من ملازمته له أن صار شيخا من شيوخ عصره وإماما من أئمة دهره. أما عن تلامذته فكما ضنت المصادر عن ذكر مشايخه ضنت كذلك عن ذكر تلامذته فلم تذكر لنا سوى عدد قليل منهم وعلى رأسهم: أبو سعد السمان الحافظ بالري، وأبو الغنائم ابن حماد المقرئ إملاء بالأهواز، وأبو حكيم أحمد بن إسماعيل بن فضلان اللغوي بالعسكر، ومظفر بن طاهر الأشتري، وآخرون.^(٢)

مؤلفاته

ترك لنا أبو هلال العسكري مؤلفات كثيرة وفي فنون مختلفة منها ما هو مطبوع وفي أيدي الناس ومنها ما هو مخطوط لم يظهر بعد للوجود وينتشر بين الناس ومنها ما هو مفقود ومن هذه المؤلفات: كتاب المحاسن في تفسير القرآن خمس مجلدات. كتاب التلخيص في اللغة (ط). كتاب جمهرة الامثال (ط). كتاب ديوان المعاني (ط) جزآن. كتاب من احتكم من الخلفاء إلى القضاة. معجم في اللغة (خ). كتاب ديوان شعر العسكري (ط). كتاب شرح الحماسة. كتاب الاوائل (ط). كتاب التبصرة وهو كتاب مفيد. كتاب العمدة. كتاب الفروق وهو كتاب حسن، فرّق فيه بين معاني الكلمات النظائر (ط). كتاب فضل العطاء على العسر (ط). كتاب الدرهم والدينار. كتاب معاني الأدب (ط). كتاب الوتر. كتاب الوجوه والنظائر (ط). كتاب ما تلحن فيه الخاصة. كتاب المختصر في صناعة النظم والنثر (ط) وهو كتاب بديع. كتاب نوادر الواجد والجمع. كتاب الحث على طلب العلم (خ) رسالة^(٣)

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٩١١، والوافي بالوفيات ١٢ / ٤٩، وخزانة الأدب ١ / ٢٠٢، والأعلام ٢ / ١٩٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٩١٩، والوافي بالوفيات ١٢ / ٥٠، وبغية الوعاة ١ / ٥٠٦.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢ / ٩٢٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ١٨٩، والدر الثمين في أسماء المصنفين

أشعاره

كَانَ الْعَالِبِ عَلَى أَبِي هلال العسكري الأَدَبِ وَالشعر، وكان شاعرًا مجيدًا يكثر نظم الشعر ويجيده، لذلك فقد ذكرت المصادر أن له ديوان شعر، ومن ذلك ما أورده من شعر يذكر فيه أنه كان في مجتمع لا يقدر العلماء والأدباء فقال:

جلوسي في سوق أبيع وأشتري ... دليل على أن الأنام قرود

ولا خير في قوم تذلل كرامهم ... ويعظم فيهم نذلهم ويسود^(١)

ومن شعره في المواعظ والحكم

ما بال نفسك لا تهوى سلامتها ... وأنت في عرض الدنيا ترغبتها

أراك تطلب دنيا لست تتركها ... فكيف تترك أخرى لست تطلبها؟^(٢)

وله أيضًا قصيدة في تفضيل الشتاء على غيره من الأزمنة^(٣)، إلى غير ذلك من الأشعار التي تدل على شاعريته وحسن نظمه للشعر.

وفاته

أما عن تاريخ وفاته فلم تحدد المصادر التي ترجمت له سنة وفاته بالضبط يقول الحموي: "وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء، غير أنني وجدت في آخر «كتاب الأوائل» من تصنيفه: وفرغنا من إملة هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة"^(٤)، وقال ابن الساعي: "كان أبو هلال العسكري حيًا في سنة خمس

(١) البيتان من الطويل في ديوانه ص ٩٧، ودمية القصر ٥٠٩/١.

(٢) البيتان من البسيط في ديوانه ص ٦٠، ٦١، وديوان المعاني ١٨١/٢.

(٣) ينظر: دمية القصر ٥٠٧/١، ومعجم الأدباء ٩١٩/٢، ٩٢٠، والوفاء بالوفيات ١٢/٥١، ٥٢.

(٤) معجم الأدباء ٢/٩٢١.

وتسعين وثلاث مائة.^(١) ، وهذا يدل على أنه توفي بعد سنة خمس وتسعين وثلاث مائة كما ذكرت بعض المصادر أنه مات بعد الأربعمائة.^(٢)

التعريف بكتاب التلخيص.

موضوع الكتاب ومحتوياته

يعد كتاب التلخيص من الكتب التي تناولت أكثر من موضوع فهو يندرج تحت ما يسمى بمعاجم الموضوعات، ورغم صغر حجم الكتاب وإيجازه واختصاره؛ إلا أنه حوى بداخله موضوعات خلت منها الكثير من الكتب وقد وصفه ياقوت بقوله: "وله كتاب في اللغة وسمه بالتلخيص كتاب مفيد."^(٣)، وقد قسمه صاحبه إلى أربعين باباً كل باب يحمل عنواناً لموضوع عام ويندرج تحت كل باب فصول صغيرة تحمل معنى من المعاني التي يحملها عنوان الباب، وقد أفصح أبو هلال في مقدمته عن موضوع الكتاب وما يحويه فقال: " هذا كتابُ التلخيصِ في معرفةِ أسماءِ الأشياءِ ونعوتِها، وشرحِ أنواعِها وفنونِها التي تفتقرُ عامةُ أهلِ الأدبِ إلى علمِها، وتحتاجُ إلى إتقانِها وحفظِها..... فضمَّنتُ من أسماءِ أعضاءِ خلقِ الإنسانِ وأوصافِها، وذكرِ أخلاقِها وأصنافِها، ومن أسامي الآلاتِ والأدواتِ، وألوانِ المطعوماتِ والملبوساتِ، وأجناسِ البهائمِ والطيورِ والحشراتِ، وغيرِ ذلكِ من أسماءِ السحابِ والأمطارِ، وأوصافِ النباتِ والأشجارِ، وذكرِ المياهِ والأنهارِ، ونعوتِ الأحساءِ والآبارِ، وتسميةِ الأبنيةِ والدورِ، والمنازِلِ والقصورِ، ما عجزَ جميعُ كُتُبِ الأسماءِ والصفاتِ عن بلوغِ غايتهِ فيه، وقصَّرَ عن التَّخْطِي إلى انتظامِ معانيه."^(٤)

(١) الدر الثمين في أسماء المصنفين ص ٣٣٧.

(٢) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ١٨٩، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٤٤.

(٣) معجم الأدباء ٢/ ٩١٩.

(٤) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ٢٩، ٣٠.

منهج الكتاب

المتأمل في موضوع هذا الكتاب يجد أن أبا هلال العسكري اتخذ لنفسه منهجاً عاماً في تأليف هذا الكتاب وهو منهج تقسيم الكون إلى كائنات عامة مثل الإنسان والسماء والطبيعة والنبات والحيوان والجماد ثم تصور بعد هذا التقسيم معاني عامة تتعلق بكل كائن من هذه الكائنات فجعل هذه المعاني في أبواب عامة ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول صغيرة عديدة جعلها في الفروع والشعب الخاصة التي تنفرع من المعنى العام الأصلي وتتشعب منه.^(١)، وقد اقتفى ابن سيده آثار أبي هلال العسكري في كتابه المخصص فاتبع خطته في تبويب الكتاب فقسمه إلى أبواب كما فعل أبو هلال لكنه سمي الباب كتاباً، كذلك اتبع أثره في خطة ترتيب الموضوعات العامة في كتابه فبدأ بخلق الإنسان ثم الحيوان ثم السماء والزمان وظواهر الطبيعة ثم النبات والمعادن وهكذا^(٢)...

أما عن منهجه الذي اتبعه في إيراد الألفاظ في كتابه فهو "منهج علماء اللغة قبله والذي يقوم على إيراد الألفاظ التي تدور في الكلام للتعبير عن معنى من المعاني في أحواله المختلفة وشرحها، وذكر الألفاظ المترادفة وبيان ما بينها من فروق وتفاوت في المعنى، ثم يسوق على ذلك الشواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ومن أقوال العرب الفصحاء وأمثالهم وأبيات الشعر القديم الموثوق بصحته وضبطه؛ لتوثيق صحة هذه الألفاظ وإيضاح معانيها"^(٣)

سبب تسميته بالتلخيص

كان أبو هلال يسعى إلى الاختصار في كتابه فخلا من الشواهد فلم يورد منها إلا القليل تخفيفاً على القراء وتسهيلاً عليهم، وحتى لا يملّوه ولا يشغلهم عما فيه لتتداني أطرافه

(١) التلخيص مقدمة المحقق ص ١٧.

(٢) التلخيص مقدمة المحقق ص ١٨.

(٣) السابق نفسه.

وتتقارب أفكاره فكان مرجعا لجمهور القراء، وقد بين ذلك في مقدمته فقال: " قَدْ هَذَّبْتُه، وشَدَّبْتُه، ونَفَّحْتُه، وأَوْضَحْتُه، ونَفَيْتُ الشَّوْغَلَ عَنْهُ بِإِسْقَاطِ الشَّوَاهِدِ وَالتَّصَارِيفِ مِنْهُ، إِلَّا نَبْذًا يَسِيرًا مُتَفَرِّقًا فِي أَتَائِهِ، لَا يَشْغَلُ خَاطِرًا، وَلَا يُمِلُّ نَظْرًا، لِتَدَانِي شُعْبُهُ، وَتَقَارِبِ سُبُلِهِ، وَلَا يَكْبُرُ عَنِ الْمَبْتَدِئِينَ، وَلَا يَصْغُرُ عَنِ الْمَتَوَسِّطِينَ."^(١)

المقصود بالتصويب اللغوي

يرتبط التصويب اللغوي بأسبابه التي دعت إليه، فقد كان العرب في جاهليتهم أصحاب فصاحة، ينطقون على سجيبتهم، وتبعًا لسلاقتهم اللغوية التي طُبِعوا عليها، فلم يؤثر عنهم في تلك الحقبة لحن، فلما جاء الإسلام وانتشر في بقاع الأرض، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، واختلط العرب بغيرهم من الأعاجم الذين اعتنقوا الدين الإسلامي، واضطر هؤلاء إلى تعلم اللغة العربية؛ كي يفهموا الدين الذي آمنوا بمبادئه، بدأت ظاهرة اللحن تظهر في المجتمع العربي.^(٢) ، ونتيجة لفشو اللحن واستثرائه؛ قوى النقد اللغوي فكان بمثابة رد الفعل لموجة اللحن الطاغية، أي أن موجة اللحن العارمة قد لقيت من يقف لها ويحاول منع فشوها^(٣) ، فسارع العلماء إلى محاربة هذه الظواهر خدمة للقرآن وللغة القرآن، وسعوا إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة والوسائل المتاحة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، وجعل الناطقين بالعربية من عرب وعجم يتقنون تأدية اللغة، وقد تجلى ذلك في التصويب اللغوي لكل ما تسرب إليه الخطأ في التركيب أو الأساليب^(٤)

• مفهوم التصويب اللغوي:

التصويب في اللغة: هو ضد الخطأ، جاء في المحكم: " والصَّوَابُ ضِدُّ الخَطِ وَأَصَابَ جَاءَ بِالصَّوَابِ وَأَصَابَ أَرَادَ الصَّوَابَ وَقَوْلٌ صَوَّبٌ وَصَوَّابٌ وَاسْتَصَوَّبَهُ وَاسْتَصَابَهُ رَأَى

(١) التلخيص ص ٢٩ .

(٢) التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة د. محمد موسى السعيد جبارة ص ٣٩ .

(٣) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري د/ نعمة رحيم العزاوي .

(٤) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي أ. مبدوعة كريمة ص ١١٥ ،

صَوَاباً^(١)، ويقول الزمخشري " ومن المجاز: أصاب في رأيه، ورأى مصيب وصائب، وأصاب الصواب، وصوبت رأيه، واستصوب قوله واستصابه."^(٢)

التصويب في الاصطلاح: هو إيراد كلمات وصيغ ، والحكم عليها بأنها " خطأ " أو "غلط " أو " لحن " تقوله العامة ، أو بعض الخاصة ، ثم تذكر الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطئ" ^(٣) ، أو هو "الرقيب على الاستعمال اللغوي فيما يتخلله من الانحراف والفساد، أو ما ينشأ في بنية اللفظ أو في التركيب اللغوي السليم من خلل أو خطأ"^(٤)

• أهمية التصويب اللغوي:

التصويب اللغوي "يقوم بدور المدافع عن اللغة فيما يتخلل استعمالها من الخطأ والخلل، وكذلك يفرض رقابة مستمرة على استعمال اللغة المختلفة، وذلك في كل خطأ أو خلل يتسرب إليها سواء من الناحية الصوتية، أو الصرفية، أو النحوية، أو الدلالية"^(٥)

• صور الخطأ في اللغة:

من صور الخطأ في اللغة والتي يستعمل فيها التصويب اللغوي لإصلاحها، وضع اللفظ في غير موضعه ، أو صرف دلالة الألفاظ عن وجهها، أو التحريف في بنية الألفاظ، أو في

(١) المحكم (ص ب و) ٨ / ٣٨٦.

(٢) أساس البلاغة (ص و ب) ١ / ٥٦٢.

(٣) أثر الحديث النبوي في التصويب اللغوي د/ عبد الهادي أحمد السلمون ، ص ٢٠ .

(٤) النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي أ. مبدوعة كريمة ص ١١٥.

(٥) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي ص ١١٦، والتصويب اللغوي في كتاب المغرب في ترتيب

المغرب د. جمعة عبد الحميد محمد ندا ص ١٥٦٥ ، ١٥٦٦.

التركيب اللغوي السليم، أو وضع صيغة مكان صيغة أخرى، أو الخطأ في اشتقاق بعض الألفاظ"^(١)

• المؤلفات في التصويب اللغوي:

قام كثير من العلماء بالتأليف في التصويب اللغوي، ومن هذه المؤلفات:

ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت ١٨٩). البهاء فيما يلحن فيه العامة، للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ما يلحن فيه العامة، لأبي عبيدة (٢٠٩ هـ). ما يلحن فيه العامة، للأصمعي (ت ٢١٦ هـ). اصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤ هـ). لحن العامة، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٢٩ هـ). التنبهات على أغاليط الرواة، لأبي القاسم علي بن حمزة البصري (ت ٢٧٥ هـ). تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكى الصقلي (ت ٥٠١ هـ). درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت ٥١٦ هـ). تقويم اللسان لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). معجم الصواب اللغوي، لأحمد مختار عمر. معجم الصواب والخطأ في اللغة، لإيميل بديع يعقوب^(٢) وغير ذلك من المؤلفات التي تتابعت في التصويب اللغوي، واستمرت حتى يومنا هذا.

• موقف العلماء من التصويب اللغوي:

عُرفت المؤلفات التي تصدت للحن، وحاولت تنقيح اللغة من الشوائب بكتب التصويب اللغوي، أو كتب لحن العامة، إلا أن اللغويين الذين عنوا بالتصويب لم ينفقوا على نظام محدد واختلفوا فيما بينهم في الحكم على الكلمة بالصحة أو الخطأ فكان منهم المتشددون فسلك مسلكاً متشديداً بالوقوف عندما سمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح وما عداه فهو خطأ، ومنهم من تساهل وجوّز النطق بالنادر والرديء ما دام ذلك وارداً في لهجات العرب

(١) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي ص ١١٦، والتصويب اللغوي في كتاب المغرب في ترتيب المغرب د. جمعة عبد الحميد محمد ندا ص ١٥٦٥، ١٥٦٦.

(٢) ينظر: النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي ص ١١٧، والتصويب اللغوي في كتاب المغرب في ترتيب المغرب ص ١٥٧٠، والتصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة ص ٤٨ - ٥١.

فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح، وما عداه لحن، وعند المتساهلين : كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب (١) .

ويمثل المتشددون أكثر العلماء وعلى رأسهم الأصمعي ، وثعلب في كتابه (الفصيح)، وابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق، وابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) والزيدي في كتابه (لحن العامة) والحريري في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) وغيرهم.

وأما الذين يميلون إلى التيسير فأغلبهم من المتأخرين ، ومنهم ابن مكي الصقلي في كتابه (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) ، وابن السيد البطلوسي في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكاتب) ، وابن هشام اللخمي في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)(٢) .

ومن العلماء الذين كان لهم دور بارز في التصويب اللغوي: أبوهلال العسكري في كتابه التلخيص الذي نحن بصدد دراسته، حيث وردت أمثلة للتصويب اللغوي في كتابه، فشملت مستويات اللغة الأربعة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، لكن سوف أقتصر في هذه الدراسة على المستويين الصوتي والصرفي نظرًا لأهميتهما في الدراسة اللغوية، وكثرة وقوع اللحن فيهما، ولكي نتعرف على المنهج الذي اختطه أبوهلال العسكري، وسار عليه في معالجته لمسائل التصويب اللغوي في كتابه عند تعرضه لأي مسألة منها.

(١) التصويب اللغوي بين القدماء والمحدثين د/ شرف الدين الراجحي ص ١٣، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د/ عبد العزيز مطر ص ٥٧.

(٢) التصويب اللغوي بين القدماء والمحدثين ص ١٣ ، ١٤ .

الفصل الأول : التصويب في المستوى الصوتي

من الأخطاء الصوتية التي كثيراً ما يقع فيها العامة، اختلافهم في نطق الحروف بجعل حرف مكان آخر أو تقديمه وتأخيرها، أو اختلافهم في نطق الحركات، بجعل حركة مكان أخرى، أو اختلافهم في نطق الهمزة بين التحقيق والتخفيف أو حذف الحركة، إلى غير ذلك من الأخطاء الصوتية ويرجع ذلك كله إلى جهلهم بكلام العرب ومقاييسهم للصيغ والأبنية، ومن هذه الأخطاء التي أوردها أبو هلال العسكري في كتابه التلخيص ما يلي:

المبحث الأول

التصويب في الإبدال

الإبدال : في اللغة : هو مصدر أبدلت الشيء من غيره إذا أقمته مقامه، يقول ابن منظور: "والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر" (١).

و في الاصطلاح : " جعل حرف مكان آخر، أو حركة مكان أخرى" (٢) ، وقد ورد في كتاب التلخيص لأبي هلال العسكري بعض أمثلة للتصويب في الإبدال بين الصوامت والصوائت وبيانها كالاتي:

أولاً: التصويب في الإبدال بين الصوامت

١ - بين الهمزة والنون

المُنشَرُ - المُنشَرُ

يقول أبو هلال العسكري: "والمُنشَرُ: ويُقالُ: المنشَرُ، والأوَّلُ أفصحُ. يُقالُ: أشرتُ الخشبةَ، ونشَرْتُها." (٣)

(١) لسان العرب (ب د ل) ٤٨/١١

(٢) اللهجات العربية د/ ابراهيم نجا ص ٧١.

(٣) التلخيص ص ١٨٥.

فالعسكري يذكر أن لفظ المُنْشَار بالهمز يقال له المُنْشَار بالنون، وهو بالهمز أفصح من النون، وبالرجوع إلى كتب اللغة نجد كثيرًا من اللغويين يذكر اللفظتين دون تفاضل بينهما حيث عدوهما لغتين - الهمزة والنون - بل وأضافوا إليهما لغة ثالثة وهي مِشَار بالياء ففي نوادر أبي زيد: " قال أبو الحسن^(١): يقال مَنشَار ومُنْشَار ومِشَار، فمن قال مَنشَار فهو مَفْعَال والفعل منه نشرت. ومن قال: مَنشَار فهو مِفْعَال والفعل منه أشرت. ومن قال مِشَار فكذاك والفعل منه وشرت"^(٢)، ويقول ابن السكيت: "ويقال: المُنْشَار بالهمز وجمعه مَأْشِيرُ وقد أَشَرْتُ الخشبة فهي مَأْشُورَةٌ وأنا آشر، ويقال أيضاً: المِشَارُ بلا همز وقد وَشَرْتُ الخشبة فهي مَوْشُورَةٌ وأنا واشر، ويقال أيضاً: مَنشَار، وقد نشرت الخشبة وهي مَنشُورَةٌ وأنا ناشر"^(٣) وذكر اللغات الثلاث أيضاً: ابن قتيبة فقال: " يقال مَنشَار ومِشَار بغير همزة أيضاً ومَنشَار بالنون أيضاً"^(٤) وكذلك ابن هشام اللخمي فقال: "والمِنشَارُ: الذي يُنْشَرُ به العودُ، وفيه ثلاثُ لغاتٍ: مَنشَارٌ، بالنون، ومِشَارٌ، بالياء، ومُنْشَارٌ، بالهمز."^(٥)، وعدهما الفارابي لغتين فقال: " والمِنْشَارُ: لغةٌ في المِنْشَارِ."^(٦) ، وقال أيضاً: " والمِنْشَارُ: لغةٌ في المِنْشَارِ."^(٧) ويقول ابن معصوم: " وهو المِنْشَارُ بالهمزة للآلة، كالمِنْشَارِ بالنون. الجمعُ: مَأْشِيرُ."^(٨)، وبذلك يترجح أن المَنشَار والمُنشَار - بالهمزة والنون - لغتان فصيحتان بمعنى واحد وقد نطق بهما

(١) هو الأَخْفَش الأوسط سعيد بن مسعدة

(٢) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ٢٤١.

(٣) إصلاح المنطق ص ١١٢.

(٤) المعاني الكبير في أبيات المعاني ٢ / ٨٣٦.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٢٢٦.

(٦) معجم ديوان الأدب ١ / ٣١٠.

(٧) السابق ٤ / ١٧٤.

(٨) الطراز الاول والكناز لما عليه من لغة العرب المَعُول ٧ / ٣٢.

فريقان من العرب، وليست إحداهما أفصح من الأخرى كما ذهب العسكري؛ وكذلك نقل كثير من علماء اللغة ممن يوثق بعربيتهم، كأبي زيد وابن السكيت وغيرهما هاتين اللغتين.

٢ بين الهاء والحاء

الهردي - الحردي

يقول أبو هلال العسكري: "ويقال للذي تسميه العامة الهُرْدِيّ: الحُرْدِيّ".^(١)

يشير العسكري إلى أن الحردي وهو حزمة من قصب تلقى على خشب السقف^(٢) تسميه العامة الهُرْدِيّ بالهاء وبالرجوع إلى كتب اللغويين ونصوصهم وجدنا الكثير منهم يتوافق مع أبي هلال العسكري في عدم صحة لفظ الهردِيّ وأنها من لحن العامة، وأن اللغة الفصيحة هي الحردي بالحاء، يقول ابن السكيت: "وتقول: هذه غرفة محرّده، فيها حرّديّ القَصَب الواحد حرّديّ، ولا نقل هردِيّ"^(٣)، وفي تهذيب اللغة: "قال الليث: الهُرْدِيّة قصبَات تُضَمّ مَلَوِيّةً بِطَاقَاتِ الكَرَمِ يُرْسَلُ عَلَيْهَا قُضْبَانُ الكَرَمِ. وتقول: هَرْدْتُ اللحمَ فَهُوَ مَهْرَدٌ، وَقَدْ هَرَدَ اللحمُ. قلت: وَالَّذِي حَفَظْنَاهُ عَن أُمَّتِنَا فِي القَصَبِ الحُرْدِيّ بِالحَاءِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ بِالحَاءِ".^(٤) ويقول ابن الجوزي: "وتقول للقصب المجتمع: "حُرْدِيّ" بالحاء. والعامة تقول: هُرْدِيّ".^(٥) وفي التكملة للصغاني: "الهُرْدِيّةُ: قَصَبَاتٌ تُضَمُّ مَلَوِيّةً بِطَاقَاتِ الكَرَمِ، يُرْسَلُ عَلَيْهَا قُضْبَانُ الكَرَمِ؛ واللُّغَةُ الفُصِيحَةُ " الحاء ".^(٦)

(١) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص ١٧٤.

(٢) ينظر: المصباح المنير (ح ر د) ١ / ١٢٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢١٨.

(٤) تهذيب اللغة (ه ر د) ٦ / ١٠٨.

(٥) تقويم اللسان ص ٩٤.

(٦) التكملة والذيل والصلة للصغاني (ه ر د) ٢ / ٣٦٦.

لكن الخليل ينص على هذه اللفظة في مادة (ه ر د) فقال: "الهَرْدِيَّةُ قَصَبَاتٌ مَلْوِيَّةٌ مَطْوِيَّةٌ تُضَمُّ بِطَاقَاتِ الْكَرْمِ يُرْسَلُ عَلَيْهَا فُضْبَانُ الْكَرْمِ"^(١)، وقال الأصمعي: الهردى: نبت. ولا أدرى أيدرك أم يؤنث. "^(٢)، فهذا يدل على أن هذه اللفظة بالهاء صحيحة وليست من لحن العامة؛ حيث نص عليها النقات من علماء اللغة، ومما يؤكد ذلك ما ذكره ابن معصوم بأن الكلمة بالهاء لغة في الحاء فقال: " والهَرْدِيّ، والهَرْدِيَّةُ، كَثْرَكِيّ وَثُرْكِيَّةٌ: قَصَبَاتٌ تُضَمُّ مَلْوِيَّةً بِطَاقَاتٍ مِنَ الْكَرْمِ تَرْسَلُ عَلَيْهَا فُضْبَانُ الْكَرْمِ، لُغَةٌ فِي الْحَرْدِيِّ وَالْحَرْدِيَّةِ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ"^(٣)، وكذلك تفسير بعض اللغويين إحدى اللفظتين بالأخرى، ففي متن اللغة: "الهردية: الحردية وهي قصبات تضم ملوية بطاقات الكرم، تحمل عليها قضبانه."^(٤)، ففيها دلالة على صحتها بالهاء وبناء عليه فإن لفظ الحردى - بالحاء والهاء - لغتان بمعنى واحد نطقت بهما العرب، ونص عليهما النقات من العلماء، فلا يجوز تخطئة إحداهما أو تلحينها، إضافة إلى ذلك فإن العلة الصوتية بين الهاء والحاء تسوغ أن تبدل إحداهما من الأخرى فهما متجاوران مخرجاً متحدان صفة، فالحاء تخرج من وسط الحلق، والهاء من أقصى الحلق أو من الحنجرة على اختلاف بين العلماء، ومن حيث الصفات فكلاهما صوت مهموس، رخو، مستقل، منفتح، مصمت^(٥)

٣ - بين العين والغين

نعق - نغق

يقول العسكري: "ونعب الغراب نعبياً، ونعق نعباً. ولا يُقال نغق. إلا قليلاً."^(١)

(١) العين (ه ر د) ٤ / ٢٣.

(٢) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ١٩١.

(٣) الطراز الاول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول ٦ / ٣٥١.

(٤) معجم متن اللغة (ه ر د) ٥ / ٦٢١.

(٥) التجويد والأصوات ص ٥٦، والمختصر في أصوات العربية ص ٨١، ٨٢، ٨٧.

(٦) التلخيص ص ٤٠١.

في النص السابق ينص العسكري على أن نعب الغراب ونعق تقال بالعين، وهذا هو الأكثر أما نعق - بالعين - فقد نعتها بالقلّة، وبالرجوع إلى معجمات اللغة وجدنا أن جل اللغويين يخالف ما ذهب إليه العسكري، فما هو الخليل يقرر أن العين أحسن فقال: "وَنَعَقَ الْغُرَابُ يَنْعَقُ نُعَاقًا وَنَعِيقًا. وبالعين أحسن."^(١) وكذلك ابن سيده^(٢)، وذهب ابن دريد إلى أنها أعلى وأفصح فقال: "ويقال: نَعَقَ الْغُرَابُ وَنَعَقَ، بِالْعَيْنِ وَالْغَيْنِ، وَهُوَ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةُ أَعْلَى وَأَفْصَح."^(٣)، في حين صرح الأزهري بأنها كلام العرب، ففي التهذيب: "قَالَ اللَّيْثُ: يُقَالُ نَعَقَ الْغُرَابُ وَنَعَقَ، بِالْعَيْنِ وَالْغَيْنِ. قلت: كَلَامَ الْعَرَبِ نَعَقَ بِالْغَيْنِ، وَنَعَقَ الرَّاعِي بِالنَّشَاءِ بِالْعَيْنِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ يَقُولُونَ فِي الْغُرَابِ نَعَقَ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ نَعَبَ بِالْعَيْنِ."^(٤)، وأشار الزمخشري إلى أن العين أعلى.^(٥)، وعزا ابن الجوزي العين للعامة فقال: "وقد نعق الغراب، بالعين المعجمة. والعامة تقولها بالعين المهملة."^(٦). لكن في المقابل نجد بعض اللغويين يقرر أن "نعق" تقال بالعين والعين جميعاً، يقول السجستاني: "ويقال في الغراب: نَعَقَ يَنْعَقُ نَعِيقًا، وَنَعَقَ يَنْعَقُ نَعِيقًا"^(٧)، وفي غرر الفوائد: "ويقال أيضاً: نعق الغراب ونعق؛ بالعين المعجمة"^(٨)، ويقول الفيومي: "نعق الغراب ينغق من باب ضرب نغيقاً صاح غيق غيق ... ونعق بالمهملة لغة حكاها ابن كيسان فعلى هذا يقال في الغراب بالعين والعين"^(٩). وبناء على ما سبق فإن "نعق الغراب" تقال بالعين والعين، ولا يجوز إنكار أحدهما أو رده أو

(١) العين (ع ق ن) ١ / ١٧١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (ع ق ن) ١ / ٢٢٥.

(٣) جمهرة اللغة (ع ق ن) ٢ / ٩٤٣.

(٤) تهذيب اللغة (ع ق ن) ١ / ١٧١.

(٥) أساس البلاغة (ن ع ق) ٢ / ٢٨٦.

(٦) تقويم اللسان ص ١٧٨.

(٧) الفرق للسجستاني ص ٢٥٤.

(٨) غرر الفوائد ودرر القلائد ١ / ٢١٩.

(٩) المصباح المنير (ن غ ق) ٢ / ٦١٥.

تلحينه، وأن الغين أشهر أو أكثر وليست أقل من العين كما ذهب العسكري، فالأولى أن يفضل نَعَق الغراب بالمعجمة على نَعَق المهملة، يقول المعري: " وقد حكوا: نَعَق الغراب، بالعين، ولكن الغين أكثر"^(١) ويقول ابن هشام اللخمي: " قد جاء في كلامهم: نَعَق الغراب ونَعَق، بغين معجمة وغير معجمة، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نَعَق الغراب، بالغين معجمة، أحسن"^(٢).

إضافة إلى ذلك فإن العلاقة الصوتية بين العين والغين تسوغ تبادل أحدهما من الآخر، فالعين من وسط الحلق والغين من أقصاه أو من أقصى الحنك^(٣)، ومن حيث الصفات فالعين صوت مجهور ، متوسط ، مستقل ، منفتح ، مصمت ، والغين صوت مجهور ، رخو ، مستعل ، منفتح ، مصمت^(٤). فهما متجاوران مخرجاً ومشاركين في العديد من الصفات كالجهر، والانفتاح، والإصمات^(٥). فلذلك وقع التبادل بينهما.

٤ - بين الصاد والزاي والسين

البصاق - البزاق - البساق

يقول أبو هلال العسكري: " والبصاق والبزاق. بالزاي والصاد، لا يُقال بالسين".^(٦)

فالعسكري يصرح بأن البصاق تقال بالصاد والزاي، أما بالسين فليست جائزة فهي عنده لحن لا تصح ، وقد سبقه إلى هذا الكلام ابن السكيت فقال: " ونقول: قد بصق الرجل، وهو

(١) اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبّي ص ٨٣٣.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣، وسر الصناعة ٦٠/١، والأصوات اللغوية ص ٧٥، والتجويد والأصوات، ص ٥٤، وعلم الأصوات د/ كمال بشر ص ١٨٤، وعلم اللغة د/ محمود السعران ص ١٧٧.

(٤) التجويد والأصوات ص ٥٤، ٥٥، والمختصر في أصوات اللغة العربية، ص ٨٥، ٩٢.

(٥) فقه اللغة د/ وافي ص ١٣٠، ١٣١، ودراسات في فقه اللغة د/ صبحي الصالح ص ٢٨١ - ٢٨٤.

(٦) التلخيص ص ٥٥.

البصاق، وقد بزق، وهو البزاق، ولا تقل: بسق، إنما البسوق في الطول"^(١)، وذكر ذلك ابن قتيبة، وابن بطال^(٢)، وأنكر السين أيضاً الفراء، ففي الفرق لابن أبي ثابت: " وَقَالُوا فِي مَثَلِ اللَّعَابِ مِنَ الْإِنْسَانِ: يُقَالُ لَهُ : الْبُصَاقُ وَالْبُزَاقُ وَالْبُسَاقُ. وَأَنْكَرَهَا الْفَرَّاءُ وَقَالَ: إِنَّمَا يُقَالُ: بَسَقَ الشَّيْءُ، إِذَا طَالَ."^(٣)

لكن الكثرة الغالبة من جمهور اللغويين أجازت السين وأنها لغة ضمن ثلاث لغات في لفظ البصاق، يقول الخليل: " بَسَقَ وَبَصَقَ وَبَزَقَ وَبَزِقَ لُغَاتٌ"^(٤) وقال السجستاني: "يُقَالُ: هُوَ وَالْبُسَاقُ وَالْبُصَاقُ. وَيُقَالُ: بَزَقَ وَبَسَقَ وَبَصَقَ"^(٥)، وفي شرح الفصيح لابن درستويه: " أن البُصَاقَ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ الْبُصَاقُ بِالصَّادِ، وَالْبُزَاقُ بِالزَّايِ، وَالْبُسَاقُ بِالسَّيْنِ. وَالْأَصْلُ الصَّادُ. وَهُوَ مَا يَبْصِقُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ فِيهِ وَمِنْ رِيْقِهِ"^(٦)، وفي القاموس: " الْبُصَاقُ، كَغُرَابٍ، وَالْبُسَاقُ وَالْبُزَاقُ: مَاءُ الْفَمِ إِذَا حَرَجَ مِنْهُ"^(٧) ويقول اللخمي: " يقال: بصق وبسق وبزق، بالصاد والسين والزاي، وهو البُصَاقُ وَالْبُسَاقُ وَالْبُزَاقُ"^(٨)، وذكر النووي اللغات الثلاث وصرح بأن السين عربية فقال: " الْبُصَاقُ وَالْبُزَاقُ وَالْبُسَاقُ: وَبَصَقَ وَبَزَقَ وَبَسَقَ: ثَلَاثُ لُغَاتٍ وَالسَّيْنُ عَرَبِيَّةٌ"^(٩).
فهذا يدل على أن السين لغة فصيحة في البصاق وليست شاذة أو خطأ كما زعم العسكري.

(١) إصلاح المنطق ص ١٣٨.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص ٣٨٧، والنظم المستعذب ١/٩٥.

(٣) الفرق لابن أبي ثابت ص ٩٢.

(٤) العين (ق س ب) ٥/٨٥.

(٥) الفرق للسجستاني ص ٢٣٨.

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٥١٩.

(٧) القاموس المحيط (ب ص ق) ٣/٢٤١.

(٨) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٩) تحرير ألفاظ التنبيه ص ٧٧.

فقد يكون سبب تخطئتها عنده أنه مال إلي الأكثر تداولاً واستعمالاً بين الناس، وهذا يدل على أنه لا يختار من الكلام إلا الأفصح أو الأكثر شيوعاً.

مما سبق يتبين تعجّل الشيخ العسكري ومن توافق معه في تخطئة لفظة البُصاق بالسین، فإنها لغة ضمن لغات ثلاث حكاها كثير من اللغويين في هذه اللفظة، فلا يجوز تخطئتها أو ردها وتلحينها، كما أن هذه الأصوات الثلاثة من أصوات اللسان، وهي كثير ما يقع بينها تبادل؛ وذلك لقرب مخرجها وتجانسها، وهو ما أكده ابن درستويه بقوله: " بسق الرجل، وهو البُصاق، وبسق النخل، أي طال؛ فإنهما مما ذكرنا أنه يتداخل فيه الصاد والسین والزاي، لتقارب مخرجها وتجانسها"^(١)

٥ - بين اللام والراء

قرقل - قرقر

يقول أبو هلال العسكري: "والقرقل: قميصٌ صغيرٌ لا كُمِّي له. والعامّة تقولُ قرقرٌ".^(٢)

فالعسكري يصرح بأن كلمة "قرقر" بالراء من لحن العامة، وأن الذي عليه كلام العرب هو "القرقل" باللام وهو القميص الذي لا كمي له، وبمطالعة كتب اللغة ومصنفات اللحن والتتقيف اللغوي وجدنا كثيراً من النصوص تؤيد ما ذكره العسكري ومن ذلك أورده ابن السكيت فقال: " وتقول: هو القَرَقْلُ، لَقَرَقِرَ المرأةُ الذي تقوله العامة بالراء"^(٣)، وفي أدب الكاتب: "وهو " القَرَقْلُ باللام، القميص الذي لا كُمِّي له، وجمعه قَراقِلُ، والعامّة تسميه قَرَقِرًا"^(٤)، ويقول الفارابي: " القَرَقْلُ: الذي تُسميه العامة القَرَقِرَ".^(٥)، وقد نسبها الزبيدي إلى

(١) تصحيح الفصح وشرحه ص ٥١٩.

(٢) التلخيص ص ١٤٥.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٣٩.

(٤) أدب الكاتب ص ٤٠٣.

(٥) معجم ديوان الأدب ٢ / ٣٤.

عامّة أهل المشرق فقال: "ويقولون لثوب من ملابس النساء قَرَقَرٌ" والصواب: "قَرَقَلٌ" خفيف، وعامّة أهل المشرق يقولون: "قَرَقَرٌ بالراء، وذلك خطأ"^(١)، ونسبها الأزهري إلى نساء بغداد وعدها خطأ، ففي التهذيب: "أبو عبيدٍ عن الأمويّ: هُوَ القَرَقَلُ بِاللَّامِ لِقَرَقَلِ الْمَرْأَةِ. قَلْتُ: وَنِسَاءُ أَهْلِ الْعِرَاقِ يَفُؤَلُونَ: قَرَقَرٌ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ وَكَلَامُ الْعَرَبِ القَرَقَلُ بِاللَّامِ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْفَرَاءُ وَالْأَصْمَعِيُّ"^(٢)، وعدّ الزمخشري "القرقر" بالراء من كلام المولدين وليس من كلام الفصحاء الموثوق بعربيتهم فقال: "وَلَا أَرَى القَرَقِرَ بِمَعْنَى اللِّبَاسِ مَسْمُوعاً مِنَ المَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ وَلَا وَاقَعَا فِي كَلَامِ المَأْخُوذِ بِفَصَاحَتِهِمْ وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي كَلَامِ المَوْثُوقِ نَحْوَ قَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ:"

وَغَادَةَ هَارُوتُ فِي طَرْفِهَا ... وَالشَّمْسُ فِي قَرَقَرِهَا جَانِحَةٌ^(٣)

وقيل: الصَّحِيحُ هُوَ القَرَقَلُ"^(٤)، فمن خلال ما سبق يتضح صحة كلام العسكري، بأن الكلمة بالراء خطأ، وأنها من قبيل لحن العامة.

لكنه وجدّ من العلماء من يصوب لفظة "القرقر" بالراء بل وعدها فصيحة وليست لحنًا، يقول أبو الفضل السلامي: "القَرَقَرُ من لباسِ النساءِ فصيحٌ وهو القَرَقَلُ والقَرَقَرُ، باللام وبالراء جميعاً وهو قميصٌ قصيرٌ يبلغ الركبتين، لا كميّن له تلبسه المرأة في بيتها إذا أرادت العمل والخدمة"^(٥)، كما ذكر اللفظتين -باللام والراء- بالمعنى نفسه: أبو منصور الثعالبي في كتابه فقه اللغة في الفصل الثاني عشر "في ثيابِ النساءِ". فقال: "الْإِنْبُ والقَرَقَرُ والقَرَقَلُ وَالصَّدَارُ وَالْمَجُولُ وَالشَّوَدَرُ قُمُصٌ مُتَقَارِبَةٌ الكَيْفِيَّةِ فِي القِصَرِ وَاللِّطَافَةِ وَعَدَمِ الْأَكْمَامِ يَلْبَسُهَا النِّسَاءُ

(١) لحن العوام ص ٢٠١.

(٢) تهذيب اللغة (ق ر ل) ٩/ ٨٣.

(٣) البيت من بحر السريع في ديوانه ص ٨٥.

(٤) الفائق في غريب الحديث ٣/ ١٧٦.

(٥) التتبيه على الألفاظ في الغريبين ص ٣٦٥.

تَحْت دُرُوعِهِمْ^(١)، وكذلك ابن مكي الصقلي فقال: "والقرقر والقرقل: القميص الذي لا كمي له."^(٢)

وعدَّ الصغاني الراء لغة في اللام فقال: "وَقَرَّرَ الْمَرَاةَ: لِيَأْسُهَا، لُغَةٌ فِي الْقَرَقْلِ."^(٣)، وكذلك صاحب متن اللغة فقال: "القرقر من النساء: لغة في القرقل."^(٤)

وبهذا تكون كلمة "قرقر" بالراء صحيحة وليست من لحن العامة كما ذهب العسكري ومن توافق معه، وكونها لغة في "القرقل" باللام دليل على صحتها وعدم تلحينها، أضف إلى ذلك وجود علاقة صوتية بين اللام والراء تجعل أحدهما يصح أن يقع في موقع الآخر، فاللام تخرج من حافة اللسان من أدها إلى منتهي طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، من فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية، أما الراء فإنها تخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مع دخوله في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام^(٥)، فهما من حيز واحد، كما أن كلا منهما صوت مجهور، متوسط، مستقل، منفتح، ذلق^(٦)، فهما بذلك متجاوران مخرجاً متحدان صفة مما يسوغ التبادل بينهما.

٦ - بين الميم والنون

ممقور - منقور

يقول أبو هلال العسكري: "وسمكٌ مليحٌ ومملوحٌ، ولا يُقالُ مالِحٌ، وممقورٌ، ولا يُقالُ منقورٌ."^(٧)

(١) فقه اللغة وسر العربية ص: ١٧١.

(٢) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٣٠.

(٣) التكملة والذيل والصلة للصغاني (ق ر ر) ٣ / ١٦٤.

(٤) معجم متن اللغة (ق ر ر) ٤ / ٥٣٠.

(٥) سر الصناعة ١/٦٠، ومقدمة في علم أصوات العربية، ص ٩٩.

(٦) التجويد والأصوات ص ٤٦، والمختصر في أصوات العربية، ص ١٠٧، ١٠٩.

(٧) التلخيص ص ٢٤٤.

صرح العسكري بأن السمك يقال له ممقور بالميم وهو الَّذِي يُنْقَعُ فِي الْخَلِّ وَالْمِلْحِ، فَيَجِيءُ مِنْهُ صِبَاغٌ يُؤْتَدِمُ بِهِ^(١)، ولا يقال له منقور بالنون فإنه خطأ أو لحن، وقد توافق معه في ذلك جماعة من اللغويين على رأسهم ابن السكيت فقال: "وتقول: هذا سَمَكٌ مَمْقُورٌ، ولا تَقُلْ مَمْقُورٌ"^(٢)، وتناقل هذا النص عنه: الجوهري، وابن منظور، والزيدي^(٣) وصرح بذلك ابن قتيبة فقال: "وهو سمك " مَمْقُور " ولا يقال: مَمْقُور"^(٤)، وابن مكي الصقلي فقال: " ويقولون: حُوتٌ منقور، والصواب: ممقور."^(٥)، وعزا ابن الجوزي النون للعمامة فقال: وتقول: "سمك مَمْقُور والعمامة تقول: مَمْقُور."^(٦)

فمما سبق يتبين صحة ما ذهب إليه العسكري بأن الكلمة بالنون خطأ، وأنها من قبيل لحن العمامة، وأن الأصوب فيها أن تكون بالميم، والسبب في نطق العمامة لها محرفة بالنون هو تقارب مخرجي الميم والنون واتحادهما في الصفات، فالنون تخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا^(٧) فهي صوت لثوي^(٨) أو أسناني لثوي^(٩)، أما الميم فإنها تخرج من بين الشفتين^(١٠). ومن حيث الصفات فهما متحدان في جميع الصفات كالجهر، والتوسط

(١) تهذيب اللغة (ق ر م) ٩/ ١٢٧.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٣) ينظر: الصحاح ٢/ ٨١٩، ولسان العرب ٥/ ١٨٢، وتاج العروس ١٤/ ١٤٥ (م ق ر).

(٤) أدب الكاتب ص ٤٠٥.

(٥) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٧٢.

(٦) تقويم اللسان ص ١٦٦.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣، وسر الصناعة ١/ ٦٠.

(٨) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٣١٦، وعلم اللغة د/ حاتم الضامن ص ٥٤.

(٩) ينظر: علم الأصوات د/ كمال بشر، ص ١٨٣.

(١٠) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣/ ٤٠١، وسر الصناعة ١/ ٦١.

والاستفحال، والانفتاح، والذلاقة، والزيادة^(١)، وهذا ما جعل أحدهما يحل محل الآخر في النطق، فتأتي الكلمة مرة بالميم ومرة بالنون.

٦ - بين الواو والياء " المعاقبة "

محشوة - محشية

يقول أبو هلال العسكري: "وتقول: قطيفة وزلابية محشوة. ولا تقول محشية. والعامّة تقوله، وهو خطأ."^(٢)

في النص السابق ينص العسكري على أن لفظة محشية خطأ من لحن العامة، وأن الصواب فيها هو محشوة بالواو، وأيده في ذلك ابن هشام اللخمي فقال: "ويقولون: محشية والصواب: محشوة"^(٣)، ويقول الصفدي: "وتقول: هذا محشو بفتح الميم وتشديد الواو. والعامّة تقول: محشي بضم الميم وكسر الشين."^(٤)، ففي هذا دلالة على أن الياء خطأ ومن لحن العامة، إلا أن بعض العلماء أجاز الوجهين - الواو والياء - في هذه اللفظة كالفيروز أبادي فقال: " والحشية، كغنيّة: الفراش المحشو، ومرفقة أو مصدعة تُعظمُ بها المرأة بدنها أو عجزتها، كالمحشى."^(٥)، ويقول صاحب المطالع النصرية: "و حشاه": يحشوه" ويحشيه" فهو "محشو" و "محشى".^(٦)، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: "محشو مفرد: جمعها محشوات، مؤنثها محشوة ومحشية"^(٧)، فهذه الأقوال تدل على جواز الكلمة بالواو والياء

(١) ينظر: سر الصناعة ٧٥/١ وما بعدها، وفقه اللغة د/ على وافي، ص ١٣٠، ١٣١.

(٢) التلخيص ص ٢٤٦.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٢٣٦.

(٤) تصحيح التصحيف ص ٤٦٨.

(٥) القاموس المحيط (ح ش و) ٣٦١/٤.

(٦) المطالع النصرية للمطالع المصرية في الأصول الخطية ص ٢٦٦.

(٧) معجم اللغة العربية المعاصرة (ح ش و) ١/٥٠٣.

وليست الياء من خطأ العامة أو لحنًا كما ذهب العسكري، وليس أدلُّ على ذلك بأن جعلهما ابن فارس أصل واحد فقال في مادة (حَ شَ وَ يَ): " الْحَاءُ وَالشَّيْنُ وَمَا بَعْدَهَا مُعْتَلٌّ أَصْلٌ وَاحِدٌ"^(١)، فاشتقاق هذه اللفظة يدل على استواء الواو والياء فيها لكن الواو أكثر، يقول الحميري: " واشتقاق الحشى: من حشوت وحشيت، والواو أكثر"^(٢)

الطُّلِيَّةُ - الطَّلَوَةُ

يقول أبو هلال العسكري: "والطَّلَوَةُ الحبلُ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ الحَمْلُ والجَدِيُّ. وقيلَ الطَّلَوَةُ لغةُ العامَّة. والعربُ تقولُ الطُّلِيَّةُ."^(٣)

من الألفاظ التي نبه العسكري على تصويبها لفظ "الطَّلَوَةُ" حيث ذكر أنها لغة العامة، أما العرب فإنها تقول فيها الطُّلِيَّةُ بالياء، ويؤيد ما ذهب إليه، اقتصار أغلب كتب اللغة على ذكر الكلمة بالياء فقد، دون التعرض لذكرها بالواو أو تخطئتها، ففي المنجد: "والطُّلِيَّةُ: الخَيْطُ الَّذِي يُرَبِّطُ بِهِ رِجْلُ الجَدِيِّ"^(٤)، ويقول ابن الأنباري: " الطلية: قطعة حبل تشدُّ في رجل الحمل والجدي. وقال بعضهم: الطلية: حبل يُشدُّ في طُليَّة الحمل، فطُليَّة: عُنْفُهُ.

يقال للعنق طُليَّة"^(٥)، ويقول ابن عباد: " طَلَيْتُ الشَّيْءَ : حَبَسْتَهُ... وكذلك الجَدِيُّ إِذَا رَبَطْتَهُ بِخَيْطٍ، واسمُ الخَيْطِ: الطُّلِيَّةُ."^(٦)، وقد خالف ابن دريد ذلك فذكر أن الطُّلِيَّةُ هي لغة العامة وأن الصواب الطَّلَوَةُ بالواو، ففي الجمهرة: "والطَّلَوَةُ، بِكسر الطَّاء: قِطْعَةٌ خَيْطٍ أَوْ حَبَلٍ

(١) مقاييس اللغة (حَ شَ وَ يَ) ٢ / ٦٤.

(٢) شمس العلوم ٣ / ١٤٥٣.

(٣) التلخيص ص ٣٧١.

(٤) المنجد في اللغة ص ٢٥٤.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٢٦٣.

(٦) المحيط في اللغة (ط ل ي) ٩ / ٢١٢.

يُشَدُّ بهما الحَمَلُ أو الجدي. قَالَ عبد الرَّحْمَنَ عَن عمِّه^(١): هَذَا الَّذِي تَقُوله العَامَّة: لَا يُسَاوِي طَلِيَّةً، إِنَّمَا هُوَ لَا يُسَاوِي طَلْوَةً، أَي قِطْعَةً حَبَلٍ.^(٢)، ووافقه في ذلك بعض اللغويين فاقترضوا على ذكر اللفظة بالواو فقط، يقول ابن فارس: " يُقَالُ لِلْحَبْلِ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الطَّلَا: طَلْوَةٌ."^(٣)، وفي اللسان: " الطَّلْوَةُ قِطْعَةٌ حَبَلٍ."^(٤)، وأورد ابن سيده هذه اللفظة في مادة (ط ل و) مما يدل على أنها بالواو فقال: " والطَّلْوَةُ: الخَيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ رِجْلُ الطَّلِيِّ إِلَى الوَتْدِ."^(٥)، وكذلك فعل الزبيدي^(٦)

وقد ذكر بعض اللغويين الكلمة بالواو وبالياء، وكأنهما قد تعاقبتا فيها، يقول ابن السكيت: " وقد طَلَّيتُ الطلا وطلَّوتُهُ، يعني رَبَطْتُهُ بِرِجْلِهِ"^(٧)، ويقول القالي: " وقال اللحياني: يقال طلوت الجدى وطلبيته، أي ربطت رجله بالطلوة والطلية، وهي الخيط الذي يشد برجل الجدى ما دام صغيراً"^(٨)، وفي متن اللغة: "الطَّلُو والطَّلْوَةُ والطَّلِيَّةُ: الخيط تشد به رجل الجدي إلى الوتد مادام صغيراً."^(٩)

نستخلص مما سبق أن الطَّلْوَةُ جائزة بالواو والياء وقد عاقبت إحداهما الأخرى، وليس أحدهما خطأ أو من لحن العامة، فكلاهما صواب، يضاف إلى ذلك أن العلاقة الصوتية بين

(١) يقصد به الأصمعي، وعبد الرَّحْمَنُ هو عبد الرَّحْمَنُ بن عبد الله ابن أخي الأصمعي، الأديب روى عن عمه رواية كثيرة، له من الكتب معاني الشعر. (ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٢١٧، ومعجم المؤلفين ١٤٨/٥)

(٢) جمهرة اللغة (ط ل و) ٩٢٦/٢.

(٣) مقاييس اللغة (ط ل و) ٤١٧ / ٣.

(٤) اللسان (ط ل و) ١١ / ١٥.

(٥) المحكم (ط ل و) ٢٣٤ / ٩.

(٦) تاج العروس (ط ل و) ٥٠١ / ٣٨.

(٧) إصلاح المنطق ص ١٠٨.

(٨) المقصور والممدود ص ٩٠.

(٩) معجم متن اللغة (ط ل و) ٦٢٨ / ٣.

الواو والياء تجيز هذا التعاقب فهما متقاربان في المخرج فالياء تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى (١) ، أما الواو فهي تخرج من أقصى اللسان حين يلتقي بأقصى الحنك مع استدارة الشفتين حين النطق بها (٢) ، كما أنهما متحذان في جميع الصفات مثل الجهر، والتوسط، والانفتاح، والاستفال، والزيادة، والإصمات (٣) ، كما أنهما حرفا لين (٤) ، وهما صوتان انتقاليان (٥) ، فهذه العلاقة الصوتية قد سهلت وقوع الإبدال بينهما كثيراً في اللغة .

ثانياً: التصويب في الإبدال بين الصوائت

الصوائت هي "الأصوات المجهورة التي يحدث في تكوينها، أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والقم، وخلال الأنف معهما أحياناً، دون أن يكون هناك عائق، يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو تضيق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً (٦) ، وتمتيز الصوائت جميعاً بأنها مجهورة ورخوة (٧) تتذبذب معها الأوتار الصوتية، كما أنها أصوات حرة انطلاقيه نتيجة اتساع مجراها دون تعويق (٨) ، ولأجل هذا التشابه فقد سوغ وقوع الإبدال بينهما كثيراً في كلمات اللغة . وقد وردت أمثلة للتصويب اللغوي للإبدال بين الحركات في كتاب التلخيص بيانها كالتالي:

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣ ، والأصوات اللغوية ص ٤٥ ، والتجويد والأصوات ص ٤٩ .

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية ، ص ٤٥ ، وعلم الأصوات د/ بشر ، ص ٣٦٩ ، والتجويد والأصوات ، ص ٣٧

(٣) ينظر : سر الصناعة ١/٧٥ وما بعدها ، وفقه اللغة د/ على وافي ١٣٠ ، ١٣١ .

(٤) الكتاب ٤/٤٣٥ .

(٥) الأصوات اللغوية ، ص ٤٥ .

(٦) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٤٢ .

(٧) المختصر في أصوات اللغة العربية د. محمد حسن جبل ص ١٤٢ .

(٨) الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث د. الموافي البيلي ص ١٤ .

أ - التصويب في الإبدال بين الحركات

١ - بين الفتح والكسر

فَصُّ - فِصُّ

يقول أبو هلال العسكري: " ويُقال للخاتم: الحِلقُ. وللخاتم الفِصُّ، بفتح الفاء. ولا يُقالُ فِصُّ إلا شاذاً. والجمعُ فصوصٌ. "(١)

فالعسكري حكم على الكسر في فاء الفِص بالشنوذ، وأن الأصوب فيه أن يقال فِصُّ بفتح الفاء، ووافقه ابن مكي الصقلي فقال: " ويقولون: فِصُّ الخاتم. والصواب فيه فتح الفاء "(٢)

لذلك عدَّ ابن قتيبة الفتح أجود فقال: " ويقولون " فِصَّ الخاتم، وفِصُّ الخاتم أجود "(٣)، وعدَّه المعريُّ أفصح فقال: " ويقال: فِصُّ الخاتم بالفتح وهو أفصح، ويقال بالكسر. "(٤)، في حين عدَّ ابن السكيت الكسرة لغة رديئة فقال: " ويقال: فِصُّ الخاتم بالكسر، وهي لغة رديئة "(٥) وكذلك الفارابي فقال: " والفِصُّ: لغةٌ في الفِصِّ، وهي أزدأُ اللُّغَتَيْنِ. "(٦)، وعزا الجوهري الكسر للعامة فقال: " فِصُّ الخاتم: واحدُ الفُصوصِ، والعامة تقولُ فِصُّ بالكسر "(٧)،

(١) التلخيص ص ٢٢٨.

(٢) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٠٣.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٢٤.

(٤) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ص ٩١٨.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٢٤.

(٦) معجم ديوان الأدب ٣ / ٣١.

(٧) الصحاح (ف ص ص) ٣ / ١٠٤٨.

وكذا ابن درستويه فقال: "سمي فص الخاتم أيضاً بالفتح. وجمعه: فصوص. والعامّة تكسره." (١)

والرازي فقال: "فص الخاتم بالفتح. والعامّة تقولُهُ بالكسر. وجمعه فُصوص." (٢)

فمن خلال هذه الأقوال يتبين صحة ما ذهب إليه العسكري من تصويب لفظة فص الخاتم بالفتح وأنها أفصح وأجود من الكسر، وأن الكسر لغة رديئة من لحن العامّة.

لكن هناك من اللغويين مَنْ سَوَّى بين اللغتين - الفتح والكسر -، ففي المنتخب لكرّاع: "ويقال فص الخاتم وفص" (٣)، ويقول ابن الأنباري: "ويقال: هو فص الخاتم، وفص الخاتم، بالفتح والكسر" (٤)، وسوى بينهما أيضاً ابن هشام اللخمي فقال: "فأما فص الخاتم فهو بالفتح والكسر" (٥). ومن هنا يتضح أن الكسر ليس خطأً أو لحنًا كما ذهب العسكري ومن توافق معه، وإنما هما لغتان بنفس المعنى، بل إن بعضهم رمى من خطأ الكسر بالوهم، ففي القاموس: "الفص: للخاتم، مُثَلَّثَةً، والكسر غير لحن، ووهم الجوهري" (٦)، ومعنى وهم الجوهري هنا أنه لم يطلع على غير الفتح، فعزا الكسر إلى العامّة (٧)؛ وذلك لأن مراد الجوهري بأنها لحن أي غير معروفة، أو رديئة، كما قال غيره، يعني أنها بالنسبة للفصحاء لحن، لأنهم إنما يتكلمون بالفصيح... ونسبته للعامّة لا يوجب كونها لحنًا، وإنما يقال إنها في

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٢٦٧.

(٢) مختار الصحاح (ف ص ص) ص ٢٤٠.

(٣) المنتخب من كلام العرب ص ٥١٢.

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٢٢١.

(٥) شرح الفصيح ص: ١٢٢.

(٦) القاموس المحيط (ف ص ص) ٢ / ٣٥٥.

(٧) المطلع على ألفاظ المقنع ص ٥٠٩.

مُقَابِلَةُ الْأَفْصَحِ الْأَشْهَرِ^(١). فَظَهَرَ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ أَنَّ الْكَسْرَ صَوَابٌ وَلَيْسَ لِحْنًا أَوْ خَطَأً، إِنَّمَا هُوَ مُقَابِلٌ لِلْمَشْهُورِ وَالْأَفْصَحِ، "فَلَا قَبْحَ فِي الْفِصِّ حِينَئِذٍ وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا."^(٢)

وَأَضَافَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لُغَةً ثَالِثَةً فِي الْفِصِّ وَهِيَ الضَّمُّ، يَقُولُ اللَّخْمِيُّ: "وَفِصُّ الْخَاتِمِ: وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: فَصٌّ، بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَهِيَ أَفْصَحُ. وَفِصٌّ، بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَهِيَ أَوْعَفُ. وَحَكِّي ابْنُ جَنِيِّ: فَصٌّ، بِضَمِّ الْفَاءِ."^(٣)، وَفِي الْمَطْلَعِ: "فِصُّ الْخَاتِمِ مَعْرُوفٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا وَضَمِّهَا" ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي "مُنْتَهَى"^(٤)، وَفِي مَتْنِ اللُّغَةِ: "وَالْفِصُّ -وَيْثَلُثُ- وَالْفَتْحُ أَفْصَحُهَا: لِلْخَاتِمِ الْمَرْكَبِ فِيهِ وَغَيْرِهِ جُ فِصُوصٌ."^(٥) ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ لـ "فِصُّ الْخَاتِمِ" ثَلَاثُ لُغَاتٍ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ، أَعْلَاهَا وَأَفْصَحُهَا الْفَتْحُ وَأَقْلَاهَا الْكَسْرُ.

كَفَّةٌ - كَفَّةٌ

يَقُولُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ: "وَالْكَفَّةُ، بِكَسْرِ الْكَافِ، وَلَا يَفْتَحُ، مَعْرُوفَةٌ. وَكُلُّ مُسْتَدِيرٍ كَفَّةٌ."^(٦)

فَالْكَفَّةُ بِكَسْرِ الْكَافِ هِيَ الْأَصُوبُ وَلَا يَجُوزُ فَتْحُهَا، وَهَذَا مَا صَرَحَ بِهِ الْعَسْكَرِيُّ ، وَصَرَحَ بِذَلِكَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ وَعَدَّ الْفَتْحَ مِنْ لِحْنِ الْعَامَةِ فَقَالَ: " هِيَ كِفَّةُ الْمِيزَانِ، يَعْنِي بِالْكَسْرِ، وَهِيَ الْمُسْتَدِيرُ الْمَعْلُوقُ بِالْخِيُوطِ، الَّذِي يوزن به... وَالْعَامَةُ تَفْتَحُ أَوَّلَ كِفَّةِ الْمِيزَانِ ، وَإِنَّمَا الْفَتْحُ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: كَفَفْتَهُ كِفَّةً وَاحِدَةً. فَأَمَّا الْجِنْسُ وَالْهَيْئَةُ فَبِالْكَسْرِ."^(٧)

(١) تاج العروس (ف ص ص) ١٨ / ٧٢.

(٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ص ٢٥٧.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٦٢.

(٤) المطلع على ألفاظ المقنع ص ٥٠٨، ٥٠٩، وينظر: إكمال الإعلام بتلخيص الكلام ١ / ١٤.

(٥) معجم متن اللغة (ف ص ص) ٤ / ٤١٦.

(٦) التلخيص ص ٢٠٧.

(٧) شرح الفصيح ص: ٢٩٦.

وكذلك ابن الجوزي فقال: "وهذه "كَفَّة" الميزان، وأصابت فلاناً "كِظَّة" بكسر الكاف فيهما، والعامّة تفتحهما."^(١)، وفي تصحيح التصحيف للصفدي: "والعامّة تقول: كَفَّة الميزان. والصواب كِفَّة، بكسر الكاف."^(٢)، واقتصر كثير من اللغويين على ذكر الكلمة بالكسر فقط دون ذكر الفتح مطلقاً^(٣)، وهذا يدل على توافقهم مع العسكري في جواز الكسر فقط في هذه اللفظة دون الفتح، وهذه الأقوال تبين أن الكسر هو الأصوب وأن الفتح خطأ من لحن العامّة وهذا ما صرح به العسكري وصوّبه؛ لكن هناك من العلماء من سوى بين الكسر والفتح يقول أبو سلمة الصحاري: "وكِفَّة الميزان - بالكسر - وقد نُفِّتْ أيضاً"^(٤)، ويقول الرازي: "وكِفَّة الميزان بِكسرِ الكافِ وَفَتْحِهَا وَالجَمْعُ كِفَفٌ بِكسرِ الكافِ."^(٥)، وفي القاموس: "والكِفَّةُ

بالكسر من الميزان: معروف، ويُفْتَحُ"^(٦)، وعدهما ابن هشام اللخمي لغتين وجعل الكسر هو الأفصح ورمى الفتح بالضعف فقال: "كِفَّةُ الميزان، وفيها لغتان: كِفَّة، بكسر الكاف، وهي الفصيحة. وحكى الكسائي: كِفَّةُ الميزان، بالفتح، وهي أضعف."^(٧)، وجعل ابن سيده الكسر أشهر فقال: "والكِفَّة: كل شيء مستدير، كدارة الوشم، وعود الدّف، وجبالة الصّائد. والجمع: كفف، وكفاف. وكِفَّةُ الميزان الكسر فيهما أشهر، وقد حكى فيهما الفُتْحُ"^(٨)، فهذا يدل على أن الفتح في كِفَّة الميزان جائز فهو لغة في الكسر، وإن كانت ضعيفة أو قليلة إلا أنها جائزة وليست خطأً أو لحنًا. يضاف إلى ذلك أن التبادل بين الفتح والكسر في

(١) تقويم اللسان ص ١٥٥.

(٢) تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ص ٤٤٣.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ص ٣١٨، والفصيح ص ٢٩٤، والجمهرة (ف ك ك) ١/١٦٢، وتهذيب اللغة (ك ف)

٣٣٥/٩، ولحن العوام ص ٨٤، والغريبين ١٦٤٤/٥، وشرح غريب ألفاظ المدونة ص ٦٩.

(٤) الإبانة في اللغة العربية ٤/ ١٣٤.

(٥) مختار الصحاح (ك ف ف) ص ٢٧١.

(٦) القاموس المحيط (ك ف ف) ٣/٢١٦.

(٧) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٥٣.

(٨) المحكم (ك ف) ٦/ ٦٦٥.

الأمثلة السابقة جائز وذلك لأن الفتحة والكسرة صوتان متقاربان مخرجاً ومتفقان في بعض الصفات كالجهر والرخاوة مما يسوغ التبادل بينهما.

٢ - بين الفتح والضم

عُنُقٌ - عُنُقٌ

يقول أبوهلال العسكري: "ويُقَالُ: عُنُقٌ وَعُنُقٌ، وَلَا يُقَالُ عُنُقٌ، بفتح النون، وهو يذَكَّرُ ويؤنثُ".^(١)

في النص السابق يصبوب العسكري لفظ عُنُقٌ بضم العين والنون وبإسكانها، أما عُنُقٌ بفتح النون فقد أنكره ولا يجيزه، وقد توافق معه في ذلك البنديجي فقال: "ونقول: عُنُقٌ فيضم العين والنون ويجوز إسكان النون ولا يجوز فتحها لا يقال: عُنُقٌ".^(٢)، وفي تثقيف اللسان: "ويقولون: عُنُقٌ، بفتح النون. والصواب: عُنُقٌ، وعُنُقٌ"^(٣)، واقتصر بعضهم^(٤) على ضم النون وسكونها دون الفتح وكأنهم ارتضوهما عن الفتح، وهذا يدل على توافقهم مع العسكري فيما ذهب إليه، بل إن بعضهم عزا الفتح والتسكين للعامة، يقول ابن درستويه: "وهي العُنُقُ؛ ... ولكن العامة تقول: عُنُقٌ، بفتح النون، وتسكنها، فنقول: عُنُقٌ".^(٥)، وفي إسفار الفصيح: "وهي العُنُقُ بضم النون، وبعض العامة يسكنها، وبعضهم يفتحها"^(٦)، فهذه الأقوال توضح أن الضم في نون العُنُقُ هو الأصوب وأن الفتح من لحن العامة وليس بصواب، متوافقين مع العسكري فيما صرح به، لكن بعض العلماء أجاز الفتح في النون وأنها صواب مثل الضم

(١) التلخيص ص ٥٧.

(٢) التثقيف في اللغة (باب القاف) ص ٦٠٤.

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠١.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة (ع ق ن) ٢ / ٩٤٢، والصاح (ع ن ق) ٤ / ١٥٣٣، والمحكم (ع ق ن) ١ / ٢٢٠.

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٣٤٣.

(٦) إسفار الفصيح ٢ / ٦٩٩.

وليست لحنًا أو خطأ، يقول الفهري: "والعُنُقُ وصلة ما بين الرأس والجسد،... والعُنُقُ أيضاً بإسكان النون... والعُنُقُ بفتح النون أيضاً".^(١)، وهو ما أجازه أيضاً محمد بن الطيب الفاسي فقال: "العُنُقُ يقال: بضم العين المهملة وسكون النون وضمها أيضاً وفتحها"^(٢)، وبناءً عليه فإن النون في عُنُقُ يجوز فيها ثلاثة أوجه: ضم النون وإسكانها وفتحها مع ضم العين في الكل، وبذلك يعد الفتح فيها صواباً وليس خطأً كما ذهب العسكري.

لَحْمَةٌ - لَحْمَةٌ

يقول أبو هلال العسكري: "واللَّحْمَةُ لَحْمَةُ الثَّوْبِ، بالفتح، والعامَّةُ تَضُمُّهَا"^(٣)

لحمة الثوب بفتح اللام وهو مَا سُدِّيَ بِهِ بَيْنَ سَدَيِ الثَّوْبِ^(٤) وهو الأصوب، أما ضم اللام فلا يجوز لأنه من لحن العامة، وهذا ما نص عليه العسكري، وقد أيده في ذلك ابن الجوزي فخطأً الضم وعدّه من لحن العامة فقال: "وهي لَحْمَةُ الثَّوْبِ" بفتح اللام. والعامة تضمها.^(٥)، والصفدي فقال: "والعامّة تقول: لَحْمَةُ الثَّوْبِ، بضم اللام وهي بفتحها"^(٦).

واقترع بعضهم^(٧) على الفتح فقط دون ذكر الضم وكأنهم ارتضوا الفتح. أما جل اللغويين فإنهم أجازوا الفتح والضم في هذه اللفظة، يقول ابن السكيت: "يقال: لَحْمَةُ البَازِي، وَلَحْمَةُ البَازِي، بالضم والفتح. وكذلك لَحْمَةُ الثَّوْبِ وَلَحْمَةُ الثَّوْبِ، بالضم والفتح"^(٨)، وفي

(١) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص ٣١١، ٣١٢.

(٢) شرح كفاية المتحفظ ص ١٩٥.

(٣) التلخيص ص ١٥٣.

(٤) تاج العروس (ل ح م) ٣٣ / ٤٠٣.

(٥) تقويم اللسان ص ١٥٩.

(٦) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٤٥٣.

(٧) ينظر: الفصيح ص ٣٠١، وإسفار الفصيح ٧١٩/٢، وشرح الفصيح لابن الجبان ص ٢٤٤.

(٨) كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٥٢.

الجمهرة: " ولحمة الثَّوبِ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِهَا"^(١)، ويقول الجوهري: " وَلَحْمَةُ الثَّوبِ تضم وتفتح."^(٢)، وفي اللسان: "وَلَحْمَةُ الثَّوبِ وَلُحْمَتُهُ: مَا سُدِّي بَيْنَ السَّدَّيْنِ، يُضَمُّ وَيُفْتَحُ"^(٣)، وذكر الوجهين أيضاً: ابن قتيبة، وكراع النمل، وابن فارس، وابن سيده، وابن بطال، والرازي، والكجراتي.^(٤)

وعدهما ابن هشام اللخمي لغتين فقال: " وَلُحْمَةُ الثَّوبِ: وفيها لغتان: لَحْمَةُ الثَّوبِ، بفتح اللام، وَلُحْمَةٌ، بضمها، والفتحُ أَفْصَحُ."^(٥)، وعد الفيومي الضم لغة فقال: " وَلَحْمَةُ الثَّوبِ بالفتح ما ينسج عرضا والضم لغة"^(٦)، ففي هذا دلالة على جواز الوجهين - الفتح والضم - في "لحمة الثوب" فلا يصح تخطئة أحدهما دون الآخر، فكلاهما صحيح؛ لأنهما لغتان. إضافة إلى ذلك فإن التبادل بين الفتح والضم في الأمثلة السابقة جائز، وذلك لأن الفتحة والضمة صوتان متقاربان مخرجاً، ولا فرق بينهما إلا في وضع اللسان فإنه مع الضمة يكون متجهاً نحو الحنك الأعلى إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه^(٧)، ومع الفتحة فإن ارتفاعه نحو أقصى الحنك يكون أقل من ارتفاعه مع الضمة^(٨) كما أنهما متفقان في بعض الصفات كالجهر والرخاوة مما يسوغ التبادل بينهما.

(١) جمهرة اللغة (ح ل م) ١ / ٥٦٧.

(٢) الصحاح (ل ح م) ٥ / ٢٠٢٧.

(٣) اللسان (ل ح م) ١٢ / ٥٣٨.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ص ٥٤١، والمنتخب ص ٥٣٢، والمقاييس (ل ح م) ٥ / ٢٣٩، والمحكم (ح ل م)

(٥) ٣ / ٣٧٤، والنظم المستعذب ٢ / ١١٥، ومختار الصحاح (ل ح م) ص ٢٨٠، ومشارك الأتوار ٤ / ٤٧٥.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٢١٦.

(٧) المصباح المنير (ل ح م) ٢ / ٥٥١.

(٨) ينظر: الأصوات اللغوية، ص ٣٤، والأصوات د/ بشر، ص ٢٢٨.

(٩) الأصوات اللغوية، ص ٣٣.

٣ - بين الكسر والضم

ظَفْرٌ - ظُفْرٌ

يقول أبو هلال العسكري: "ويُقَالُ: ظُفْرٌ وأظفورٌ. ورجلٌ أظْفُرٌ: طويلٌ الأظفارِ. ولا يُقَالُ ظِْفْرٌ، بكسر الظاء."^(١)

فالعسكري يصرح بأن الظُفْرَ تقال بضم الظاء وسكون الفاء ويقال فيها أظفور، ولا يصح أن تقال ظِْفْرٌ بكسر الظاء وسكون الفاء، وقد صرح بعض العلماء بعدم صحته متوافقين بذلك مع العسكري، يقول ابن قتيبة: "وهو ظُفْرٌ اليد - بالضم - ولا يقال ظِْفْرٌ."^(٢)، وفي الجمهرة: "والظُفْرُ: ظُفْرُ الْإِنْسَانِ، وَالْجَمْعُ أَظْفَارٌ، وَلَا يُقَالُ: ظِْفْرٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَامَّةُ قَدْ أَوْلَعَتْ بِهِ"^(٣)، ويقول الزبيدي: "ويقولون لواحد الأظفار: ظِْفْرٌ، والصواب ظُفْرٌ وأظفور"^(٤) وعده ابن الصابوني من لحن العامة أيضاً فقال: "والعامة تقول للواحد: ظِْفْرٌ."^(٥)، وكذلك القلقشندي فعقد في صبح الأعشى الصنف الرابع وهو: ما تلحن فيه العامة وتغيره عن موضعه فقال: "...أو مضموم الأول والعامة تكسره: كقولهم في الظُفْرَ بضم الظاء ظِْفْرٌ بكسرهما"^(٦)، وحكم بعضهم على الكسر بالشذوذ يقول ابن سيده: "الظُفْرُ وَالظِْفْرُ معروفٌ يكون للإنسان وغيره وأما قراءة من قرأ [كُلُّ ذِي ظُفْرٍ] {الأنعام: ١٤٦} بالكسر^(٧) فشاذٌ غير مأثوسٍ به إذ لا تُعْرَفُ ظِْفْرًا بالكسر"^(٨)، وفي القاموس: "الظُفْرُ، بالضم وبضمتين، وبالكسر

(١) التلخيص ص ٦١.

(٢) أدب الكاتب ص ٣٩٦.

(٣) جمهرة اللغة (ر ظ ف) ٧٦٢ / ٢.

(٤) لحن العوام ص ١٤٧.

(٥) معرفة الفرق بين الضاد والطاء ص ٣٧.

(٦) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ١ / ١٩٧، ١٩٨.

(٧) قراءة الرُّعْفَرَانِيَّ عن أبي السَّمَّالِ (ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ص ٥٤٩).

(٨) المحكم والمحيط الأعظم (ظ ر ف) ١٠ / ١٧.

شاذٌّ، يكونُ للإنسانِ وغيره" (١)، ويقول صاحب متن اللغة: "الظُّفْرُ والظُّفْرُ" قيل: "وهو أفصح اللغات" والظُّفْرُ والظِّفْرُ "وهاتان شاذتان غير مأنوستين" (٢)، فهذه الأقوال تثبت صحة ما ذهب إليه العسكري من عدم تصويب لفظة ظِفْرُ بكسر الظاء، وأنها شاذة أو من لحن العامة، لكن هناك من اللغويين من أجاز الكسر كابن عباد فقال: "الظُّفْرُ : ظُفْرُ الإصْبَعِ وظُفْرُ الطائرِ ؛ وجَمَعُهُ أَظْفَارٌ ، وَأُظْفُورٌ وَأَظْفِيرٌ . ويُقال : ظُفْرٌ أيضاً." (٣)، وعده بعضهم لغة، يقول اللخمي: "حكى ابنُ جني في الظفر أربع لغات: ظُفْرٌ، وظُفْرٌ، وظُفْرٌ بكسر الظاء، كما تنطقُ به العامة، وأُظْفُورٌ." (٤)، كما ورد بالكسر قراءة قرآنية، يقول المُنْتَجِبُ الهمداني: "والجمهور على ضم الظاء والفاء في قوله: [كُلُّ ذِي ظُفْرٍ] وهو الأصل، وقرئ: بإسكان الفاء تخفيفاً، وقرئ أيضاً: بكسر الظاء مع إسكان الفاء، ولعله لغية." (٥)، وفي المصباح: "الظُّفْرُ للإنسانِ مذكور وفيه لغات أفصحها بضمينين وبها قرأ السبعة في قوله -تعالى-: [حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ] [الأنعام: ١٤٦] والثانية الإسكان للتخفيف وقرأ بها الحسن البصري (٦) والجمع أظفار، وربما جمع على أظفر مثل رُكْنٍ وأرْكُنٍ والثالثة بكسر الظاء وزان جِملٌ، والرابعة بكسرتين للإتباع، وقرئ بهما في الشاذ (٧)

والخامسة أظفور والجمع أظافير مثل أسبوع وأسابيع" (٨)، فكونه لغة دلالة على أنه صحيح وليس بشاذ أو لحن، كما أن مجيء القراءة به وإن كانت شاذة لا ينفي كونه

(١) القاموس المحيط (ظ ف ر) ٩٠/٢.

(٢) معجم متن اللغة (ظ ف ر) ٦٦٠/٣.

(٣) المحيط في اللغة (ظ ر ف) ٢٤/١٠.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٥٨.

(٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧١٢/٢.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٢٧٧.

(٧) وهي قراءة الرُّعْفَرَانِي عن أبي السَّمَّال كما سبق.

(٨) المصباح المنير (ظ ف ر) ٣٨٥/٢.

صحيحاً؛ لأنه قرأ بها أبو السمال وهو إمام في العربية والنحو، وحكاها كذلك ابن جني وهو من أفذاذ اللغويين، فكيف نحكم عليها بالخطأ وقد قرأ بها وحكاها اثنان من كبار اللغويين؟! وإن كان هذا لا ينفى أن الكلمة بالضم (الظُّفر) أفصح من الكسر.

شهريز - شهريز

يقول أبو هلال العسكري: "والشَّهْرِيْزُ، وَلَا يُقَالُ شَهْرِيْزٌ".^(١)

يصوب العسكري لفظة الشهريز - ضَرَبَ مِنَ التَّمْرِ مُعَرَّبٌ - أنها بالكسر، أما بالضم فلا تصح، وقد توافق معه في ذلك ابن قتيبة فقال: "وتَمَّرَ سِهْرِيْزٌ وشَهْرِيْزٌ بالكسر، ولا يضم أولهما"^(٢)، وفي البارع: "قال الأصمعي: سِهْرِيْزٌ وشَهْرِيْزٌ بكسر الشين المعجمة على مثال فَعْلِيلٍ. قال: وسمعت أعرابيا يقول شهريز بالشين معجمة وضمها والقياس الكسر وهو

فارسي معرب. وقال أبو زيد: تقول العرب شهريز بكسر الشين ولا تقول شهريز بضم

الشين."^(٣)، ويقول البطليوسي: "أما الذي بالشين معجمة فلا أحفظ فيه غير الكسر."^(٤)،

لكن هناك فريقاً من العلماء أجاز الوجهين -الكسر والضم-، يقول الحسن القيسي: "والقطيعاء: ضرب من التمر رديء يقال له: الشَّهْرِيْزُ، ويقال: الشُّهْرِيْزُ. بضم الشين عن الأصمعي"^(٥)، وفي اللسان: "وَيُقَالُ: فِيهِ سِهْرِيْزٌ وشَهْرِيْزٌ، بِالسِّينِ وَالشِّينِ جَمِيعًا"^(٦)، ويقول الزبيدي: "تَمَّرَ شَهْرِيْزٌ، بِالْكَسْرِ وبالضَمِّ، وبإعجام الشين وإهمالها"^(٧)، فهذه الأقوال تدل على أن الضم جائز في هذه اللفظة وليس بخطأ كما ذهب العسكري ومن معه، إلا أن الكسر

(١) التلخيص ص ٣٠٩.

(٢) أدب الكاتب ص ٣٩٦.

(٣) البارع في اللغة (باب الهاء والراء) ص ٢٢٢.

(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٢١٤.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٦٣.

(٦) لسان العرب (ش ه ر ز) ٥ / ٣٦٢.

(٧) تاج العروس (ش ه ر ز) ١٥ / ١٨١.

أشهر منه وأكثر، وهذا ما نص عليه ابن سيده بقوله: "الشَّهْرِيْزُ والشُّهْرِيْزُ: ضرب من التَّمْر، وأنكر بعضهم ضم الشين، والأَكْثَرُ الشُّهْرِيْزُ".^(١)، وبذلك يتضح أن الكسر والضم جائزان في هذا المثال وفي الذي سبقه وذلك لأن الكسرة والضممة من أصوات اللين الضيقة، لهذا تحل إحداها محل الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية^(٢)، كما أنهما متفقان في بعض الصفات كالجهر والرخاوة، ولهذا التقارب وقع التبادل بينهما.

٤ - بين الفتح والضم والكسر

الفم بالفتح والضم والكسر

يقول أبوهلال العسكري: "الفم اسمٌ لجملة الشَّفَتَيْنِ والأسنان، وما فيه من الأحناكِ واللِّسَانِ. وهو فَمٌّ، بالتَّخْفِيفِ والفتح. والضمُّ والكسرُ لُغَتَانِ رديئَتَانِ".^(٣)

من مظاهر التصويب الصوتي بين الحركات الثلاث تصويب لفظ الفم، حيث صرح العسكري بأنه بفتح الفاء فقط، أما الضم والكسر فرديء لا يعتد به، وتوافق معه في ذلك ابن جني وعدَّ الضم والفتح من تغييرات الإعلال فقال: "ويدل على أن "فمًا" مفتوح الفاء وجودك إياها مفتوحة في اللفظ؛ هذا هو المشهور في هذه اللفظة؛ فأما ما حكاها فيها أبو زيد وغيره من كسر الفاء وضمها فهو ضرب من التغيير لحق الكلمة لإعلالها بحذف لامها وإبدال عينها".^(٤)، وواقفه أيضًا ابن يعيش فقال: "فإن قيل. ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمومة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: "فمٌّ"،

(١) المحكم (الهاء والشين) ٤ / ٤٧٢.

(٢) في اللهجات العربية، ص ٨١.

(٣) التلخيص ص ٥٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٩٠.

و"فَمِّ" بالضمِّ والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنَّما هو على الأكثر، والكثير المشهور هو الفتح، والضمُّ والكسر قليل من قبيل الغلط^(١).

لكن هناك كثيراً من العلماء من أجاز الوجوه الثلاثة في هذه اللفظة، فها هو ابن السكيت يعقد باباً في إصلاح المنطق بعنوان: باب: فَعْلٌ وفُعْلٌ وفِعْلٌ باتفاق معنى: فقال: " ويقال: فَمِّ، وفُمَّ، وفَمِّمٌ^(٢)، وفي القاموس: " الفَمُّ، مثلثةٌ: أصلُهُ فُوَّةٌ، وقد تُشَدَّدُ الميم. "^(٣)، وعدّها البعض الآخر ثلاث لغات يقول السجستاني: " الفَمُّ، يُقالُ: فَمُّ الْإِنْسَانِ. وفيه ثلاثُ لُغاتٍ: يُقالُ: فَمٌّ وفَمٌّ وفَمِّمٌ^(٤)، وفي الصحاح: " وفيه لغاتٌ: يقال هذا فَمٌّ، ورأيتَ فَمًّا ومررتُ بفَمِّمٍ بفتح الفاء على كل حالٍ، ومنهم من يضم الفاء على كلِّ حالٍ، ومنهم من يكسر الفاء على كلِّ حالٍ^(٥)، ويقول ابن بطلال: " وفيه ثَلَاثُ لُغاتٍ: فَمٌّ وفَمِّمٌ وفَمِّمٌ الفَاءِ وَفَتَحَها وَكَسَرَها "^(٦)، وأضاف اللخمي لغة رابعة فقال: " والفَمُّ وفيه أربع لغات: فَمٌّ وفَمِّمٌ وفَمِّمٌ، بالفتح والكسر والضم. وفَمِّمٌ، بالتشديد كما تنطق به العامة وهي أضعف^(٧)، في حين أوصلها ابن مالك إلى تسع لغات فقال: " في الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر^(٨)، وبناء عليه " فالفم " جائز فيه ثلاث لغات أو أكثر - الفتح والضم والكسر - مع النقص والقصر، وأن الفتح فيها أعلى وأفصح يليه الضم ثم الكسر يقول أبو حيان: " والأفصح في فم المخفف فتح فاء فم، ثم ضمها ثم كسرها، ثم الإتياع وهي أضعف اللغات، ... وكان الضم دون الفتح

(١) شرح المفصل ٥ / ٣٨٧.

(٢) إصلاح المنطق ص ٦٨.

(٣) القاموس المحيط (ف م م) ٤ / ١٨١.

(٤) الفرق ص ٢٢٦.

(٥) الصحاح (ف م م) ٥ / ٢٠٠٤.

(٦) النظم المستعذب ١ / ٢٣.

(٧) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٤٥.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٧.

لأنه يلزم فيه الخروج من ضم إلى كسر حالة الجر، ولولا أن الكسرة عارضة لما جاز ذلك. وكان الكسر دون الضم لأنه فيه الخروج من كسر إلى ضم.^(١)، وكان الفتح أفصح من غيره لأنه لا يلزم فيه الانتقال إلى الضم أو الكسر، فكان عمل اللسان فيه من وجه واحد، فكان أخف من غيره لذلك حكموا عليه بالفصاحة وإن كان غيره جائزاً في الاستعمال إلا أنه أشهر، ففي متن اللغة: "فَمَّ" مثلث الفاء؛ والأشهر الأفتح الفتح^(٢)

ب - التصويب في الإبدال بين الحركة والسكون

١ - بين الفتح والسكون

الشَّغْرُ - الشَّغْرُ

يقول أبو هلال العسكري: "والتَّغْرُ موضعُ المخافة، وهو الفرجُ أيضاً، والعامَّة تقولُ النَّغْرُ، بالنَّحْرِيكِ، وهو خطأ."^(٣)

من التصويبات الصوتية التي نبه عليها العسكري الاختلاف بين الحركة و السكون وذلك في لفظة "التَّغْرُ" حيث صرح بأن السكون فيها هو الأفتح، وأن الفتح خطأ من لحن العامة، ويبدو أن الحق مع العسكري فيما ذكره، فكل كتب اللغة ومعجماتها^(٤) لم تنص إلا

على لفظة "التَّغْرُ" بالسكون، أما التحريك بالفتح فلم يذكره أحد من العلماء، يقول ابن دريد: "والتَّغْرُ: موضعُ المخافة بين العدو والمُسْلِمِينَ."^(٥)، وفي الصحاح: "والتَّغْرُ أيضاً: موضع

(١) التبديل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ١٧٢.

(٢) معجم متن اللغة (ف و هـ) ٤/ ٤٥٢.

(٣) التلخيص ص ٣٣١.

(٤) ينظر: المنجد ص ١٥٨، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٤٠، وديوان الأدب ١/ ١٠٦، المحكم (غ ث

ر) ٥/ ٤٨٣، وشمس العلوم ٢/ ٨٤٩، واللسان ٤/ ١٠٣، وتاج العروس ١٠/ ٣٢٢ (ث غ ر).

(٥) جمهرة اللغة (ث ر غ) ١/ ٤٢١.

المخافة من فُروج البُلدان".^(١)، ويقول ابن الأثير: "الشَّعْرُ: المَوْضِعُ الَّذِي يَكُونُ حَدًّا فَاصِلًا بَيْنَ بِلَادِ المُسْلِمِينَ وَالمُكْفَرِ، وَهُوَ مَوْضِعُ المَخَافَةِ مِنْ أَطْرَافِ البِلَادِ".^(٢)، وهذا يعني صحة ما قاله أبو هلال العسكري من كون السكون هو الأفتح، وأن الفتح خطأ من لحن العامة.

شَعْرٌ - شَعَرٌ

يقول أبو هلال العسكري في ذكرِ الشَّعْرِ: "يُقَالُ شَعَرٌ وَشَعْرٌ، وَبالتَّحْرِيكِ أَجودٌ".^(٣)

صرح العسكري بأن لفظه "الشَّعْر" فيها وجهين تسكين العين وتحريكها بالفتح، وأن التحريك أجود، وواقفه المعري وعدَّ التحريك أفصح فقال: "يقال: شَعْرٌ وَشَعَرٌ، وتحريك العين أفصح"^(٤)، وأيضًا ابن مالك فجعل التسكين لغة في الفتح فقال: "الشَّعْرُ مصدر شَعَرَ المَرْأَةَ والرَّجُلَ، ولغة في الشَّعَرِ".^(٥)، لكن كثيرًا من العلماء عدَّ الفتح والإسكان لغتين دون تفضيل أحدهما عن الأخرى، فقد عقد ابن قتيبة في أدب الكاتب باب ما جاء من ذوات الثلاثة فيه لُغَتَانِ فَعَلٌ وَفَعَلٌ بفتح الفاء وسكون العين، ويفتح الفاء والعين جميعاً^(٦)، وذكر فيه: "الشَّعْرُ والشَّعَرُ"^(٧)، وفي المنتخب لكرام: وَمِمَّا جَاءَ عَلَى فَعَلٍ وَفَعَلٍ مِنَ السَّالِمِ... الشَّعْرُ والشَّعَرُ"^(٨) وفي القاموس: "والشَّعْرُ، وَيُحْرَكُ: نَبْتَةُ الجِسْمِ مِمَّا لَيْسَ بِصَوْفٍ وَلَا وَبَرٍ"^(٩)، وذكر شيخ الزبيدي أنهما لغتان مشهورتان ففي تاج العروس: "والشَّعْرُ، بِفَتْحٍ فَسُكُونٌ، وَيُحْرَكُ قَالَ

(١) الصحاح (ث غ ر) ٢ / ٦٠٥.

(٢) النهاية ١ / ٢١٣.

(٣) التلخيص ص ٤٠.

(٤) اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبّي ص ٧١٨.

(٥) إكمال الإعلام بتأليث الكلام ٢ / ٣٤٠.

(٦) أدب الكاتب ص ٥٢٦.

(٧) السابق: ص ٥٢٧.

(٨) المنتخب من كلام العرب ص ٥٢١.

(٩) القاموس المحيط (ش ع ر) ٢ / ٦٦.

شَيْخُنَا: اللُّغَتَانِ مشهورتان في كُلِّ ثَلَاثِي حَلْقِي الْعَيْنِ، كَالشَّعْرِ، وَالنَّهْرِ، وَالزَّهْرِ، وَالْبَعْرِ، وَمَا لَا يُحْصَى، حَتَّى جَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْقِيَاسِيَّةِ"^(١)

وبذلك يتضح أن الفتح والإسكان هنا لغتان صحيحتان بدرجة واحدة في الاستعمال، وليست إحداهما أجود من الأخرى كما ذهب العسكري، يدل على ذلك حمل بعضهما على بعض في الجمع، يقول البطليوسي: "إِنْ فَعَلًا وَفَعَلًا لَمَا اشْتَرَكَا فِي الْمَعْنَى الْوَاحِدِ وَتَدَاخَلَا، فَقَالُوا: شَعْرٌ وَشَعْرٌ وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ، حَمَلْ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْجَمْعِ"^(٢)

٢- بين الكسر والسكون

شَرْحٌ - شَرْحٌ

يقول أبو هلال العسكري: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: هَمَّا عَلَى شَرْحٍ وَاحِدٍ، فَبكسرِ الرَّاءِ عَنِ بَعْضِهِمْ وَغَيْرِهِ يَسْكُنُهَا، وَالتَّسْكِينُ أَعْرَفُ."^(٣)

يذكر العسكري أن قولهم على شرح واحد بعضهم يقوله بكسر الراء، وغيرهم يسكنها، واختار هو التسكين حيث ذكر بأنه أعرف، وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعجمات تبين صحة ما ذكره العسكري، فقد ذكرت جل هذه المصادر اللفظة بالسكون فقط دون التطرق لذكر الكسر فيها، يقول ابن السكيت: "وتقول: هما شَرْحٌ واحد، أي ضرب واحد، ساكنة الراء"^(٤)، وفي عمدة الكتاب: "يقال: شرح واحد، الراء ساكنة"^(٥)، وفي الصحاح: "وتقول: هذا شَرْحٌ هذا، أي مثله: وهما شَرْحٌ واحد، أي ضَرْبٌ واحد"^(٦)، ويقول ابن سيده: "والشَّرْحُ: الضَّرْبُ، يُقَالُ: هَمَا

(١) تاج العروس (ش ع ر) ١٢ / ١٨٢.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٦٦ / ٢.

(٣) التلخيص ص ٢٠٣.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٥.

(٥) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص ٤٤٣.

(٦) الصحاح (ش ر ج) ١ / ٣٢٤.

شَرَجَ وَاجِدٌ، وَعَلَى شَرَجٍ وَاجِدٌ"^(١)، وهذا يؤكد صحة ما قاله أبو هلال العسكري من كون السكون فيها هو الأفتح والأعرف، وأن الكسر خطأ من لحن العامة.

المذِيُّ والوَدِيُّ - المذِيُّ والوَدِيُّ

يقول أبو هلال العسكري: "والمَذِيُّ مصدرٌ مَذَى الرَّجُلُ، يَمَذِي مَذِيًّا، وهو ما يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ وَالنَّظْرِ. وَالوَدِيُّ مصدرٌ وَدَى الرَّجُلُ، يَدِي وَدِيًّا، وهو الماءُ الرَّقِيقُ يَخْرُجُ بَعْدَ الْبَوْلِ. وَهُمَا المَذِيُّ وَالوَدِيُّ، سُمِّيَا بالمصدرِ. والعامةُ تقولُ: المذِيُّ والوَدِيُّ كما تقولُ المنِيُّ"^(٢)

المَذِيُّ والوَدِيُّ بالتسكين هما اللغة الفصحى، أما تحريكهما بالكسر فهو خطأ من لحن العامة، وهذا ما صرح به العسكري في نصه السابق، وقد توافق معه في ذلك الخطابي فقال: "العامة يقولون: المَذِيُّ، مكسورة الذال مثقلة، وإنما هو المَذِيُّ، ساكنة الذال، وهو ما يخرج من قبل الإنسان عند نشاط، أو ملاءبة أهل، أو نحوهما. والوَدِيُّ، ساكنة الدال غير معجمة، ما يخرج عقب البول."^(٣)، وفي تنقيف اللسان: "والمذِي، والمنِي، والوَدِي. والصواب: مَنِيٌّ، بالتشديد، على وزن صَبِيٍّ، ومَذِيٌّ، بإسكان الذال، على وزن ظَبِيٍّ. فأما الوَدِيُّ فلا يكون إلا بالذال ساكنة غير معجمة."^(٤)، واكتفى بعضهم بذكر التسكين فيهما دون الكسر مما يدل على ارتضائهم للتسكين^(٥)، في حين ذهب كثير من العلماء إلى جواز الوجهين - الكسر والتسكين - يقول الزمخشري: "خرج المَذِيُّ والمَذِيُّ كالوَدِيُّ والوَدِي."^(٦)، ويقول

(١) المحكم (ج ش ر) ٧ / ٢٤٣.

(٢) التلخيص ص ٣٣.

(٣) غريب الحديث للخطابي ٣ / ٢٢٢.

(٤) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢١٤.

(٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٣٠٠، وأدب الكاتب ص ١٥٦، ومقاييس اللغة (و دي) ٦ / ٩٧، وفقه

اللغة وسر العربية ص ٩٦، وطلبة الطلبة ص ٧، ومعجم مقاليد العلوم ص ٤٩.

(٦) أساس البلاغة (م ذ ي) ٢ / ٢٠١.

القاضي عياض: " الْمَدِّي بِفَتْحِ الْمِيمِ وَيُقَالُ بِسُكُونِ الدَّالِ وَكسرها مَعَا المَاءِ الرَّقِيقِ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ المَلَاعِبَةِ"^(١)، ويقول أيضاً: "الوَدِيُّ بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ المَاءُ الأَبْيَضُ الَّذِي يَخْرُجُ بِأَثَرِ النَّوْلِ ... وَيُقَالُ فِيهِ الوَدِيُّ بِكسْرِ الدَّالِ المُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ اليَاءِ"^(٢) وفي شرح الفصيح للّخمي: " وهو المني والمذي والودي، وقيل: المذي والودي على وزن: الرمي"^(٣)، وحكى المطرّز في ياقوته عن ابن الأعرابي أنّه قال: "يقال: هو المذّي مثل: الرمي، والمذّي مثل: العمي، والوَدِيُّ مثل: الرمي، والوَدِي مثل: العمي، والمَنِيّ مثل: الشَّقِيّ، والمَنِيّ على مثال: العمي، قال: والأولى أَفصَحُهُنَّ."^(٤)

مما سبق يتضح صحة جواز الوجهين - الكسر والتسكين - لكن السكون أكثر استعمالاً من الكسر، وذلك لخفة السكون عن الكسر، يقول ابن سيده: " مَدَى الرَّجُلُ وَالْفَحْلُ وَأَمْدَى وَهُوَ أَرْقُ مَا يَكُونُ مِنَ النُّطْقَةِ وَالاسْمُ الْمَدِيُّ وَالْمَدِيُّ وَالتَّخْفِيفُ أَعْلَى"^(٥)، ويقول أيضاً: " والوَدِيُّ، والوَدِيُّ - وَالتَّخْفِيفُ أَفصَحُ"^(٦)

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١ / ٣٧٦.

(٢) السابق: ٢ / ٢٨٣.

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ٩٢.

(٤) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٨٧، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص ٢٣٤.

(٥) المحكم (ذ م ي) ١٠ / ١١٠.

(٦) السابق (د و ي) ٩ / ٤٥٦.

المبحث الثاني

التصويب في الهمز والتخفيف

تعد الهمزة من أصعب الحروف مخرجا ونطقاً، ونظراً لصعوبة نطقها فقد اتخذت في العربية أشكالاً متعددة على حسب الناطقين بها، فمنهم من يحققها، ومنهم من يخففها أو يسهلها. فأما التحقيق " فهو أن تخرج الهمزة نبرة قوية لا ينحى بها نحو حرف من حروف اللين ^(١)، أما تخفيفها أو تسهيلها: " فهو أن تزال تلك النبرة بحذفها أو إبدالها حرف لين أو بالميل بها نحوه" ^(٢)، وعلى ذلك فتخفيف الهمزة يتخذ صوراً ثلاثة وهي: الإبدال، أو الحذف، أو جعلها بين بين، وقد ذكر العسكري مثالين للتصويب في الهمز والتخفيف وهما:

الحداء - الحدأ

يقول أبو هلال العسكري: "والحدأة والجمع حدأً. والعامئة تقول: الحدأ، وهو خطأ." ^(٣)

فالعسكري يرى أن جمع الحدأة حدأ بالهمز، والعامئة تقول حدأ بتخفيف الهمزة بإبدالها ألفاً على غير القياس، وقد توافق معه في ذلك ابن درستويه فقال: " وأما قوله: هي الحدأة وجمعها: حدأ، بالهمز وكسر الحاء وفتح الدال؛ فإنها ضرب من الطير الجوارح، تصيد الجردان ونحوها... والعامئة تقوله: الحدأة، بفتح الحاء وإبدال الألف من الهمزة، على مثال فعلة مثل القطة. والجميع: الحدأ، وذلك خطأ." ^(٤)، وفي الصحاح: "ومنه قولهم: حدأ حدأ وراءك بندقة" ^(٥)، قال ابن السكيت: هو ترخيم حدأة، والعامئة تقول: حدأ حدأ - بالفتح - غير

(١) ينظر: الهمز والتسهيل في القراءات واللهجات ، ص ٣٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التلخيص ص ٣٩٩ .

(٤) تصحيح الفصح وشرحه ص ٢٩٤ .

(٥) هو مثل يضرب للرجل يفزع بعده (جمهرة الأمثال ١ / ٣٧٨)

مهموز. (١)، واقتصر كثير من العلماء (٢) على الهمز فقط مما يدل على ارتضائهم له وتوافقهم مع العسكري في تصويب الهمز فقط.

لكن هناك من العلماء من أجاز تخفيف الهمزة، يقول البرماوي: "والحدأة بكسر المهملة مهموز، والجمع حدًا - بلا همز - كعنبَة وعنب" (٣)، وفي منحة الباري: "والحدأة بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهموزاً والجمع حدًا، بلا همز، كعنبَة وعنب." (٤)
من ذلك يتضح لنا أن "الحدأ" بالهمز- و"الحدأ"- بالتسهيل - مستعملان في جمع الحدأة وهي هذا النوع من الطيور، وليس الأمر كما ذهب إليه العسكري من إنكاره الهمز واتهامه لها بالغلط وأنها من لحن العامة.

رُؤَسَاءُ - رِيسَاءُ

يقول أبو هلال العسكري: "وقد رَأَسَهُمْ فهو رَئِيسٌ، وهم رُؤَسَاءُ ولا يُقَالُ رِيسَاءُ، والعامةُ تقولُهُ، وهو خطأ." (٥)

صرح العسكري بأن جمع رئيس هو رؤساء، وأن العامة تقول فيه ريساء بإبدال الهمزة ياء على غير قياس، وهذا خطأ، وقد توافق معه فيما ذهب إليه ابن السكيت فقال: "وهو

(١) الصحاح (ح د أ) ١ / ٤٣.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة (باب المهموز) ١١٠٧/٢، ومقاييس اللغة ٣٥/٢، والمحكم (ح د أ) ٣ / ٤٠٦، وشمس العلوم ١٣٦٠/٣، واللسان (ح د أ) ١ / ٥٤، ومجمع بحار الأنوار ٤٦٢/١، وزهر الأكم ٩٩/٢.

(٣) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٦ / ٢٨٥.

(٤) منحة الباري بشرح صحيح البخاري ٤ / ٢٧٧.

(٥) التلخيص ص ٩٨.

رئيس القوم، وهم الرؤساء، ولا نقل: تَرَيَسْتُ، والعامّة تقول: رُيساً^(١)، ويقول الزبيدي:
"وَأَمَّا الرَّئِيسُ، فَيُجْمَعُ عَلَى! الرُّؤَسَاءِ. والعامّة تقول: الرُّيسَاءِ."^(٢)

وقد علل الكسائي إبدال الهمزة ياء هنا لأجل التخفيف، ففي المخصص: " قَالَ عَلِيّ،
لَيْسَ لِرِيسَاءٍ عِنْدِي وَجْهٌ الْبِتَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الهمزة فِي رُؤَسَاءٍ أُبْدِلْتُ وَأَوَّأَ إِبدَالًا صَحِيحًا لَيْسَ
عَلَى حَدِّ جُونٍ تَمَّ قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لغيرِ عِلَّةٍ إِلَّا طَلَبَ الخِفَّةَ تَمَّ قُلِبَتْ الضمّةُ كَسْرَةً لِمَكَانِ
الْيَاءِ"^(٣). وبناء عليه فإن إبدال الهمزة هنا جاء على غير قياس، وأن هذه التغييرات جاءت
لأجل الخفة؛ لذلك مالت إليها العامّة في نطقها وذلك ليس بعيب؛ لأن الميل إلى الخفة من
سنن العرب في كلامها ومقصد من مقاصدها فلا سبيل إلى إنكار ذلك على العامّة، كما أن
إبدال الهمزة على غير قياس ورد عن أكابر العلماء كأبي عبيد وثعلب كما في لفظ
أحْبَنْطَاتُ، ففي المخصص: " قَالَ الْفَارِسِيُّ: لَيْسَ التَّخْفِيفُ هُنَا قِيَاسِيًّا وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلِي لِأَنَّ أَبَا
عَبِيدٍ وَأَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى قَالَا: أَحْبَنْطَاتُ وَأَحْبَنْطَيْتُ كَأَعْطَيْتُ وَهَذِهِ صُورَةٌ الْبَدَلِيِّ وَلَوْ كَانَ عَلَى
الْقِيَاسِ لَقَالَ أَحْبَنْطَاتُ"^(٤)، فإبدال العامّة للهمزة ياءً هنا ليس خطأ كما ذهب العسكري

لورود مثل ذلك عن العرب، وقد تكون ريساء ليست جمعاً لرئيس وإنما هي جمع رئيس
مخفف الهمز، يقول ابن عباد: "والرئيس: الرئيس"^(٥)، وفي الصحاح: "ورأس فلان القوم يرأس
بالفتح، رياسةً، وهو رَيْسُهُمْ. ويقال أيضاً: رَيْسٌ مِثْلُ قَيْمٍ بِمعنى رَيْسٍ."^(٦)، وبذلك يكون
الجمع هنا قياسياً، فلا سبيل إلى تخطئته، أو كونه من لحن العامّة. وبناء على ما سبق فإن
جمع رئيس على ريساء جائز وليس خطأ كما ذهب العسكري، وذلك إما لكونه جمعاً لرئيس،
أو أنه أبدل على غير قياس طلباً للخفة وكل جائز في كلام العرب.

(١) إصلاح المنطق ص ١١٤.

(٢) تاج العروس (ر أ س) ١٦ / ١٠١.

(٣) المخصص ١ / ٢٣٧.

(٤) المخصص ١ / ١٨٧.

(٥) المحيط في اللغة (س ر ي) ٧ / ٦٩.

(٦) الصحاح (ر أ س) ٣ / ٩٣٢، وينظر: لسان العرب ٦ / ٩٣ (ر أ س).

المبحث الثالث

التصويب في الإدغام والفك

الإدغام في اللغة: الإدراج، وهو إدخال شيء في شيء يقال: " أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف، يقال أدغمت الحرف وأدغمتُهُ (١) .

وفي الاصطلاح: هو فناء الصوت الأول في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني (٢)، أما الفك فيستعمل لنقض الإدغام وتركه، وهو المشهور في الاستعمال، وقد يستعمل الإظهار كذلك بناء على المرادفة بينهما .

وللإدغام صور وهي التماثل ، والتجانس، والتقارب، ولم يذكر العسكري في التصويبات الخاصة بالإدغام سوى نوع واحد من أنواع الإدغام وهو إدغام المتماثلين، وقد أورد له مثلاً واحداً للتصويب وهو:

حَيِّزَه - حَيِّزَه

يقول أبو هلال العسكري: "نقول: أنا في كَنَفِهِ، وَدَرَاهُ، وَحَشَاهُ، وَنَاحِيَّتِهِ، وَقَصَاهُ، وَجَنَّبِيَّتِهِ، وَحَرَاهُ، وَحَجْرِهِ، وَحَيِّزِهِ. وَلَا يُقَالُ حَيِّزِهِ، بَيَّائِينَ." (٣)

فالعسكري يذكر أن حَيِّزَه بمعنى ناحيته أو كَنَفَه تقال بالإدغام فقط، ولا تقال حَيِّزَه بَيَّائِينَ أي بالفك، ويبدو أن العسكري مصيب فيما ذهب إليه، فبالرجوع إلى كتب اللغة ومعجماتها لم أعثر على لفظة حَيِّزَه بالفك، وإنما المذكور هو حَيِّزَه بالإدغام، ففي الصحاح: "وَالْحَيِّزُ: مَا انضَمَّ إِلَى الدَّارِ مِنْ مَرَّافِقِهَا. وَكُلُّ نَاحِيَةٍ حَيِّزٌ" (٤)، ويقول ابن الأثير: "وَقُلَانٌ مَانِعٌ لِحَوْرَتِهِ أَي لِمَا فِي حَيِّزِهِ." (٥)، وفي تاج العروس: " وَحَوْرُ الدَّارِ وَحَيِّزُهَا: مَا انضَمَّ إِلَيْهَا مِنَ الْمَرَّافِقِ وَالْمَنَافِعِ، وَكُلُّ نَاحِيَةٍ عَلَى حِدَّةٍ حَيِّزٌ... وَحَوْرَةُ الرَّجُلِ: مَا فِي حَيِّزِهِ... وَيُقَالُ أَنَا فِي حَيِّزِهِ وَكَنَفِهِ" (٦)، وبهذا يتبين أن الصواب في هذه اللفظة هو الإدغام والفك غير جائز.

(١) الصحاح (د غ م) ١٩٢٠/٥ .

(٢) الأصوات اللغوية ، ص ١١٦ .

(٣) التلخيص ص ١١١ .

(٤) الصحاح (ح و ز) ٨٧٦ / ٣ .

(٥) النهاية ١ / ٤٦٠ .

(٦) تاج العروس (ح و ز) ١٢٨ / ١٥ .

المبحث الرابع

التصويب في المخالفة الصوتية

المخالفة هي نقيض المماثلة وفيها يخالف بين الأصوات المتماثلة والمتشابهة عن أصلها، فتسعى إلى تحقيق الانسجام وتسهيل النطق. وعرفها العلماء بأنها اشتمال الكلمة على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين" ^(١)، وهذا الصوت الذي تتم به المخالفة قد يكون " من أصوات العلة الطويلة في الغالب أو صوت من الأصوات المائعة ولاسيما اللام والنون ^(٢) ". وقد أورد العسكري بعض أمثلة للتصويب في المخالفة الصوتية وهي كالآتي:

البالوعة - البلوعة

يقول أبو هلال العسكري: "والبالوعة، والنَّاس يقولونَ البلوعة، واشتقاقها من البلع." ^(٣)

البالوعة بالمخالفة بين اللام المضعفة بالألف هي اللغة الفصيحة، أما البلوعة التضعيف فهي قول الناس (العامة) وهي غير فصيحة، فهذا ما صرح به العسكري ووافق في ذلك ابن الجوزي فقال: "والبالوعة بألف. والعامة تقول: بلوعة." ^(٤)، لذلك عدَّ بعضهم البلوعة لغة.

ففي شمس العلوم: "البلوعة: لغة في البالوعة." ^(٥)، ويقول الفيومي: "والبالوعة تقب ينزل فيه الماء والبلوعة بتشديد اللام لغة فيها." ^(٦)، فهذا يدل على أن البالوعة أعلى وأفصح من البلوعة، لكن هناك من عددهما لغتين ففي التهذيب: "والبالوعة والبلوعة لغتان بئر تُحفر

(١) الأصوات اللغوية ، ١٣٩ .

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب ، ص ٤٥ .

(٣) التلخيص ص ١٧٩ .

(٤) تقويم اللسان ص ٨٠ .

(٥) شمس العلوم ١ / ٦١٥ .

(٦) المصباح المنير (ب ل ع) ١ / ٦١ .

ويضيق رأسها، يجري فيها ماء المطر. ^(١)، وعُزِي التضعيف إلى أهل مصر والمخالفة إلى أهل البصرة، ففي تاج العروس: " والبَالُوْعَةُ فِي لُغَةِ الْبَصْرَةِ، وَالبَلَّاعَةُ فِي لُغَةِ مِصْرَ، وَالبَلُوْعَةُ مُشَدَّدَتَيْنِ " ^(٢). نستنتج مما سبق أن البالوعة والبَلُوْعَةُ لغتان نطق بهما فريقان من

الناس وليست إحداهما فصيحة دون الأخرى كما زعم العسكري، يدل على ذلك نص كثير من العلماء على كونهما بمعنى واحد، يقول الخليل: " والبالوعةُ والبَلُوْعَةُ: بئرٌ يُضَيَّقُ رأسُها لماءِ المطر. " ^(٣)، ويقول ابن عباد: " يُقَالُ لِلْبَالُوْعَةِ: بَلَّاعَةٌ وَبَلُوْعَةٌ. " ^(٤)، وفي الصحاح: " والبالوعةُ: ثَقْبٌ فِي وَسْطِ الدَّارِ. وَكَذَلِكَ الْبَلُوْعَةُ " ^(٥)، فهذه الأقوال دليل على جواز الوجهين (المخالفة والتضعيف) في هذه اللفظة.

فَجَانَةٌ وَإِجَانَةٌ وَإِجَاصٌ – فَنَجَانٌ وَإِنْجَانٌ وَإِنْجَاصٌ

يقول أبو هلال العسكري: " وَالفِجَانَةُ، وَالجَمْعُ فِجَاجِينٌ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَالإِجَانَةُ. وَلا يُقَالُ إِجْجَانٌ وَلا فَنَجَانٌ وَلا إِجْجَاصٌ، إِنَّمَا هُوَ الإِجَاصُ. " ^(٦)

من التصويبات الخاصة بالمخالفة الصوتية والتي صرح بها العسكري ألفاظ الفجَان من الإِجَانِ والإِجَاصِ حيث ذكر أن الصواب فيها أن تكون مضعفة، أما مخالفة التضعيف فيها بالنون فهي غير صواب فلا يقال فيها فنجان ولا إنجان ولا إنجاص ، وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم نجد أن لفظة فنجان خطأ وأن الأوضح هو الفجَان بالتضعيف، يقول الأزهري: " وَالفِجَانُ مِقْدَارٌ لِأَهْلِ الشَّامِ فِي أَرْضِيهِمْ. قُلْتُ: هُوَ مِقْدَارٌ لِلْمَاءِ إِذَا قُسِمَ بِالفِجَانِ،

(١) تهذيب اللغة (ع ل ب) ٢ / ٢٤٩.

(٢) تاج العروس (ب ل ع) ٢٠ / ٣٥٧.

(٣) العين (ع ل ب) ٢ / ١٥١.

(٤) المحيط في اللغة (ع ل ب) ٢ / ٥٥.

(٥) الصحاح (ب ل ع) ٣ / ١١٨٨.

(٦) التلخيص ص ١٩٤.

وَهُوَ مَعْرَبٌ، وَمِنْهُمْ يَقُولُ فِنْجَانٌ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ.^(١)، ويقول الجواليقي: "والفنجانة والجمع فنجانين فارسي معرب، ولا يقال: فنجان ولا إنجان"^(٢)، وفي شفاء الغليل: "وفنجان خطأ جمعه فنجانين."^(٣)، وبذلك يتضح صحة ما ذهب إليه العسكري من أن الفنجان بالمخالفة خطأ، والصواب والأفصح هو الفَجَّان بالتضعيف.

أما لفظتي إنجان وإنجاص فقد توافق مع العسكري في تخطئتهما جماعة من اللغويين كابن السكيت حيث يقول: "ويقال: هو الإِجَاصُ، ولا تقل: إنجاص، وهي الإِجَانة ولا تقل إِنْجَانة"^(٤)، وكذلك الجوهري، ونجم الدين النسفي^(٥)، وعدها ابن قتيبة من لحن العامة فعقد في أدب الكاتب باب ما يُشَدَّدُ، والعوام تخففه وفيه: "الإِجَاصُ" و "الإِجَانة"^(٦) وكذلك ابن درستويه: "وأما قوله: وهي الإِجَانة والإِجَاصُ؛ فإن العامة تقول فيهما: إنجانة وإنجاص فتبدل النون من الجيم الأولى، لنقل الإدغام كما أبدلت الياء في قيراط ودينار وديوان، وإنما هما على وزن فعَّالة"^(٧)، وابن الجوزي فقال: "وهو الإِجَاصُ والعامة تقول: إنجاص. وهذه إِجَانة، وهم يقولون: إِنْجَانة."^(٨)، وكذلك عزاها ابن الجبان، والزمخشري^(٩)

لكن هناك من العلماء من أجاز الوجهين فعدهما الخليل لغتين فقال: "الإِجَاصُ والإِجَاصُ لغتان كالإِنْجَانة والإِجَانة."^(١٠)، وعزاها البطلبوسي إلى أهل اليمن فقال: "قد حكى

(١) تهذيب اللغة (ج ن ف) ١١ / ٧٨.

(٢) المعرب من الكلام الأعجمي ص ٢٩٧.

(٣) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٢٢٧.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٣٣.

(٥) ينظر: الصحاح (أ ج ص) ٣ / ١٠٢٩، (أ ج ن) ٥ / ٢٠٦٨، وطلبة الطلبة ص ٩.

(٦) أدب الكاتب ص ٣٧٥.

(٧) تصحيح الفصح وشرحه ص ٣٨٢.

(٨) تقويم اللسان ص ٦٨.

(٩) شرح الفصح ص ٢٥٥، وشرح الفصح ٢ / ٥٥٥.

(١٠) العين (ج ص ن) ٦ / ٤٦.

اللغويون أن قومًا من أهل اليمن يبدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نوناً، فيقولون: حنظ، يريدون حظاً وإنجاص، وإنجانة. فإذا جمعوا رجعوا إلى الأصل، وهذه لغة لا ينبغي أن يلتفت إليها، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء منكورة، خارجة عن المقاييس، وإنما ذرنا هذا لنعلم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة. ^(١)، وذكر اللخمي أنه قد حُكي فيهما الوجهين فقال: "وأهل الشام يسمون الكمثرى: إجاصاً، ووزن إجاص: فعّال، وحُكي: إنجاص، كما تنطق به العامة. فأما الإجانة فقطرية يغسل ويعجن فيها، وتكون من عود ومن فخار... ووزن الإجانة: فعّالة، ... وحُكي: إنجانة." ^(٢)، ثم قال معقبا على نص البطليوسي السابق: "فقول عامة زماننا: إنجاص، ليس بلحن أيضاً، لما حكاه اللغويون." ^(٣)

فمن هنا يتضح أن لفظة فنجان بالمخالفة خطأ ولا يجوز فيها إلا فجّان بالتضعيف، أما لفظتي إنجان وإنجاص فيجوز فيهما الوجهان المخالفة والتضعيف لكونهما لغتين عن العرب، حيث كانوا يفعلون ذلك في المضاعف فيخالفون بينه بالنون، يقول ابن القطاع: "ومن العرب من يبدل من الظاء الساكنة نونا فيقول حنظ، وإنما يفعلون هذا في المضاعف المدغم، يقولون في إجاص، وإجانة، وأترج، إنجاصة، وأترنجة، فإذا تحركت لم يبدلوا." ^(٤)

وحيث إنها وردت عن فصيل من العرب فلا يمكن تخطئتها؛ لأنها قد تكون فصيحة عندهم ولم يصل إليها جامعوا اللغة، فعدها من لم يسمعها بأنها ليست فصيحة، وبهذا نجد تعجّل بعض العلماء في تخطئة كثير من الألفاظ الفصيحة لعدم سماعهم إياها أو وصولها إليهم.

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ١٨١.

(٢) شرح الفصيح ص ١٨٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١٧.

المبحث الخامس

التصويب في القلب المكاني

القلب في اللغة : "هو تحويلك الشيء عن وجهه، وكلام مقلوب وقلبتَه فانقلب، وقلبتَه فتقلَّب" (١)، وفي الاصطلاح: هو "تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مثله كناء يناء في نأي يناء (٢) وأبرز أسباب ظاهرة القلب المكاني هو الميل إلى التخفيف اللفظي، والقياس الخاطيء، والتوهم السمعي، وكذلك اختلاف اللهجات، واحتمال خطأ الرواة في النقل (٣).

وقد ورد عند العسكري مثال واحد للتصويب في القلب المكاني وهو:

أَبَارٌ - أَبَارٌ

يقول أبو هلال العسكري: "يقال: بئرٌ، والجمعُ أَبَارٌ، ولا يُقالُ أَبَارٌ، وأجازهُ ابنُ السكِّيتِ". (٤)

صرح العسكري بأن البئر يقال في جمعها: أَبَارٌ ولا يقال أَبَارٌ بتقديم الهمزة -عين الكلمة- على الباء- فاء الكلمة- وقد أجازها ابن السكيت إلا أن العسكري منع ذلك، وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم لم أعثر على أحد منع لفظة (أَبَارٌ) - كما فعل العسكري - وإنما وردت صورتان أَبَارٌ وأَبَارٌ على أنهما صحيحتان، لا غضاضة في استعمال أي منهما في كتب اللغة ومتوافقة في ذلك مع ما ذهب إليه ابن السكيت، يقول الجوهري: "البئرُ جمعُها في القلة أَبُورٌ وأَبَارٌ بهمزة بعد الباء، ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول أَبَارٌ". (٥)

(١) العين (ق ل ب) ١٧١/٥ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢١/١ .

(٣) اللهجات العربية في التراث ٦٥٤/٢ ، ٦٥٥ .

(٤) التلخيص ص ٢٨١ .

(٥) الصحاح (ب أ ر) ٢ / ٥٨٣ .

ويقول الثمانيني: "وقد قالوا في "أَبَار" ووزنها "أفعال": "أَبَار" فقدموا عين الكلمة على فائها أصله: "أَبَار" فقلبوا الهمزة أَلْفًا ووزن الكلمة: "أَعْفَال".^(١)، وفي المصباح: "البئر أنثى ويجوز تخفيف الهمزة وله جمعان للقلة أبار ساكن الباء على أفعال ومن العرب من يقلب الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء ويقول أبار فتجتمع همزتان فنقلب الثانية أَلْفًا، والثاني أبور مثل: أفلس"^(٢)، وذكر الصورتين أيضًا ابن الأنباري، وابن سيده، وابن مكي الصقلي، وابن هشام اللخمي، والنووي، وشمس الدين البعلي، والصفدي، والفيروز أبادي، وابن معصوم، والزبيدي، والشيخ أحمد رضا.^(٣)

وعدهما ابن بطال لغتين فقال: "وَفِيهِ لُغَتَانِ: أَبَارٌ بِسُكُونِ الْبَاءِ وَهَمْزَةٍ قَبْلَهَا مَفْصُورَةٌ، وَهَمْزَةٌ بَعْدَ الْبَاءِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا مَمْدُودَةٌ. وَأَبَارٌ: بِأَلْفٍ مَمْدُودَةٍ وَفَتْحِ الْبَاءِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا مِثْلُ: رِيْمٌ وَأَرَامٌ وَيُجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ بِنَارٍ، عَلَى فِعَالٍ"^(٤)، فهذه الأقوال من علماء اللغة تدل على جواز استعمال الصورتين معًا، وهذا يكفي لصحة "أبار بالقلب"، ومن هنا لا وجه لابي هلال

العسكري في إنكارها وعدم تصويبها، يدل على صحة لفظه "أبار" اقتصار بعض العلماء عليها في الجمع دون أبار، يقول ابن دريد: "والبئر مَهْمُوزٌ، وَالْجَمْعُ أَبُورٌ وَأَبَارٌ"^(٥)، وفي تهذيب اللغة: "والبئر: مَعْرُوفَةٌ، وَجَمَعَهَا: بِنَارٍ، وَأَبَارٌ"^(٦).

(١) شرح التصريف ص ٣٢٤.

(٢) المصباح المنير (ب أ ر) ١ / ٦٨.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ١/٥٧٥، والمحكم (ر ب أ) ١٠ / ٢٩٠، وبتقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٤٩، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ٢٦٠، وتحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٢٣، المطلع على ألفاظ المقنع ص ٣٠٢، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٧٧، والقاموس المحيط ١ / ٤٤١، والطرار الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول ٧/٥٠، وتاج العروس ١٠/٩٢، ٩٣، ومعجم متن اللغة ١/٢٣٢ (ب أ ر).

(٤) النظم المستعذب ١ / ١٠.

(٥) جمهرة اللغة (ب ر و ا ي) ٢ / ١٠٢٠.

(٦) تهذيب اللغة (ر ب أ) ١٥ / ١٨٩.

المبحث السادس

التصويب في الحذف

الحذف في اللغة: يدل على القطع والإسقاط والرمي، ففي الصحاح: "حذف الشيء إسقاطه... وحذفته بالعصا، أي رميته بها. وحَدَفْتُ رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة^(١)، وفي الاصطلاح: "هو أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المهملة بشرط عدم التكلف والتعسف"^(٢)، وعلى هذا فالمقصود بالحذف هنا أن ترد للكلمة صيغتان أو أكثر بحيث تكون إحداها مشتملة على الكلمة كاملة والأخرى تشمل الكلمة وقد حذف أو نقص شيء من أصواتها فكل كلمة توفر فيها هذان الشرطان فهي داخلة في الحذف^(٣). ومن الأمثلة التي أوردها العسكري للتصويب في الحذف ما يأتي:

أرُز - رُز - ونز

يقول أبو هلال العسكري: "والأرُزُّ بالألف. وتركه رديءٌ. وقد جاء رُزُّ ورنزُّ. وليس بالعالِي."^(٤)

يشير العسكري إلى أن الأرُزُّ الأصل فيها أن تقال بالألف، أما حذف الألف أو إبدال أحد الزاءين نونا بأن يقال: - رُزُّ ، رُنز - فليس بالعالِي، ووافق في ذلك المبرد وذكر بأنه ليس بثبت، يقول أبو علي الفارسي: " وقد عاب محمد بن يزيد وغيره قول من قال في "الأرُز": أرُز، ورُنز، وذهبوا إلى أن ذلك ليس بثبت."^(٥)، وابن درستويه حيث صرح بأن

(١) الصحاح (حذف) ١٣٤١/٤ .

(٢) خزائن الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ٤٤٨/٢ .

(٣) الحذف والتعويض في اللهجات العربية، ص ١١٧ .

(٤) التلخيص ص ٣٠٢ .

(٥) المسائل الحلييات ص ٣٧٥ .

أفصحها هو الأُرْزُّ فقال: " هو الأُرْزُّ، بضم الهمزة، فإن العامة تقوله بالفتح، ففتتح الهمزة. وبضعهم يحذف الهمزة، ويقول: الرُّزُّ. وبضعهم يبديل من الزاي الأولى نونا، فيقول: الرُنْز. وكل ذلك لغات، قد حكيت عن العرب، أفصحها ما ذكره "ثعلب"^(١). وهو مأخوذ من الأَزْر، وهو الصلابة والشدة."^(٢)، وكذلك اللخمي فذكر أن فيها ست لغات وأن حذف الهمزة من لحن العامة وإبدال أحد النونين زاءً لغة رديئة، فقال: "والأُرْزُّ: وفيه ستُّ لغاتٍ: أُرْزُّ، بضم الهمزة والراء، وهي الفصيحة. وأُرْزُّ، بفتح الهمزة وضم الراء. وأَزْرُّ، بضم الهمزة وإسكان الراء، وأَزْرُّ، بضم الهمزة والراء مع التخفيف، ورُزُّ كما تنطقُ بها العامة، ورُنْزُ: وهي لُغَةٌ رَدِيَّةٌ، وهي أضعفُ"^(٣)، وابن سيده فقد عدّهما لغة فقال: "والرُّزُّ، والرُنْزُ: لُغَةٌ في الأَزْرِّ"^(٤)

فهذه الأقوال تؤكد ما ذهب إليه العسكري من فصاحة لفظة "الأُرْزُّ" وأن لفظتي "رُزُّ"، "رُنْز" ليستا بالفصح، لكن هناك كثيرًا من العلماء قد سوى بينها في الفصاحة، يقول ابن السكيت: " ويقال: أُرْزُّ، وأُرْزُّ وأُرْزُّ مثل رُسُلٍ، وأُرْزُّ مثل حُجْرٍ، ورُزُّ ورُنْز"^(٥)، ويقول الأزهري: " ويقال للأُرْزُّ رُزُّ ورُنْز"^(٦)، وفي القاموس: " والأَزْرُّ، كَأَشْدُّ وَعُنْثٌ وَقُفْلٌ وَطُنْبٌ ورُزُّ ورُنْزٌ وآرْزٌ، ككأبِلٍ، وآرْزٌ، كعَضْدٍ، وهاتانِ عن كُرَاعٍ: حَبٌّ معروف."^(٧)

وعدها بعض العلماء ست لغات مشهورة، فقد عقد ابن قتيبة في أدب الكاتب "باب ما جاء فيه ست لغات" فقال: " ويقال: أُرْزُّ وأُرْزُّ وأُرْزُّ مثل كُنْثٍ، وأُرْزُّ مثل كُنْثٍ، ورُزُّ ورُنْز"^(١)

(١) يقصد: الأُرْزُّ بالهمز والضم فيها جميعًا.

(٢) شرح الفصح ص: ٣٨٨.

(٣) المنخل إلى تقويم اللسان ص ١٣٨.

(٤) المحكم (ر ز ز) ٦ / ٩.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٠٣.

(٦) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ١٠٦.

(٧) القاموس المحيط (أ ر ز) ١٨٥ / ٢.

(١) أدب الكاتب ص ٥٧٥.

بل إن بعضهم عدها سبع لغات ففي المنتخب: " ويقال للذي يؤكل: الأُرُّ والأُرُّ والأُرُّ والأُرُّ والأُرُّ؛ مشددان ومخففان، والأُرُّ ساكنُ الرءاء، والرُّرُّ والرُّرُّ؛ سبع لغات." (١)

وعزا بعضهم اللغة الأخيرة - الرنز - لعبد القيس، يقول الفارابي: " والرُّرُّ: لُغَةٌ فِي الأُرِّ، وهي لعَبْدِ القَيْسِ." (٢)، وفي اللسان: " والرُّرُّ والرُّرُّ: لُغَةٌ فِي الأُرِّ، الأَخِيرَةُ لِعَبْدِ القَيْسِ." (٣)

وعلى ذلك فقد أجمع كثير من العلماء على التسوية بين لفظتي "رز ورنز" و لفظة "الأُرُّ" في الفصاحة وعدها لغات مشهورة، كما أن الرنز لغة لعبد القيس وهي قبيلة عظيمة، تنتسب الى بني أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (٤) وبني أسد تعد من القبائل التي يعتد بها في الفصاحة، "فإذا قالها قومٌ من بني أسد، فكيف تُلحَنُ بها العامةُ وإن كانت لغةً ضعيفةً، وهم قد نطقوا بها كما نطقتُ بعضُ قبائلِ العرب." (٥) فلا وجه لتقليل العسكري من فصاحتها

الأترج - ترنج

يقول أبو هلال العسكري في أسماء أنواع الفاكهة: "والأترجُ، ولا يُقالُ ترنجٌ" (١)

فالعسكري يصرح بأن الأترج هو اللغة الفصيحة، أما ترنج بحذف الهمزة وإبدال أحد الجيمين نوناً فليس بفصيح، وأيده في ذلك المعري فقال: " يقال أترج وهي اللغة الفصيحة والواحدة أترجة" (١)، وعدَّ جماعة من العلماء "ترنج" من لحن العامة، ومن هؤلاء الأزهري فقال: "

(١) المنتخب من كلام العرب ص ٥٣٦.

(٢) معجم ديوان الأدب ١ / ١٥٥.

(٣) لسان العرب (ر ز ز) ٥ / ٣٥٤.

(٤) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٢ / ٧٢٦.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٦٩.

(٦) التلخيص ص ٣١٤.

(١) اللامع العريزي شرح ديوان المتنبى ص ٩٣٦.

والأثْرَجُ: مَعْرُوفٌ، والعوام يَقُولُونَ: أَثْرَجٌ، وَتُرْجٌ. وَالأوَّلَى كَلَامُ الفصحاء. ^(١)، وأبو منصور الثعالبي فقال: "والمعروف عند العرب الأترج، والترنج مما يغلط فيه العامة." ^(٢)، وكذلك الزمخشري فقال: "وهي الأترجة والعامة تقول أترجة، وأنكرها الأصمعي، وتقول: ترنج، رواه أبو زيد، والفصيح أترج" ^(٣)، ويقول ابن الجوزي: "وهو الأثرج والأترجة. والعامة تقول: ترنج وتُرْجَة." ^(٤)، وقد عدَّ الخليل "ترنج" لغة، فقال: "التُرْجُ لغةٌ في الأثرج" ^(٥)، وعدها ابن سيده لغة مرغوب عنها فقال: "وَمَنْ شَجَرَ الطَّيْبِ الأَثْرَجَ وَالتُّرْجَ وَهِيَ لُغَةٌ مَرْغُوبٌ عَنْهَا" ^(٦)، في حين عدها الفيومي لغة ضعيفة فقال: "الأترج بضم الهمزة وتشديد الجيم فاكهة معروفة الواحدة أترجة وفي لغة ضعيفة ترنج" ^(٧) وعدها صاحب متن اللغة لغة قليلة. ^(٨) فدلّت هذه الأقوال على أن "الأترج" هي اللغة الفصيحة وأن "ترنج" خطأ من لحن العامة، أو أنها لغة ضعيفة أو قليلة أو مرغوب عنها.

لكن هناك من العلماء من سوى بين اللفظتين في الفصاحة، يقول الحميري: "الأثرج: معروف، الواحدة أترجة، بالهاء. ويقال: تُرْجٌ، بحذف الهمزة ونون بعد الراء مضموم الأول والثاني." ^(٩)، وفي شرح الفصيح للّخمي: "والأترج: اسم للثمر المعروف والواحدة: أترجة، ووزنها أفعله، مثل: أسكفة هذه أفصح اللغات،... ويقال لها أيضاً: أترجة، والجمع: أترنج،

(١) تهذيب اللغة (ج ت ر) ١١ / ٥.

(٢) أبو الطيب المتنبّي وما له وما عليه ص ٧٥.

(٣) شرح الفصيح ٢/٥٥٥.

(٤) تقويم اللسان ص ٦٨.

(٥) العين (ج ت ر) ٦ / ٩١.

(٦) المخصص ٣/٢٦٥.

(٧) المصباح المنير ١/٧٣، ٧٤.

(٨) معجم متن اللغة (ت ر ج) ١ / ٣٩١.

(٩) شمس العلوم ٢ / ٧٣٦.

ويقال أيضاً: ترنجة، والجمع: ترنج^(١)، ويقول ابن مالك: "وأترنج وأترج وأترنج: لغات بمعنى واحد."^(٢)، كما أجاز الوجهين أيضاً ابن مكي الصقلي فقال: "كذلك قولهم: ترنج، جائز. يقال: أترج، وهي الفصحى، وأترنج، وحكى أبو زيد ترنج."^(٣)، وابن معصوم فقال: "والأترج، بالضمّ وتشديد الجيم: معروف، كالتُرنج، والأولى أفصح والثانية أشهر، الواحدة: أترجة، وتُرْجَة."^(٤). وبناء على ما سبق فإن لفظة "ترنج" لفظة صحيحة جائزة في كلام العرب حيث صرح بجوازها كثير من العلماء، وحكاها النقات منهم كأبي زيد، كما أن هذه اللفظة تعد لغة من لغتين وردت في هذه اللفظة، "وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحدهما أفصح من الأخرى، فكيف تُلحَن بها العامّة وقد نطقت بها العرب، وإنما تُلحَنُ العامّة بما لم يتكلّم به عربي."^(٥) فلا وجه في تخطئة العسكري لهذه اللفظة.

الهاوون - الهاون

يقول أبو هلال العسكري: "والهاوون مذكّر أعجميّ معرّب، والجمع هاووين. ولا يُقال هاوون وهو المنحاز."^(٦)

الهاوون بواوین لفظ فارسي قد أعربته العرب واستعملته في كلامها، ولا يجوز أن يقال: هاوون بحذف إحدى الواوین، وهذا ما صرح به العسكري، ووافقه في ذلك ابن دريد فقال: "والهاوون الذي يُدقّ به: عربيّ صحيح لا يُقال هاوون لأنه ليس في كلام العرب اسم على فاعل بعد الألف واو."^(١)، وكذا ابن الجوزي وعزا حذف الواو فيه إلى العامة فقال:

(١) شرح الفصيح ص ١٨٢.

(٢) ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل ص ١٣٢.

(٣) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٩٠.

(٤) الطراز الاول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول (ت ر ج) ٢٩/٤.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٨٠.

(٦) التلخيص ص ١٩١.

(١) جمهرة اللغة (ن و هـ) ٢ / ٩٩٦.

"وهذا الهاوون بواوين على مثال فاعول. والعامّة تقول: الهاون على مثال فاعل، وليس في كلام العرب كلمة على وزن فاعل موضع العين فيها واو".^(١)، ويقول الصفدي: "ويقولون: هاوون وراوق، فيوهمون فيه؛ إذ ليس في كلام العرب فاعل والعين منه واو. والصواب أن يقال: هاوون"^(٢)، وفي شفاء الغليل: "هاوون: بوزن فاعول، ولا يقال هاون بضم الواو لأنه ليس في كلامهم فاعل بالضم."^(٣). ففي هذه الأقوال دلالة على أن لفظة "هاون" على زنة فاعل غير عربية فصيحة؛ لأنه ليس في كلام العرب كلمة على وزن فاعل موضع العين فيها واو، وبذلك تتفق هذه الأقوال مع ما ذهب إليه العسكري في تحطئة هذه اللفظة، لكن هناك من العلماء من ذهب إلى تصويب لفظة "هاون" بفتح الواو وذكر أنها عربية، يقول الجوهري: "والهاون: الذي يدق فيه، معرب، وكان أصله هاوون، لان جمعه هواوين مثل قانون وقوانين، فحذفوا منه الواو الثانية استئقلا، وفتحوا الاولى؛ لأنه ليس في كلامهم فاعل بالضم."^(٤)، وقد عبّ ابن بري على قول الجوهري فقال: " فقد ثبت بهذا القول أن هاون فصيحة عربية، ومثله من الأسماء الأعجمية "لاوذ بن نوح" و "لاون" اسم رومي، وإنما حمل "الجوهري" على أن قال: أصله هاوون جمعهم له على هواوين."^(٥)، وأكد هذا القول أيضا الشهاب الخفاجي فقال معقبا على قول الجوهري السابق وعلى قول الحريري هذا: - وَيَقُولُونَ هاون وراوق، فيوهمون فيهما إذ ليس في كلام العرب فاعل والعين منه واو، والصواب أن يُقال فيهما: هاوون وراوق، لينتظما فيما جاء على فاعول مثل قارون وفاروق وماعون^(١) - فقد ثبت أن ما أنكره صحيح، ومثله من الأسماء الأعجمية "لاوذ بن نوح" و "لاون" عالم

(١) تقويم اللسان ص ١٨٦.

(٢) تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ص ٥٢٧.

(٣) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٣٠٥.

(٤) الصحاح (ه و ن) ٦ / ٢٢١٨.

(٥) الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص ٨٢٠.

(١) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢١٥.

رومي، وإنما قال "الجوهري": أصله هاوون لأنه جمع على هواوين كقانون وقوانين لا أنه الصحيح دون غيره كما توهمه المصنف، لأن فاعل بالفتح كثير، وفي الأسماء الأعجمية كبابك ولأمك، ويجيء في المعتل أيضاً كما سمعت، ويقال: هاوون أيضاً بواوين كما في "القاموس" وغيره.^(١)

وبذلك يتبين أن هاون -بفتح الواو- عربية فصيحة لأن أصلها هاوون بواوين على وزن فاعول وهي تعد من الأوزان العربية؛ إلا أنهم خففوها بحذف إحدى الواوين فصارت هاون - بضم الواو- على وزن فاعُل، فلما لم يكن في كلام العرب كلمة على وزن فاعُل موضع العين فيها واو، أبدلوا الضمة فتحة للخفة فصارت هاون - بفتح الواو-، وفاعل بفتح العين كثير في كلام العرب، وكذلك في الأسماء الأعجمية كبابك ولأمك، كما يجيء في المعتل أيضاً.

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص: ٦٣١، ٦٣٠.

الفصل الثاني: التصويب في المستوى البنيوي " الصرفي "

من أهم مظاهر التصويب اللغوي التي ينبغي الاهتمام بها التصويب في بنية الكلمة، سواء كانت خاصة بأبنية الأسماء أو أبنية الأفعال، أو التشديد والتخفيف أو الإعلال والحذف، وما شابهها مما يتعلق ببنية الكلمة، والتنبيه على موضع الخطأ أو اللحن فيها، وتصويبها ومن الأخطاء البنيوية التي وقعت في كتاب التلخيص ونبه عليها أبو هلال العسكري وقام بتصويبها ما يأتي :

المبحث الأول

التصويب في التصحيح والاعتلال

التصحيح: "هو إبقاء حرف العلة على حاله دون التعرض له بأي تغيير" (١)، أما الإعلال: "فهو تغيير حرف العلة بالقلب أو الحذف أو الإسكان للتخفيف" (٢) ، ويسمى تعليلاً واعتلالاً (٣). وقد ذكر العسكري لفظة واحدة للتصحيح والاعتلال وقع فيها التصويب في كتابه وهي:

أَغَيَّلَتْ - أَغَالَتْ

يقول أبو هلال العسكري: " فَإِنْ حَمَلَتْ وَهِيَ تُرَضِعُ فَهِيَ مُغَيَّلٌ، وَالْوَلَدُ الَّذِي تُرَضِعُهُ مُغَيَّلٌ. وَاللَّبَنُ الْمَغَيَّلُ. وَقَدْ أَغَيَّلَتْ. وَهَذَا خَرَجَ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْقِيَاسُ أَغَالَتْ، فَهِيَ مُغَيَّلٌ." (٤)

فالعسكري يرى أن أَغَيَّلَتْ المرأة - بتصحيحها - خرج على الأصل، وأن القياس فيها هو أَغَالَتْ بالألف - باعتلالها - وذلك لأن الياء متحركة بالفتح فحقه أن يُعَلَّ بقلب الياء ألفاً،

(١) اللهجات العربية د/ إبراهيم نجا ، ص ٨٦ ، اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، ص ٣٢٨ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٦٦/٣، ٦٧ ، واللهجات العربية د/نجا ، ص ٨٦ .

(٣) كشاف اصطلاح الفنون والعلوم ٢٣٤/١ .

(٤) التلخيص ص ٣٥ .

يقول ابن جني: "نظير" مَزِيد، ومَحَبَب في أنهما خرجا عن القياس، قولهم في الفعل: "استحوذ، وأغيلت، وأجود، وأطيب" وقياسه: "استحاذ، وأغالت، وأجاد، وأطاب".^(١)

وقد وافقه في ذلك جماعة من النحاة مثل ركن الدين الاستريازي في شرحه على شافية ابن الحاجب فقال: "قوله: "وَنَحُو الْقَوْدَ وَالصَّيْدَ وَأَخِيلَتْ وَأَغِيلَتْ وَأَغِيَمَتْ شاذٌ". أي: تصحيح الواو والياء فيهما شاذ؛ لوجود علة قلبها ألفا وهي كون الواو والياء متحركتين، أو في حكمهما مع انفتاح ما قبلهما".^(٢)، والملك المؤيد صاحب حماة فقال: "وكذلك شدّ: أطيبت إذا جاءت بالطيب، وأغيلت إذا أرضعت ولدها وهي حامل، وأخيلت إذا تهيات للمطر، وأغيمت واستغيل والقياس: أطابت وأغالت وأخالت وأغامت واستعال"^(٣)، وعبد القادر البغدادي فقال: "وأغالت المرأة ولدها وأغيلته: أرضعته وهي حامل، فهي مُغِيل علي القياس، ومُغِيل بكسر الياء علي خلاف القياس، والولد مغال علي القياس، ومُغِيل بفتح الياء علي غير القياس".^(٤)، وذهب الحميري إلى أن الياء لغة؛ ليؤكد على أن القياس في هذه اللفظة أن تقال بالألف فقال: "أَغِيل الرجلُ ولده، وأغيلت المرأة ولدها: لغة في أغال وأغالت"^(٥).

وفي مقابل ذلك نجد جمهور النحاة قد أجازوا فيها الوجهين -التصحيح والاعتلال-، يقول سيبويه: "وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلت. وليس هذا بمطرد، ... وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذت، واستزوح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت، واستغيل، فكل هذا فيه اللغة المطردة"^(٦)، إلا أننا لم نسمعهم قالوا إلا

(١) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص ٢٧٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٧٤٧.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف ٢ / ٢٦٧.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٨٧.

(٥) شمس العلوم ٨ / ٥٠٤٩.

(٦) أي أن هذه الأمثلة اللغة المطردة فيها الإعلال، بقلب الواو أو الياء ألفاً لكنهم لم يستعملوها إلا مصححة.

استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجتوروا، إذ توهموا تفاعلوا.^(١)، فيفهم من نص سيبويه السابق أن أفعل واستفعل إن كانا مستوجبين للإعلال، فقد تكلمت العرب بأحرف منها على الأصل غير معتلة تشبيها بفاعل، حيث اشتركا في سكون ما قبل حرف الاعتلال، وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت... كما أن استحوذ وأغيلت المرأة واستروح لا ينكر فيها أن تجيء معتلة نحو: استحاذ واستراح وأغالت لأن القياس فيها الاعتلال^(٢)،

ويقول الثمانيني: "وقد قالوا: أغيلت المرأة وأغالت فأوردوه تارة معللاً وتارة مصححاً"^(٣)

وقد توافق اللغويون مع هؤلاء النحاة في جواز الوجهين - التصحيح والاعتلال - في هذه اللفظة، ففي إصلاح المنطق: " ويقال: أغالت المرأة تُغيل، وأغيلت، فهي مُغيل، مكسورة الغين ساكنة الياء، ومُغيل بسكون الغين وكسرة الياء"^(٤)، ويقول ابن عباد: "والغَيْلُ: إرضاع الصَّبِيِّ على الحَمَلِ، والفِعْلُ أَغَيْلْتُ وَأَغَالْتُ"^(٥)، وفي الصحاح: " وقد أغالت المرأة ولدَها، فهي مُغِيلٌ. وأغَيْلْتُ أيضاً"^(٦)، وذكر ذلك أيضاً: ابن الأنباري، وابن سيده، والزمخشري، والمطرزي، والفيومي، والفيروزآبادي.^(٧)

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ٢٤١ بتصرف يسير.

(٣) شرح التصريف ص ٤٦١.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٩٦.

(٥) المحيط في اللغة (غ ل ي) ٥ / ١٣١.

(٦) الصحاح (غ ي ل) ٥ / ١٧٨٧.

(٧) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٣٤، والمحكم (غ ل ي) ٦ / ١٥، وأساس البلاغة (غ ي ل)

١ / ٧١٨، والمغرب ص ٣٤٩، والمصباح المنير (غ ي ل) ٢ / ٤٥٩، والقاموس المحيط (غ ي ل) ٤ / ٣١.

وبناء على ما سبق فإن الفعل "أغيلت" جائز وصحيح في اللغة، فلا وجه للعسكري في إنكاره؛ حيث جاءت عليه شواهد من لغة العرب تؤكد صحته فمن ذلك قول أبي كبير الهذلي:

ومبراً من كل غُبرٍ حيضة ... وفسادٍ مرضعةٍ وداءٍ مُغِيلٍ^(١)

فإن مُغِيلٍ اسم فاعل من الفعل أغيل، وكذلك جاء منه اسم المفعول في قول امرئ القيس:

ومثلكِ بكرةً قد طرقتُ وثيباً ... فألهيئها عن ذي تمانمٍ مُغِيلٍ^(٢)

كما أن كثرة استعمال الفعل "أغيلت" مصححاً أبطل فيه القياس وهو الإعلال يقول ابن جني: "والمطردي في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: "استحوذ، وأغيلت المرأة" القياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة "استقام، وأبانت"، ولكن السماع أبطل فيهما القياس."^(٣)

(١) البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٩٣/٢، وأورده صاحب شمس العلوم شاهداً على جواز مجيء الفعل أغيل على الأصل.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ص ٣٠ برواية "محول" بدلا من "مُغِيلٍ"، وفي اللسان ٥١١/١١ (غ ي ل).

(٣) المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص ٢٧٨.

المبحث الثاني

التصويب في التذكير والتأنيث

المذكر والمؤنث قسيمان، وجعلت اللغة العربية لكل منهما علامة تميزه عن الآخر، ولما كان المذكر هو الأصل جعلت علامته خلوه من العلامة، وألحقت بالمؤنث علامة تميزه عنه، كالتاء، والألف المقصورة، والممدودة، ولم يمنع هذا التمييز بين المذكر والمؤنث من وجود تداخل بينهما، فقد جاءت صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث كصبور وجريح وقتيل فتطلق على المذكر تارة وعلى المؤنث تارة أخرى، وقد تلحقه التاء أحياناً، وأحياناً لا تلحقه. وقد أورد العسكري للتصويب اللغوي لذلك مثالين في كتابه التلخيص وهما:

جديد - جديدة

يقول أبو هلال العسكري: "ولا تدخل في الجديد هاء، إلا نادراً شاذاً، تقول: ثوبٌ جديدٌ، ومِلْحَفَةٌ جديدٌ، ولم تدخلها الهاء، لأنها بمعنى المجدود، أي المقطوع، حين فُطِعَ مِنَ الْمِنْسَجِ".^(١)

يشير العسكري إلى أن لفظة جديد لا تدخله الهاء إذا كانت وصفاً لمؤنث إلا نادراً شذوذاً وذلك لأنها بمعنى المجدود أي المقطوع أي أن فعيل جاءت بمعنى مفعول، وقد ذهب إلى ذلك كثير من اللغويين كالكسائي^(٢)، وأبي عبيد^(٣)، وابن السكيت حيث يقول: " تقول: هذه مِلْحَفَةٌ جديد وهذه مِلْحَفَةٌ خَلَقَ، ولا تقل: جَدِيدَةٌ ولا خَلَقَةٌ، وإنما قيل: جديد بغير هاء؛ لأنها في تأويل مَجْدُودَةٌ، أي مَقْطُوعَةٌ حين قطعها الحائك، قد جَدَدَت الشيء أي قطعتَه، وإذا كان فَعِيلٌ نعتاً لمؤنث، وهو في تأويل مَفْعُولٌ، كان بغير هاء، نحو لَحِيَةٌ دَهِينٌ، لأنها في

(١) التلخيص ص ١٤٩.

(٢) ما تلحن فيه العامة ص ١٢٢، ١٢٣.

(٣) الغريب المصنف ١/١٥١.

تأويل مدهونة، وكف خَصَيْب، لأنها في تأويل مخضوبة^(١)، ويقول ابن الأنباري: " ويقال: قميص جديد، وجبة جديد، بغير هاء. قال الفراء^(٢): إنما لم تدخل الهاء في جديد لأن أصلها: مجدود، فلما صُرِّفت عن مفعول إلى فعيل، ألزمت التذكير، كما تقول العرب: كفَّ خضيبٌ، وعينٌ كحيلٌ، ولحيةٌ دهينٌ، فتحذف الهاء، لأن الأصل فيهن: كف مخضوبة، وعين مكحولة، ولحية مدهونة، فلما صرفت إلى فعيل ألزمت التذكير، ليفرق بين ماله الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه."^(٣)؛ وذلك لأن الجديد منقول من مفعول إلى فعيل؛ ولأن الجديد إنما هو بمعنى المجدود، أي المقطوع من قولهم: جددته إذا قطعته...، ولا تكاد العرب تقوله إلا بالهاء، إلا نادرًا قليلا، وإن كان لمؤنث؛ لأن الموصوف يدل على الصفة."^(٤)، وقد أنكر دخول الهاء في لفظة "جديد" أيضًا: الأصمعي كما أنكر ورودها بالهاء في بيت مزاحم العقيلي، ففي البارع: " قال أبو حاتم، قال الأصمعي: يقال دار جديد على مثال فعيل بفتح الفاء ولا يقال جديدة وكذلك ملحفة جديد بغير هاء. ويقال قصصة جديد، قال أبو ذؤيب:

فما إن هما في صحفة بارقيّة ... جديد أُرقتْ بالقدوم وبالصقل^(٥)

قلت للأصمعي: فقد قال مزاحم العقيلي، أنشدني أبو عبيدة:

تراها على طول القواء جديدة ... وعهد المغاني بالحلول قديم^(٦)

فقال: إنما هو: تراها على طول القواء جديدا."^(٧)

(١) إصلاح المنطق ص ٢٤٣.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث ص ٥٤.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٢١.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ٤٢٢.

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ص ١٩٠.

(٦) البيت من بحر الطويل في ديوانه ص ١٢٤.

(٧) ينظر: البارع في اللغة (ج د) ص ٥٧١.

ووصف سيبويه دخول الهاء على لفظة جديد بأنها لغة قليلة^(١)، وصفها الفراء بأنها لغة لا يؤخذ بها^(٢)، وعزاها في موضع آخر إلى قيس وقال عنها: "ولست أشتيها".^(٣)، في حين عزاها الزمخشري إلى العامة.^(٤)

وذهب إلى منع دخول الهاء في لفظة "جديد" أيضًا كثير من اللغويين^(٥)، ووافقهم في ذلك الكوفيون من النحويين ففي شرح المفصل: "فأما قولهم: "مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ"، فقال الكوفيون: هي "فَعِيلٌ" بمعنى "مَفْعُولٌ"، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المُنْأَل عند الفَرَاغ من نَسْجِهَا".^(٦)

وقد غلط الفارسي من قال بذلك، فقال: "من قال في "ملحفة جديد": إنه فعيل بمعنى مفعول فلذلك لم يدخله الهاء فهو غلط؛ وذلك أنه مأخوذ من الجدة التي هي خلاف الخلوقة. ولا معنى للقطع في هذا، ولو كان كذلك لم تدخله التاء. وقد حكى سيبويه جديدة. وهذا من الشاذ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذًا عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظريفة، وشريفة، ونحوهما"^(٧)، أي أن إلحاق التاء بلفظة "جديد" جائز إذا كانت

(١) الكتاب ٦٠/١.

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٢.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأتباري ٢/ ٢٢.

(٤) شرح الفصيح ٥٩٦/٢.

(٥) ينظر: العين (ج د) ٨/٦، والمذكر والمؤنث ص ٧٢، وأدب الكاتب ص ٢٩٢، والفصيح ص ٣٠٨، وتهذيب اللغة (ج د) ٢٤٩/١٠، والصحاح (ج د د) ٤٥٤/٢، والمذكر والمؤنث لابن فارس ص ٥١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ٢٠١، ومختار الصحاح ص ٥٤، ولسان العرب ١١١/٣، والطرز الأول ٥/ ٢٦٢، وتاج العروس ٤٧٥/٧ (ج د د).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧٥، وينظر: إسفار الفصيح ٢/ ٧٨٨.

(٧) مختار تذكرة أبي على الفارسي وتهذيبها لابن جني ص ٤٢٩، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦/ ٣٧٠، ٣٦٩.

ففعال بمعنى فاعل وليست بمعنى مفعول، فتكون جديدة هنا بمعنى جَدَّت أي صارت جديدة وهو ضد الخَلْق، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين، فقالوا: "إنما حذفوا الهاء من ملحفة جديد وخلق على غير القياس، وليس جديد من المعدول عن مفعول، لأنه لا يجوز فيهما مفعول، وكان القياس أن تثبت فيهما الهاء، كما تثبت في صغيرة وكبيرة ومريضة"^(١)؛ فإنها على زنة فعال بتأويل فاعلة.^(٢)، وهذا ما أكده السيرافي بقوله: "وقد قيل: " ملحفة جديدة"، وهو قليل خارج عن نظائره، وإنما قبل ذلك عندي على تأويل متجددة؛ فكأنها جعلت فاعلة، وجعلت فعيلة على معنى فاعلة. وإذا كان فعال بمعنى فاعل لحقه التأنيث كقولك: امرأة كريمة، وظريفة وما أشبه ذلك."^(٣).

وقد ذهب بعض اللغويين إلى جواز الوجهين يقول ابن سيده: "وملحفة جديد، وجديدة: حين جدّها الحائك: أي قطعها."^(٤)، وفي متن اللغة: "ثوب جديد وملحفة جديد وجديدة"^(٥) وقد علل التدريزي سبب جواز الوجهين في هذه اللفظة فقال: "والمعروف أن يقال: ملحفة جديد، وكذلك في جميع الإناث؛ لأنه من جدَّت؛ أي: قطعت، فيقال: جبّة جديد، كما يقال: لحية دهين، وكأن جديدًا لما كثر صار في معنى الطري؛ فذهب عنه معنى المجدود؛ أي: المقطوع؛ فحسُن أن تدخل عليه الهاء"^(٦).

وبناء على ما سبق فإن جديدًا إذا كانت بمعنى مجدود أي مقطوع فلا تدخله الهاء، أما إذا كانت بمعنى فاعل، أو ذهب عنها معنى القطع فيجوز فيها دخول الهاء عليها، ولا يصح

(١) إسفار الفصيح ٢/ ٧٨٨، ٧٨٩.

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ص ٢٧٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٣٠.

(٤) المحكم (ج د) ٧/ ١٨٦.

(٥) معجم متن اللغة (ج د د) ١/ ٤٨٥.

(٦) شرح ديوان أبي تمام ٢/ ١٩١.

رميها بالشذوذ أو الندرة كما ذهب العسكري ومن توافق معه لورودها في شعر فصحاء العرب أمثال عبد الله بن عجلان النهدي حيث يقول:

جَدِيدَةُ سِرْيَالِ الشَّبَابِ، كَأَنَّهَا ... سَقِيَّةٌ بَرْدِيٍّ، نَمَتْهَا غُيُولُهَا^(١)

وقول أبي تمام:

نَزَلَتْ مُقَدَّمَةُ المَصِيفِ حَمِيدَةً ... وَيَدُ الشِّتَاءِ جَدِيدَةً لَا تُكْفَرُ^(٢)

فلحقت التاء لفظة "جديد" وهي نعت للدرع في البيت الأول، ونعت لليد في البيت الثاني وكلاهما مؤنث، وغير ذلك كثير، وأما نسبة الفراء لها إلى قيس ووصفها بأنها لا يؤخذ بها أو لا يشتهيها، فإن قيساً من القبائل التي يعتد بلهجاتها وتتوخذ منها اللغة^(٣)، أما نسبتها إلى العامة فإنها لغة، وإذا كانت لغة لم تُلحَّن بها العامة. وهم قد نطقوا بها كما نطقت بها بعض قبائل العرب. وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى، فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب، وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربي.^(٤)

خُصِيَان - خُصِيَان

يقول أبو هلال العسكري: "يُقَالُ: خُصِيَّةٌ، فَإِذَا تَثَبَّتْ قُلَّتْ خُصِيَانٍ، وَلَا يُقَالُ خُصِيْتَانِ. وَقَالَ الخَلِيلُ وَأَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ خُصِيْتَانِ."^(٥)

فالعسكري يصرح بأن خُصِيَّةً يُقال في تثبتها خُصِيَانٍ بالتذكير، ولا يُقال فيها خُصِيْتَانِ بالتأنيث، ثم صرح بأن الخليل وأبا زيد قالوا خُصِيْتَانِ بالتأنيث، لكن ما ورد عن الخليل وأبي زيد يخالف ذلك فقد قالوا بتذكير لفظ خُصِيَّة في التثنية، يقول الخليل: "والخُصِيَّةُ تَوْنَتْ مَا

(١) البيت من الطويل في الصحاح (غ ي ل) ١٧٨٧/٥، وفي اللسان (ج د ل) ١١/١٠٣.

(٢) البيت من الكامل في ديوانه ص ١٥٦.

(٣) ينظر: الاقتراح ص ٩١، والمزهر ١/١٦٧.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٨٠.

(٥) التلخيص ص ٦٨.

دامت مفردة، فإذا ثنوا ذكروا"^(١)، وفي أدب الكاتب: "قال أبو زيد: هما خُصَيان إذا ثنيا، فإذا أفردت الواحدة قلت: هذه خُصِيَّة"^(٢)، ووافقهما الجوهري فقال: "الخصية: البيضة... فإذا تثبت قلت خصيان ولم تلحقه التاء، وكذلك الالية إذا تثبت قلت أليان ولم تلحقه التاء؛ وهما نادران."^(٣)، والنوي فقال: "خُصِييه هُوَ بِياء مِثْناة تَحْت مَكْررة وَلَيْسَ فِيهَا مِثْناة فَوْق هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي اللُّغَة"^(٤). لكن هناك من العلماء من ذهب إلى تأنيث لفظ الخصية في التنثية، ففي أدب الكاتب: "قال الأصمعي: من قال خُصِيَّة للواحدة قال للاثنتين خُصِيَّتَانِ؛ ومن قال خُصِيَّ للواحد قال للاثنتين خُصِيَّان."^(٥)، وفي إصلاح المنطق: "وتقول: ما أعظم خُصِيَّتَه وخُصِيَّتِيَه."^(٦)، ويقول المبرد: "فَأَمَّا قَوْلُهُم: خُصِيَّان فَاِنَّمَا بَنُوهُ عَلَى قَوْلِهِم: خُصِي فَاعْلَمْ، وَمَنْ ثَنَى عَلَى قَوْلِهِم: خُصِيَّة لَمْ يَقُلْ إِلَّا: خُصِيَّتَانِ"^(٧)، ويقول المرزوقي: "البناء على خُصِيَّة خُصِيَّتَانِ، وواحد الخُصِيَّين: خُصِيَّ"^(٨).

وعدَّ بعضهم التأنيث لغة لبعض العرب يقول الأزهرى: "وَمَنْ الْعَرَبَ مَنْ يَقُولُ: الْخُصِيَّتَانِ."^(٩) ويقول البعلي: "الخُصِيَّتَانِ بالتاء على الأصل، وهي لغة."^(١٠)، ومادام الأمر كذلك فلا يمكن تخطئتها وهي لغة لقوم من العرب، وقد جاء ذلك في أشعارهم، قَالَ يَزِيدُ ابْنُ الصَّعِقِ:

(١) العين (خ ص ي) ٤ / ٢٨٧.

(٢) أدب الكاتب ص ٤١٠.

(٣) الصحاح (خ ص ي) ٦ / ٢٣٢٨.

(٤) تحرير لغات التنبيه ص ٢٩٥.

(٥) ينظر: أدب الكاتب ص ٤١١.

(٦) إصلاح المنطق ص ١٢٧.

(٧) المقتضب ٣ / ٤١.

(٨) شرح الفصيح ص ٣١٩.

(٩) تهذيب اللغة (خ ص ي) ٧ / ٢٠٠.

(١٠) المطلع على ألفاظ المقنع ص ٤٣٤.

وَأَنَّ الْفَحْلَ تَنْزَعُ خُصِيَّتَاهُ ... فَيُضْحِي جَافِرًا قَرِحَ الْعِجَانِ^(١)

قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ:

كَذِي دَاءٍ بِأَحْدَى خُصِيَّتَيْهِ ... وَأُخْرَى مَا تَوَجَّعُ مِنْ سَقَامِ^(٢)

فلا وجه للعسكري بتخطئة التأنيث في تثنية خصية؛ لأنه الأصل والقياس الذي تقتضيه القاعدة، وكذلك مجيئه في أشعارهم.

ولأجل هذا فقد رمى بعضهم^(٣) التذكير في تثنية خصية بالشذوذ، يقول ابن الخباز: " وقالوا في خصية وألية: خُصيان وأليان وهو شاذ."^(٤)، وفي شرح التصريح: "وشذ في تثنية: ألية": بفتح الهمزة، وخصية بضم الخاء المعجمة: "أليان وخُصيان؛ بحذف التاء. والقياس: أليتان وخُصيتان."^(٥)، وعدّه البعض من المسموع النادر غير المقيس، يقول الهروي: "والتذكير في تثنية خصية وألية نادر، وهو أكثر في الاستعمال، وربما ندر الحرف من كلام العرب وخرج عن القياس، فكان هو الأكثر المستعمل عندهم ويتركب القياس."^(٦)، ويقول السكاكي: "وأما سائر ما قد يقع من نحو حذف تاء التأنيث في خُصيان وأليان على قول من لا يأخذهما متروكي المفرد ... فَيُسْمَعُ وَلَا يُقَاسُ"^(٧)

وفي مقابل ذلك نجد كثيرًا من العلماء من أجاز الوجهين - التذكير والتأنيث - في تثنية

(١) البيت من الوافر، وهو له في التنبيه والإيضاح ٦١/٦، واللسان ١٤ / ٢٣٠ (خ ص ي)

(٢) البيت من الوافر، في ديوانه ص ١٥٥، واللسان ١٤ / ٢٣٠ (خ ص ي).

(٣) ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٩٣، والملك المؤيد في الكناش في فني النحو والصرف ١ / ٣١٣، والشاطبي في شرح ألفية ابن مالك ٦ / ٤٤٧.

(٤) توجيه اللمع ص ٩١.

(٥) شرح التصريح ٢ / ٥٠٦.

(٦) إسفار الفصيح ٢ / ٨٤٢، ٨٤٣.

(٧) مفتاح العلوم ص ٦١.

الخصية، يقول السجستاني: "ويقال الخصيتان والأليتان: مؤنثتان، فإذا نزعوا حرف التأنيث ذكروا، فقالوا خُصيان وأليان"^(١)، وفي المحيط: "والخُصِيَّةُ : تُؤنثُ ما دامت مُفْرَدَةً، فإذا نثوا أنثوا وذكروا."^(٢)، ويقول الهروي: " الخصية بالهاء: البيضة، فإذا تثبتت قلت: خُصيان وخُصيتان بالتذكير والتأنيث"^(٣)

وذكر الوجهين أيضاً: ابن الجبان، وابن سيده، والمطرزي، وأبو حيان، والفيروز أبادي وابن المبرد، والشيخ احمد رضا.^(٤)

وبناء على ما سبق فلفظ الخُصِيَّةُ يقال في تثبتتها خُصيان بالتذكير، ويقال فيها خصيتان بالتأنيث أيضاً، ولا يجوز تخطئة التأنيث فيها؛ لأن هذه اللفظة مما اختلف العرب في تأنيثها وتذكيرها عند تثبتتها كما ذكر ابن الشجري^(٥)، وحيث إن العرب مختلفة في ذلك جاز الوجهان فيها.

(١) المذكر والمؤنث ص ١٣١.

(٢) المحيط في اللغة (خ ص ي) ٤ / ٣٨١.

(٣) إسفار الفصح ٢ / ٨٤٢.

(٤) ينظر: شرح الفصح ص ٢٩٥، والمحكم (خ ص ي) ٥ / ٢٤٤، والمغرب في ترتيب المعرب ص ١٤٧، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٩، والقاموس المحيط (خ ص ي) ٤ / ٣٦٩، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ٣ / ٦٤٢، ومعجم متن اللغة (٢ خ ص ي) / ٢٨٧.

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨.

المبحث الثالث

التصويب في الصيغ الاسمية

ويشمل هذا المطلب أمثلة التصويب التي وردت في كتاب التلخيص والتي تتعلق بصيغ الأسماء والمشتقات والجموع، وآثر البحث جمعها هنا لتعلقها جميعاً بالصيغ الاسمية.

أولاً: التصويب في أبنية الأسماء

مليح - مملوح - مالح

يقول أبو هلال العسكري: "وسمكٌ مليحٌ ومملوحٌ، ولا يُقالُ مالحٌ"^(١)

فالعسكري ينكر أن يقال سمك مالح والقياس أن يقال مليح ومملوح، وقد أنكر ذلك جماعة من اللغويين، يقول ابن السكيت: "وهذا سمك مليح ومملوح، ولا تقل مالح، ولم يجئ شيء في الشعر إلا في بيت لعذافر"^(٢):

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا^(٣)

ولا يقال ماءً مالح"^(٤)، وذكر ذلك ابن قتيبة والجوهري وأوردا قول عذافر السابق وعقباً عليه بقولهما: وليس بحجة.^(٥)، ووافقهما ابن دريد فقال: "وسمك ملح ومليح وَكَذَلِكَ مَاءُ مَلْحٍ ومليح وَلَا تَلْتَقِنَنَّ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزِ:

بصرية تزوجت بصريا ... يطعمها المالح والطريا

(١) التلخيص ص ٢٤٤.

(٢) هو وَرَدَ بن سعد بن عبد الصمد العمي، من بني العم، من تميم، شاعر من أهل البصرة. اتصل بعلي بن عيسى بن ماهان وصحبه إلى خراسان، فأجازه بألفي درهم. وسكن بغداد أيام الرشيد. له أخبار مع الفضل بن يحيى البرمكي، ودعبل الخزاعي. (ينظر: الأعلام ٨ / ١١٤)

(٣) البيتان من الرجز في تهذيب اللغة (ح ل م) ٦٤/٥، واللسان (م ل ح) ٦٠٠/٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٦.

(٥) ينظر: أدب الكاتب ص ٤٠٤، والصحاح (م ل ح) ٤٠٦/١.

فإنَّهُ مولد لَا يُؤَخِّدْ بلغته".^(١)، ويقول الزمخشري: " وملحت اللحم والسمك فهو مملوح

ومليح: إذا شربته الملح، ولا تقل: مالح، وقد جاء في الشعر وليس بفصيح"^(٢)

وعلق البطليوسي على ذلك بقوله: " هذا الذي قاله ابن قتيبة ويعقوب وأبو بكر بن دريد

وغيرهما ورواه الرواة عن الأصمعي وهو المشهور من كلام العرب".^(٣)

وقد تعقَّب هؤلاء العلماء علي ابن حمزة فقال رادًا على قول ابن السكيت السابق: "وهذا

يدل على ضيق روايته رحمه الله، فقد جاء في خبر عذافر الذي من أجله قال هذا الرجز ما

فيه حجة، فإن أبا زياد قال: أكرى رجل من بني فقيم رجلاً من أهل البصرة وامرأة له يقال

لها: شَعْفَر، والبصري رجل من بني حنيفة، وامرأته من بني حنيفة، عريبان، وذكر خبراً

طويلاً^(٤) قال فيه: قال الفقيمي:

بصرية تزوجت بصرياً

ثم ذكر خبراً قال: فاندفع الحنفي يقول:

قد جعل الله لنا كرياً مقبحاً ملعناً شقيماً

أكريت خرقاً ماجداً سرياً ذا زوجةٍ كان بها حفيماً

يطعمها المالح والطرياً وجيّد البر لها مقلتيماً^(٥)

فقد قال الحنفي مالحاً، كما قال عذافر، وهو الفقيمي، واتفقا على ذلك.^(١)

(١) جمهرة اللغة (ح ل م) ٥٦٨/١.

(٢) شرح الفصيح ٢٠٢/١.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٢٢٣.

(٤) شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢١٤.

(٥) هذه الأبيات من الرجز في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٢٢٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص

٢١٤.

(١) التنبهات ص ٣٠٣، ٣٠٤، وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٢٢٤.

ثم رد على ابن دريد في قوله: "بأن عذافر مولد لا يؤخذ بلغته" فقال: "وقد أساء في هذا القول لأن أبا زياد قد شهد له أنه عربي"^(١)، وأبو زياد في ذلك حجة فقد ذكر أنه "قد جاء عن العرب الفصحاء ماء ملح وهو أشد من شيء ملح، وأنشد أبو زياد الكلابي:

صَبَحْنَ قَوًّا، وَالْحِمَامُ وَقِعٌ، ... وَمَاءٌ قَوٌّ مَالِحٌ وَنَاقِعٌ^(٢)

وهذا الراجز حجة وأبو زياد حجتان"^(٣)، ثم قال: وقال بعض الرواة: ماء ملح ولا يقال مالح، فإذا وصفت الشيء بما فيه من الملوحة قلت: سمك مالح، وبقلة مالحة، ولا يقال ماء مالح، لأن الماء هو الملح نفسه؛ وقال ابن الأعرابي وغيره: شيء مالح، كما قالوا: شيء حامض، وروى الأثرم^(٤) عن أبي الجراح الأعرابي^(٥): الحمض: المالح من الشجر والنبت، فكل هذا نقض لقول أبي يوسف ومن تبعه.^(٦)

وذهب بعضهم إلى أن مالح لغة فقد نقل الأزهري عن ابن الأعرابي قوله: "وَيُقَالُ: سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ، وَمَالِحٌ لُغَةٌ أَيْضًا."^(٧)، وعددها بعضهم بأنها لُغَةٌ لَيْسَتْ بِالْعَالِيَةِ.^(٨)، في حين عددها بعضهم بأنها لُغَةٌ رَدِيئَةٌ^(٩)، وكونها لغة سواء كانت رديئة أو قليلة فهي صحيحة،

(١) التنبيهات ص ٣٠٤.

(٢) البيت من الرجز وهو له في اللسان (م ل ح) ٢ / ٦٠٠، ويدون نسبة في المقاييس (م ل ح) ٥ / ٤٧.

(٣) التنبيهات ص ٣٠٥.

(٤) عَلِيّ بن المُغِيرَةَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَثَرَمُ صَاحِبُ اللُّغَةِ كَانَ صَاحِبَ كِتَابٍ مَصْحُوحَةٍ قَدْ لَقِيَ بِهَا الْعُلَمَاءَ وَضَبَطَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حِفْظٌ لَقِيَ أَبَا عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيَّ وَأَخَذَ عَنْهُمَا مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ لَهُ كِتَابُ التَّوَادِرِ كِتَابٌ غَرِيبُ الْحَدِيثِ (ينظر: معجم الأدباء ٥ / ١٩٧٠، والوافي بالوفيات ٢٢ / ١٣٤)

(٥) هو جرو بن قطن - أبو الجراح العقيلي - أحد الذين شهدوا مع الكسائي على سيبيويه، وكان حكما من الحكام اللغويين في مجالس الولاة (ينظر: الأعراب الرواة ص ١٨٣)

(٦) التنبيهات ص ٣٠٥.

(٧) تهذيب اللغة (ق ر م) ٩ / ١٢٧، ولسان العرب (م ل ح) ٥ / ١٨٢.

(٨) النهاية ٤ / ٣٥٥.

لا يمكن إنكارها أو ردها يقول الأزهري: "وَإِنْ وُجِدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَلِيلًا فَهِيَ لُغَةٌ لَا تُتَكَّرُ".^(٢)، وصرح الفيومي بأنها لغة حجازية فصيحة فقال: "وعبارة المتقدمين فيه "ومالح" قليل ويعنون بقلته كونه لم يجئ على فعله، فلم يهتد بعض المتأخرين إلى مغزاهم وحملوا القلة على الشهرة والثبوت وليس كذلك، بل هي محمولة على جريانه على فعله، كيف! وقد نُقِلَ أنها لغة حجازية وصرح أهل اللغة بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أفصحها ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونه، ولهذا نزل القرآن بلغتهم وكان منهم أفصح العرب وما ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته وقد قالوا في الفعل مَلَحَ الماء مُلُوحًا من باب قعد، وقياس هذا مالح، فعلى هذا هو جار على القياس".^(٣)

ونسبها بعضهم إلى العامة، يقول الهروي: "وسمك مملوح ومليح، وهو فعيل بمعنى مفعول، إذا جعل عليه الملح، ولا تقل: مالح أيضًا، وقد جاء عن بعض العرب أنه قال: سمك مالح، والعامة على هذه اللغة، وليس ذلك بمختار عند الفصحاء"^(٤)، ولكن قول العامة: مالح لا يعد خطأ، وإنما يجب أن يقال: هي لغة قليلة"^(٥)، وكيف لا وقد اعترف بصحته ثعلب هو إمام في اللغة والنحو، يقول ابن جنبي: "وفيما قرئ على أحمد بن يحيى فاعترف بصحته: سمك مالح، وماء مالح. وإنما يقال: سمك مملوح ومليح، هذا أفصح الكلام، والأول يقال".^(٦) وصرح الخفاجي بأنه مسموع عن العرب فقال: "أَنَّ مَالِحًا أَنْكَرَهُ بَعْضُ

(١) المغرب في ترتيب المعرب ص ٤٤٥، والطراز الأول ٥٤/٥.

(٢) تهذيب اللغة (ح ل م) ٥ / ٦٤.

(٣) المصباح المنير (م ل ح) ٥٧٨ / ٢.

(٤) إسفار الفصح (٢ / ٨٨٩) وينظر: شرح الفصح لابن الجبان ص ٣١٤.

(٥) شرح الفصح لابن هشام اللخمي ص: ٢٧٠، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٢٢٣..

(٦) المحتسب ٢ / ١٢٥.

أهل اللغة وقال إنه عامي وان كان الصحيح أنه مسموع من العرب كما أثبتته أهل اللغة وأنشدوا لإثباته شواهد كثيرة.^(١)

فمن هذه الشواهد: قول الأغلِبِ العِجْلِيِّ يَصِفُ أَثْنًا وحمارًا:

تخاله من كزبهن كالحا، ... وأفتر صابًا ونشوقًا مالِحًا^(٢)

وقول غسان السليطي:

وبيضِ غذاهنَّ الحليب، ولم يكن ... غذاهنَّ نينان من البحر مالِح

أحبُّ إلينا من أناسٍ بقرية، ... يَموجُونَ موجَ البحر، والبحرُ جامِح^(٣)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

ولو تقلت في البحر، والبحرُ مالِح، ... لأصبح ماء البحر من ريقها عذبًا^(٤)

وقول جرير يهجو آل المهلب:

كانوا إذا جعلوا في صيرهم بصلًا... ثم اشتتوا كنعداً من مالِح، جدفوا^(٥)

فهذا ما جاء عن طريق الرواية، أما ما جاء عن طريق القياس قول ابن درستويه عن لفظ مالِح أنه: " ليس بخطأ في القياس؛ لأن ما كان فعله على فعل يفعل قد يجيء نعتة على فاعل، مثل ماكث وحامض، إذا أريد به النسب، ولم يُعَنَّ به الفعل."^(٦) ويقول

(١) حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي ٦ / ٤٣٠.

(٢) البيت من الرجز في التنبيه والإيضاح ١ / ٢٧٣، واللسان ٢ / ٦٠٠ (م ل ح)

(٣) البيتان من بحر الطويل في التنبيه والإيضاح ١ / ٢٧٣، واللسان ٢ / ٦٠٠ (م ل ح)

(٤) البيت من الطويل في ديوانه ص ٢٩، والتنبيه والإيضاح ١ / ٢٧٣، واللسان ٢ / ٦٠٠ (م ل ح)

(٥) البيت من البسيط في ديوانه ص ١٧٧، والتنبيه والإيضاح ١ / ٢٧٣، واللسان ٢ / ٦٠٠ (م ل ح)

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٩٣.

البطليوسي: "فأما ما حكوه من قولهم: سمك مالح، فينبغي أن يكون من المنسوب الذي يأتي فيه المفعول على لفظ فاعل، كقولهم: ماء دافق، وعيشة راضية، ونحو ذلك".^(١)

وخلاصة ما تقدم فإن قولهم سمك مالح ليس بخطأ أو لحن من قول العامة كما ذهب بعض العلماء، وإنما هو فصيح ومسموع عن الفصحاء من العرب وجاء في أشعارهم، كما أن القياس يؤيد صحة هذا اللفظ ولا ينكره، فلا حجة لمن قال بتخطئته أو أنكر صحته.

ثانياً: التصويب في أبنية المشتقات

الأسماء المشتقة هي أسماء الفاعلين، والمفعولين، وصيغ المبالغة، واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي، واسم الآلة، وقواعد اشتقاقها مفصلة في كتب اللغة، ويبدو أن اللغات العربية متفقة على القاعدة العامة لاشتقاقها من الأفعال، إلا أن بعضها ربما خالف بعضاً في مشتقات بعينها، في حركاتها أو بنيتها، ولكنه خلاف ليس مطرداً ولا مقيساً^(٢) بل يعتمد فيه على السماع والنقل عن العرب الفصحاء، وقد أورد العسكري في كتابه التلخيص بضعة أمثلة للتصويب في ابنية المشتقات وهي كالاتي:

مِغْرَلٌ - مِغْرَلٌ

يقول أبو هلال العسكري: " ويُقالُ لِلَّذِي يَغْرَلُ بِهِ: مِغْرَلٌ وَمِغْرَلٌ، وَالضَّمُّ أَعْلَى".^(٣)

صرح العسكري بأن المغزل تقال بكسر الميم وضمها، إلا أن الضم أعلى من الكسر، وقال الفراء: وقد استنقلت العرب الضمة في حروف فكسرت ميمها، وأصلها الضم، من ذلك: مِصْحَفٌ وَمِخْدَعٌ وَمِطْرَفٌ وَمِغْرَلٌ وَمِجْسَدٌ^(٤)، فَمَنْ ضَمَّ جَاءَ بِهِ عَلَى أَصْلِهِ، وَمَنْ كَسَرَهُ فَلَاسْتَنْقَالَهُ الضِّمَّةُ^(١). لكن الخليل ذهب إلى أن الضم لغة فقال: " عَزَلَتِ الْمَرْأَةُ تُعْزِلُ عَزْلًا

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٢٢٥.

(٢) لغة قريش، ص ١١٩.

(٣) التلخيص ص ١٥٥.

(٤) إصلاح المنطق ص ٩٤.

(١) تهذيب اللغة (ح ص ف) ٤ / ١٤٩.

بالمغزل، والمُغزَلُ لغةً. ^(١)، وفي ديوان الأدب: " المُغزَلُ: لغةٌ في المُغزَلِ. " ^(٢)، فهذا يدل على أن الضم أقل من الكسر وليس أعلى كما صرح العسكري، يؤيد ذلك اختيار بعض اللغويين الكسر فقط دون الضم في هذه اللفظة، يقول ابن درستويه: " والصواب كسرهما. " ^(٣)، وفي إسفار الفصيح: "والمغزل: معروف أيضا، بكسر الميم وفتح الزاي، وجمعه مغازل. " ^(٤)، الصفدي: "والصواب مِغزَل بكسر الميم وفتح الزاي. " ^(٥)

على الجانب الآخر نجد من اللغويين من يذكر الوجهين - الضم والكسر - دون تفرقة، ففي الصحاح: "والمُغزَلُ والمِغزَلُ: ما يُغزَلُ به. " ^(٦)، ويقول ابن الجوزي: "وتقول: هذا مُغزَل بضم الميم وبكسرهما. " ^(٧) ويقول الرازي: "والمُغزَلُ بِضَمِّ المِيمِ وَكَسْرِهَا ما يُغزَلُ بِهِ " ^(٨)، وصرح ابن عباد بأنهما: لغتان ^(٩)، وعدهما ابن دريد لُغَتَيْنِ فصيحيتين ^(١٠)، وعزا أبو زيد الكسر لتميم والضم لقيس. ^(١١)

وعلى هذا فلفظة "مغزل" يجوز فيها ضم الميم وكسرهما على وجه سواء، دون تفضيل لأحدهما على الآخر، وذلك لكونهما لغتين فصيحيتين كما صرح بذلك الأئمة من اللغويين،

(١) العين (غ ز ل) / ٤ / ٣٨٣.

(٢) معجم ديوان الأدب / ١ / ٢٩٢.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٢٧٦.

(٤) إسفار الفصيح / ٢ / ٦٣٧.

(٥) تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ص ٤٨٨.

(٦) الصحاح (غ ز ل) / ٥ / ١٧٨١.

(٧) تقويم اللسان ص ١٦٣.

(٨) مختار الصحاح (غ ز ل) ص ٢٢٦.

(٩) المحيط في اللغة (غ ز ل) / ٥ / ٢٦.

(١٠) جمهرة اللغة (ز غ ل) / ٢ / ٨١٩.

(١١) ينظر: إصلاح المنطق ص ٩٥، والمخصص / ٤ / ٣٢٦.

وعلة من كسر أوله لأنه يغزل به، ومن ضم قال أغزِل فهو مغزل، أي: أدير فهو مدار^(١)، وأضاف بعضهم وجها ثالثاً وهو فتح الميم، فقد نقل الصغاني عن ثعلب قوله: "المَغزَل، بفتح الميم، لُغَةٌ في: المِغزَل، والمُغزَل".^(٢)، وقد وصفها بعضهم بالقلبة^(٣)، إلا أن هذا لا ينفي كونها لغة فصيحة فقد حكاها الكسائي^(٤)، وكذلك المطرِّز المعروف بسلام ثعلب، ففي شرح الفصيح للّخمي: "قد حكى المطرِّز في المغزل ثلاث لغات: كسر الميم وفتحها وضمها".^(٥)، ويقول الزوزني: "المغزل بضم الميم وفتحها وكسرها معروف"^(٦)، وفي القاموس: "والمَغزَل، مُتَلَثِّة الميم: ما يُغزَلُ به."^(٧)

فما سبق يتبين أن في المغزل ثلاث لغات - كسر الميم وضمها وفتحها - وكلها متساوية في الفصاحة وهو ما صرح به الأفاضل من علماء اللغة وفصحاء العرب.

مِنْتِنٌ - مِنتِنٌ

يقول أبو هلال العسكري: "وَيُقَالُ: أُنْتِنَ الشَّيْءُ، فَهُوَ مُنْتِنٌ، وَنُتِنَ غَيْرُ مُخْتَارٍ، وَكَذَلِكَ مِنتِنٌ، بِكسر الميم، شَادٌ، وَالْحَبِيدُ الْمُنْتِنُ، بِالضَّمِّ."^(٨)

فالعسكري يرى أن مُنْتِنٌ بضم الميم هو الجيد لأنه من الفعل أنتن الرباعي، أما نُتِنٌ فهو غير مختار ومِنْتِنٌ بكسر الميم شاذ، وواقفه في ذلك أبو إسحاق الشاطبي فقال: "وما جاء من نحو: مِنتِنٌ من (أنتن)، ومِعِين في (مُعِين) من (أعان)، ومِغِيرَة في مِغِيرَة، فشاذٌ يُحفظ

(١) شرح الفصيح للزمخشري ٤٤٦/٢.

(٢) النكلمة والذيل والصلة (غ ز ل) ٥ / ٤٦٠.

(٣) المحكم ٥ / ٤٤٤، وينظر: لسان العرب ١١ / ٤٩٢، وتاج العروس ٣٠ / ٩٠ (غ ز ل).

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص ٩٤.

(٥) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ١٢٦.

(٦) شرح المعلمات السبع ص ٧٦.

(٧) القاموس المحيط (غ ز ل) ٤ / ٢٧.

(٨) التلخيص ص ٨٨.

ولا يُقاس عليه، والأصل الضم^(١)، ويقول ابن الجبان: "وقد يقال: مُنْتِن بكسر الميم وليس بمختار"^(٢)، وعدّها بعضهم لغة رديئة، ففي المزهري: "وأنتن اللحم فهو مُنْتِن وقد يقال له: مُنْتِن بالكسر وهي رديئة خبيثة."^(٣)

لكن هناك من العلماء من ذهب إلى أن مُنْتِن بكسر الميم بناء مستقل بذاته وأنه من الفعل نُنْتِن بضم التاء، قال أبو عمرو: من قال: نُنْتِن الشيء قال هو مُنْتِن، بكسر الميم والتاء، ومن قال أنْتِن الشيء قال مُنْتِن، بضم الميم وكسر التاء^(٤)، ويقول ابن قتيبة: "قالوا: " مُنْتِن " و " مُنْتِن " بكسر الميم؛ لا يعرف غيره، فمن أخذه من أنْتِن قال: مُنْتِن، ومن أخذه من نُنْتِن قال مُنْتِن."^(٥)، وقد تعقب هؤلاء العلماء ابن جني فقال: "فأما قول من قال: إن مُنْتِن من قولهم: أنتن، ومُنْتِن من قولهم: نُنْتِن الشيء، فإن ذلك لُكْنَة منه."^(٦) يقصد أن ذلك خطأ منه لأن مُنْتِن بكسر الميم ليس من نُنْتِن وإنما هو إتباع لكسرة التاء بعدها، وأيده في ذلك أبو بكر الزبيدي فقال: "وليس لما قالاه^(٧) وجه في العربية ولا أصل له في الصواب، ومُنْتِن على ما أعلمتك مصروف عن مُنْتِن للغة المذكورة^(٨)، وليس بأصل من الأبنية نفسها؛ فيقال فيه إنه من نُنْتِن، وليس في الكلام مِفْعَل أصلاً إلا مُنْجِر."^(٩)

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤ / ٣٨١.

(٢) شرح الفصيح ص ٣٠٦.

(٣) المزهري ١ / ١٧٨.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٦١.

(٥) أدب الكاتب ص ٥٥٦.

(٦) الخصائص ٢ / ١٤٥.

(٧) يقصد أبا عمرو الشيباني، وابن قتيبة.

(٨) وهو كونه من أنتن الرباعي فكسرت ميمه لكسرة التاء بعده.

(٩) لحن العوام ص ١٩١.

وتعقبهما كذلك ابن القطاع فقال: " ومُنْتِن وهو من أنتن وإنما كسروا الميم لكسرة التاء، رأوا: أن الخروج من كسر إلى كسر أخف من ضم إلى كسر، ولا تلتفت إلى قول ابن قتيبة، في قوله: من قال مُنْتِن أخذه من نُنْن، فهذا غلط فاحش، وقد غلط فيه جماعة من العلماء قبله؛ لأنه يلزمهم على هذا أن يقولوا من خُبْتُ: مِخْبُث ومن حَسَنَ مِحْسِن وهذا لا يقوله أحد." (١)

وقد توافق مع هؤلاء فيما ذهبوا إليه جماعة من العلماء، يقول سيبويه: "وليس في الكلام مَفْعَل إلا مِخْرَج، فأما مُنْتِن و مِغْيِرَة فإنهما من أغار وأنتن، ولكنهم كسروا كما قالوا: أَجُوْكَ و لِإِمَّكَ". (٢)، وفي الصحاح: "وقد نُنْن الشيء وأنتن بمعنى، فهو مُنْتِن ومِنْتِن، كسرت الميم إتباعا لكسرة التاء، لأن مِفْعَلًا ليس من الأبنية." (٣)، ويقول ابن عصفور: "فأما مُنْتِن ومِغْيِرَة فكسرت الميم منهما، إتباعًا لما بعدها، والأصل مُنْتِن ومُغْيِرَة؛ لأنهما اسما فاعل من: أنتن وأغار." (٤)، وقد ذهب إلى ذلك أيضًا ابن السراج، وأبو العلاء المعري، وابن مالك، وأبو حيان. (٥)

وأنكر بعضهم أن يكون الكسر للإتباع، يقول صاحب الإنصاف: "وأما قولهم "مُنْتِن" بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نُنْن؛ لأنه يقال: نُنْن الشيء، وأنتن لغتان؛ فلا يكون الكسر للإتباع." (١)، لكن ما ذكره العلماء في أقوالهم السابقة بأن الكسر للإتباع يرد ما ذهب إليه، كما يرد عليه ما ذكره أبو علي الفارسي فقال: "لا يجيء من نُنْن مُنْتِن

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٧٣، والمزهر ٢/ ٥٥.

(٣) الصحاح (ن ت ن) ٦/ ٢٢١٠.

(٤) الممتع الكبير ص ٦١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣/ ٢٠٨، واللامع العزيري ص ٧١، وشرح تسهيل الفوائد ٣/ ٧١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٠.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٧.

على مقتضى القياس، فلا يبعد أن يكون من أنتن أيضاً؛ لأن تعلقه بهذا كتعلقه بذلك، إلا أنهم سمعوا مَنَيْنَ ووجدَ نَتْنٌ بمعنى أنتن، فجعلوا مَنَيْنًا من نَتْنٍ وليس بقياس." (١)

وذهب ابن درستويه إلى أن مَنَيْنَ بالكسر لغة العامة، وهي الأكثر في الكلام لخفتها فقال: "وأما قوله: والشيء منتن؛ فإن للعرب فيه لغتين؛ إحداهما هذه التي ذكرها على وزن مُفْعِل، وهو اسم الفاعل من قولك: أنتن الشيء وهو مُنْتِن، فهذا بناؤه الجاري على فعله في القياس، ومستقبله: يُنْتِن، ومصدره الإنتان، على الإفعال، بمنزلة قولهم: أكرم يُكْرِم إكراماً، وهو مُكْرِم. واللغة الأخرى مغيرة عن الأصل، جارية على غير قياس، وهي قولهم: مَنَيْن، بكسر الميم، وهي لغة العامة وهي أكثر في الكلام لخفتها، كأنهم كرهوا ضمة قبل كسرة، ليس بينهما حاجز حصين، فأتبعوا الميم التاء في الكسرة، ليكون الثقل من وجه واحد." (٢)

ويرد عليه بأن الكسر هنا ليس لغة العامة وإنما هو إتباع للكسر بعده وهو لغة تميم، يقول أبو حنيفة الدينوري: "أهل الحجاز يقولون مُنْتِن بالضم، وتميم تقول مَنَيْن فنتبع الكسر الكسر" (٣)، وتميم من فصحاء العرب التي يعتد بلغاتها.

وقد أورد بعضهم وجهًا ثالثًا هو ضم التاء إتباعًا لضمة الميم، ففي المحكم: "وأنتن، فهو مُنْتِن، ومُنْتِن، ومُنْتِن، ومُنْتِن". (٤)، ويقول المدني: "يُقال: نَتْنُ الشَّيءِ وَأَنْتَنُ: تَغْيِيرٌ، فهو مُنْتِنٌ، بِكسرِ التَّاءِ وَضَمِّهَا، وَبِكسرِ المِيمِ والتَّاءِ معاً" (١)، وفي القاموس: "وأنتن، فهو مُنْتِنٌ ومُنْتِنٌ، بِكسرِ تَيْنٍ وَضَمِّ تَيْنٍ" (٢)، وذكر ابن جنِّي أن مُنْتِنٌ هو الأصلُ، ثم يليه مُنْتِنٌ. وأقلُّها مُنْتِنٌ. (١)، وكذلك الفيومي فقال: "وأنتن إنتانا فهو مُنْتِنٌ وقد تكسر الميم للإتباع فيقال

(١) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٢/٦٦٤.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٨٢.

(٣) كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ٣/١٨٤.

(٤) المحكم (ت ن) ٩/٤٦٥.

(١) المجموع المغيث ٣/٢٥٨.

(٢) القاموس المحيط (ن ت ن) ٤/٣١٠.

مِنْتِن وضم التاء إتباعاً للميم قليل.^(٢)، ولذلك عدّها الصغاني لغةً فيهما فقال: " والمُنْتُنُ لغة في المُنْتِن والمُنْتِن".^(٣)، وبناءً على ما سبق فإن مُنْتِن يجوز فيها ثلاثة أوجه: ضم الميم والتاء وكسرها، وضم الميم وكسر التاء وهو الأصل، وذلك لأنه من أنتن الرباعي فاسم الفاعل منه يأتي بضم أوله وكسر ما قبل آخره، أما مِنتِن بكسر الميم فليس بشاذ كما ذهب العسكري - رحمه الله - وليس ببناء مستقل مأخوذ من الفعل نَتْنُ - كما ذهب إليه بعض العلماء - وإنما هو إتباع لكسرة التاء في مُنْتِن المأخوذ من الفعل أنتن، يقول البطليوسي: " يمكن أن يكون مِنتِن المكسور الميم والتاء، من أنتن أيضاً، غير أنهم كسروا الميم اتباعاً لكسرة التاء، كما قالوا: المِغيرة، وهي من أغار"^(٤)، وأيضاً فإن نَتْنُ لا يقال منه مِنتِن، وإنما يقال نتين وذلك لأن ما كان على فَعْل بضم العين يقال فيه فعيل مثل ظرف فهو ظرف

يقول ابن سيده فقال: " والأصل في هذه الكلمة أنتن الشيء فهو مُنتِن وهي بلغة أهل الحجاز وغيرهم يُقول نُنن الشيء يُنتن نُنناً ولا يقولون نتين وهكذا القياس في فعل كقولهم فَعُه وشُرْف وظُرْف وكُبر وأشباهاها فهو فَعِيه وشريف وظريف وكبير؛ إلا أن طائفة من العرب جُلُّهم من تميم يقولون: شيء مِنتِن، فيُتبعون الكسر الكسر".^(٥)، فالكسر هنا للإتباع وهو لغة لتمييم، وليس ببناء مستقل كما ذكر بعض العلماء، أو شاذ كما ذهب العسكري.

(١) الخصائص ٢ / ١٤٥.

(٢) المصباح المنير (ن ت ن) ٢ / ٥٩٢.

(٣) التكملة (ن ت ن) ٦ / ٣١٨.

(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٣١٤.

(٥) المخصص ٣ / ٢٧١.

ثالثاً: التصويب في أبنية الجموع

أمّهات - أمّات

يقول أبوهلال العسكري: "قال أبو زيد: يُقالُ أمّ، فإذا جمَعُوا قالوا: أمّهات، ولم يَعْرِفُوا أمّات، وقد أجازَهُ بَعْضُهُمْ. والصَّحِيحُ أَنَّ أمّاتٍ يُقالُ في غيرِ النَّاسِ." (١)

من التصويبات التي ذكرها العسكري التصويب في جمع أمّ، حيث نقل عن أبي زيد أن جمعها أمّهات بالهاء ولم يعرفوا أمّاتٍ وإن كان بعضهم أجازها، ثم ذكر أن الصحيح في أمّاتٍ أنه يقال في غير الناس، ومعنى ذلك أن أمّهات تقال للناس دون غيرهم، وقد توافق معه في ذلك الأزهرى فقال: "وأما الأمّ فقد قال بعضهم: الأصلُ أمّة، ورُبّما قالوا أمّهة وتجمع أمّهات،... وقال غيرُه: تُجمع الأمّ من غير الأدميات أمّات بغير هاء، وأما بنات آدم فهنّ أمّهات، ومنه قولُ الشّاعر:

لقد آليتُ أَعْدِرُ في جداعٍ وإن مُنّيتُ أمّاتِ الرّباعِ (٢)

والقرآن نزل بالأمّهات، كأنّ الواحدة أمّهة. وقيل: الهاء زائدة في الأمّة. ومن قال هذا قال: الأمّ في كلام العرب أصل كل شيء، واشتقاقه من الأمّ وزيدت الهاء في الأمّهات، لتكون فرقا بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان، وهذا أصح القولين عندنا. (٣)، وفي المغرب: "وقد غلبت الأمّهات في الأناسي، والأمّات في البهائم" (٤)، ويقول ابن بطال: "والصواب عند

(١) التلخيص ص ١٢٩.

(٢) البيت من الوافر لأبي حنبل الطائي في الأزمنة والأمكنة ص ٢٧٦، واللامع العزيزي ص ٦٧١.

(٣) تهذيب اللغة (ه م أ) ٦ / ٢٥١.

(٤) المغرب في ترتيب المعرب ص ٥٤٢.

أَكْثَرَ أَهْلِ اللَّغَةِ: أَنْ يُقَالَ فِي الْأَدْمِيِّينَ: أُمَّهَاتٌ، وَفِي الْبَهَائِمِ: أُمَّاتٌ. (١)، ويقول الصفدي: "ويقولون: عزلت من الغنم أمهات الأولاد. وذلك غلط، إنما يقال: أمهات لبنات آدم خاصة، فأما البهائم فإنه يقال فيها: أمات بغير هاء." (٢)

لكن هناك من سوى بين الجمعيين في الاستعمال، يقول أبو الفرج المعافي: "وقد زعم بعضهم أن أمات تستعمل في البهائم وأمهات تستعمل في الأناسي، والجمهور على تجويز ذلك في الجميع" (٣)، ويقول المعري: "وربما استعمل كل واحد من اللفظين في موضع الآخر." (٤)، وفي الدر المصون: "أمهات جمع أم فإلهاء زائدة في الجمع، فرقاً بين العقلاء وغيرهم. يقال في العقلاء: أمهات وفي غيرهم: أمات ... هذا هو المشهور، وقد يقال: أمات في العقلاء: وأمهات في غيرهم وقد جمع الشاعر بين الاستعمالين في العقلاء فقال: (٥)

إذا الأمهات قبحن الوجوه ... فرجت الظلام بأمانكا (٦)

كذلك من استعمال الأمهات لغير العقلاء قول ذي الرمة في القطا:

سوى ما أصاب الذئب منه وسربة ... أطفأت به من أمهات الجوازل (٧)

وقال آخر في النوق:

قوال معروف وفعاله، ... عقار مثنى أمهات الرباع (٨)

(١) النظم المستعذب ١/ ١٤٢.

(٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ١٢٧.

(٣) الجليس الصالح ص ٢٥٥.

(٤) اللامع العريزي ص ٢٤٣.

(٥) البيت من المتقارب وهو بلا عزو في العين (ه م أ) ٤٣٤/٨، وفي اللسان ٣٠/١٢ (أ م م).

(٦) الدر المصون ٣/ ٦٣٩.

(٧) البيت من الطويل في ديوانه ص ٢٢٢، وله في العين ٢٤٨/٧، واللسان ٤٦٣/١ (س ر ب).

ومن استعمال الأمات للعقلاء قول جرير :

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطُ لَأَمٍ سَوْءٍ، ... مُقَلَّدَةٌ مِنَ الْأَمَاتِ عَارًا^(٢)

وقول الراعي النميري:

كَانَتْ نَجَائِبَ مُنْذِرٍ وَمَحْرَقٍ ... أَمَاتُهُنَّ وَطَرُثُهُنَّ فَحِيلًا^(٣)

فاستعمل كل واحد من الجمعين موضع الآخر، لذلك يقول المبرد: "وَلَوْ وَضَعَ كُلُّ وَاحِدَةٍ

فِي مَوْضِعِ الْأُخْرَى لَجَازَ، ... فَتَقُولُ: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَمْ فَمَا جَازَ مِنْ زِيَادَةٍ فِي هَذَا أَوْ

حَمَلَ عَلَى الْأَصْلِ فَهُوَ فِي الْآخِرِ جَائِزٌ"^(٤)

وذهب بعضهم إلى أن استعمال أحدهما في موضع الآخر قليل، يقول العكبري: "وَمِنْهُمْ

مَنْ يَقُولُ أُمَّهَاتِ الْبَهَائِمِ وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَلَّةِ أَمَاتِ النَّاسِ"^(٥)، ويقول ابن مالك: " وَأُمَّهَاتِ فِي الْأَمِّ

مِنَ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ أُمَّاتٍ، وَغَيْرَهَا بِالْعَكْسِ"^(٦)، أي: وغير الأم من الناس يكثر فيه أمات،

ويقل أممات"^(٧)، لكن هذه القلة في استعمال أحدهما في موضع الآخر لا يمكن تلحينها أو

رميها بالخطأ، يقول الشنقيطي: "وقد جمعت أم من العقلاء: أمات، ومن غيرهم أممات،

(١) البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير البريعي في المفضليات ص ٣٢٢، واللسان (أ م م) ٢٩/١٢.

(٢) البيت من الوافر في ديوانه ص ٥١٥ وعجزه: (على باب استها صُلب وشام)؛ وفي اللسان ٢٩ / ١٢ (أ م م)

وبلا نسبة في جمهرة اللغة (باب من اللغات عن أبي زيد) ٣ / ١٣٠٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢١٧.

(٣) البيت من الكامل في ديوانه ص ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢١٧، واللسان (أ م م) ٢٩/١٢.

(٤) المقتضب ٣ / ١٦٩.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٧٥.

(٦) شرح التسهيل ١ / ٩٦.

(٧) التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢ / ٤٥.

وقيل إن من قال في المفرد أمّ، قال في الجمع أمّات، ومن قال أمّة. قال أمّهات، والحاصل أنه لا يسوغ تلحين فيما قيل إنه جائز بقلة^(١)

وبناء على ما سبق فإن جمع أم على أمّهات جائز للعقلاء ولغيرهم، وكذلك جمعها على أمّات جائز للعقلاء ولغيرهم؛ إلا أن الأمّهات في الأناسي أكثر، والأمّات في البهائم أغلب^(٢)، وأما ما ذكره العسكري بأنّ الصحيح في أمّات أن يُقال في غير الناس يرده ما ورد من أشعار للعرب الفصحاء يخالف ذلك حيث استعملت أمّات في الناس أيضاً، وهذا ما أكده ابن سيده بقوله: "أمّهات وأمّات في الناس، وأمّهات وأمّات أيضاً في البهائم، وقد زعم بعض الرواة أنه لا يُقال في الناس أمّات، وليس كذلك، لأن الشعر قد جاء بخلافه"^(٣)

جدد - جدد

يقول أبو هلال العسكري في صفة الثوب: "ثوبٌ جديدٌ، والجمعُ جُدُدٌ. ولا يُقال: جُدُدٌ، إنّما الجُدُدُ جمعُ جُدَّةٍ، وهي الطريقةُ في الجبَلِ، يُخالفُ لوئها لوئَه"^(٤)

فالعسكري يرى أن جمع جديد هو جُدُد على وزن فُعَل بضم الفاء والعين، ولا يصح جمعها على جُدَد بزنة فَعَل بضمّة الفاء وفتح العين؛ لأن جُدَد جمع جُدَّة وهي الطريقة في الجبل يخالف لوئها لوئَه، وقد توافق معه في ذلك كثير من علماء اللغة والتصويب اللغوي كالكسائي وابن قتيبة، والقالي، والجوهري، والمرزوقي^(٥)، وابن السكيت حيث يقول: "وتقول: هذه ثياب جُدُدٌ، ولا يقال: جُدَد، إنّما الجُدَد الطرائق"^(٦)، ويقول الصفي: "ويقولون: ثياب

(١) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص ٣٠٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٤٢.

(٣) المخصص ٤/ ١٢٥.

(٤) التلخيص ص ١٤٩.

(٥) ينظر: ما تلحن فيه العامة ص ١٢٦، ١٢٧، وأدب الكاتب ص ٣٩٤، والبارع (ج د) ص ٥٧٢، والصحاح

(ج د د) ٢/ ٤٥٤، وشرح الفصيح ص ٢٢٥.

(٦) إصلاح المنطق ص ١٢٧.

جُدَّد. والصواب: جُدَّد، بضم الدال. ^(١)، لذلك عدَّ بعضهم فتح الدال في جُدَّد من لحن لعامة ^(٢)، يقول ابن درستويه: "وثياب جُدَّد؛ فإن العامة تقولها بفتح الدال، وهو خطأ؛ لأن الجُدَّد ههنا جمع جديد، فلا يكون إلا مضموم الثاني، مثل رغيف ورُعْف، وعقير وعُقْر. ^(٣)، وما ذهب إليه هؤلاء العلماء مردود؛ لكون فتح الدال في جُدَّد لغة لبعض العرب، وقد عزيت لبني ضبة، ففي البارع: "وقال الضبيون: جديد وجُدَّد بفتح الدال الأولى وذليل ودُلَّل وجرور وجُرَّر فتحوا الحرف الأول من المضاعف. ^(٤)، كما عزيت أيضاً: لِبَعْضِ تَمِيمٍ وَبَعْضِ كَأْبٍ. ^(٥)

وقد أنكر بعضهم هذه اللغة لاشتباهاها بجُدَّد جمع جُدَّة، يقول الهروي: "وقد تكلم بهذه اللغة بعض العرب، فقالوا: جُدَّد وسُرَّر بفتح الدال والراء، استقفاً للضمة، وليس هذا بالجيد، لاشتباهاه بغيره وإلباسه به، لأن الجُدَّد بفتح الدال، جمع جُدَّة، وهي الطريقة التي تخالف لون معظم الشيء. ^(٦)، وَهَذَا الْإِنْكَارُ بَاطِلٌ وَفَتْحُهَا جَائِزٌ أَطْبِقُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى ذِكْرِهِ، وَحَكَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنْهُمْ: أَبُو عُبَيْدَةَ رَحِمَهُ اللهُ وَالْمَفْضَلُ وَخَلَاتِقُ، وَاللِّغْتَانُ جَائِزَتَانِ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مِنَ الْمُضْعَفِ يَنْفَقُ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً كَسْرِيٍّ وَسُرَّرٌ وَسُرَّرٌ وَذَلَّلٌ وَذُلَّلٌ وَذُلَّلٌ وَأَشْبَاهَهُ ^(٧)، كما حَكَاهُ أَيْضاً أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ ^(٨)، يضاف إلى ذلك: تصريح كثير من العلماء بجواز لغة الفتح في جدد، يقول ابن خالويه: " فأما ثوب جديد

(١) تصحيح التصحيف ص ٢١٠.

(٢) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٥٠٤/٢، وتقويم اللسان ص ٩٠، وصبح الأعشى ١/٩٨.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٣٤١،

(٤) البارع (ج د) ص ٥٧٢.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٣/٣، والبحر المحيط في التفسير ٣٧١/٩.

(٦) إسفار الفصيح ٢/٦٩٧، ٦٩٨.

(٧) تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٩، ١٤٠.

(٨) تاج العروس (ج د د) ٧/٤٧٥.

فجمعه جُدُد بالضم، ويجوز جُدَد على لغة من قال سُرُر.^(١) ويقول ابن الجبَّان: "وثياب جُدُد جمع جديد كما يقال: سرير وسُرُر، وفي بعض اللغات: جُدُد بفتح الدال وسُرُر بفتح الراء فرارًا إلى الأُخف"^(٢)

وقد أجاز جماعة من العلماء الفتح في جُدَد لخفة الفتحة وكراهية التضعيف مع الضمة، يقول المبرد: "فَأَمَّا قَوْلُهُمْ جُدُد وَسُرُر فِي جَمْعِ جَدِيدٍ وَسُرِيرٍ فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدُدٌ وَسُرُرٌ وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّة"^(٣)، ويقول التبريزي: "ومن قال جُدَد في جمع جديد أبدل من الضمة فتحة لخفة الفتحة."^(٤)، وفي الطراز: "وَمِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ، بلا هاءٍ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، الْجَمْعُ: جُدُدٌ بِضَمَّتَيْنِ، وَقَدْ تُفْتَحُ الدَّالُ الْأُولَى اسْتِنْقَالًا؛ لِاجْتِمَاعِ ضَمَّتَيْنِ

مَعَ التَّضْعِيفِ."^(٥)، وذكر ذلك أيضًا: ابن جني، وابن سيده، وابن هشام اللخمي.^(٦)

وقد منع بعضهم الفتح في جدد بحجة "أن الانتقال من حركة إلى حركة ربما كان أثقل من الأصل"^(٧)، ويرد عليه بأن "العدول" في جمع "جديد" ونحوه من "فُعَلٍ" إلى "فُعَلٍ" تخلُّصاً من توالي الضمَّتَيْنِ. وكان مقتضى الدليل أن يفرّوا إلى السكون، إلاَّ أَنَّهُ مُنِعَ مِنْهُ فِي "جُدُدٍ" ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل فُلجئ إلى شبيهه السكون في الخفة وهو الفتح."^(٨)

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ٦٩.

(٢) شرح الفصيح ص ٢٣٧.

(٣) المقتضب ٢ / ٢١٢.

(٤) شرح القوائد العشر ص ٣١٩.

(٥) الطراز الأول (ج د د) ٥ / ٢٦٢.

(٦) ينظر: المحتسب ٢ / ٢٠٠، والمحكم (ج د) ٧ / ١٨٦، وشرح الفصيح ص ١٥٦.

(٧) ينظر: المصباح المنير (ج د د) ٢ / ٦٩٨.

(٨) إيجاز التعريف في علم التصريف ص ٦٦ بتصرف.

وبناءً على ما سبق فإن جمع جديد يجوز فيه الوجهان جُدُدٌ وجُدَّدٌ بضم الدال الأولى وفتحها، وأن الفتح لغة لبعض العرب وليس خطأً من لحن العامة، فلا وجه للعسكري في إنكاره لها، وأن حجة من خطأ الفتح في جُدَّد جمع جديد بدعوى التباسه بجُدَّد جمع جُدَّة وهي الطريقة التي تخالف لون معظم الشيء، هي حجة واهية وذلك لأن الخلاف هنا فيما كان مفرده على فعيل كجديد وسرير وجمعه على فُعَلٍ بضمَّتَيْن كجُدَّد وسُرُرٍ "فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن: "فُعَلٍ" بضم أوله، وفتح ثانيه، فيقال: جُدَّدٌ ودُلَّلٌ".^(١)

أرحاء - أرحية

يقول أبو هلال العسكري: "الرَّحَى مؤنَّثَةٌ، مقصورة مفتوحة الرَّاءِ. والعامةُ تكسرُها، وهو خطأً. والجمعُ أرحاءٌ. ولا يُقالُ أرحيةٌ".^(٢)

صرح العسكري بأنه يقال في جمع الرَّحَى أرحاء، ولا يقال أرحية؛ "لأن الثلاثي على اختلاف صيغته يجمع على أفعال، لا على أفعلَّة".^(٣)، ومجيء رحي وأرحية على أفعلة شاذٌّ في المعتل، أجازَه النحويون ولم تتكلم به العَرَبُ"^(٤)، وقد خطأ كثير من العلماء هذا الجمع، ففي التهذيب: "يقول أبو حاتم: جمع الرَّحَى أرحاءٌ ومَن قَالَ أَرِحِيَّةً فقد أخطأ".^(٥)، وقال الزجاج: "الرَّحَى أنثى وتصغيرها رحية والجمع أرحاء ولا يجوز أرحية؛ لأن أفعلة جمع الممدود^(٦) لا المقصور، وليس في المقصور شيء يجمع على أفعلة"^(١) ويقول

(١) النحو الوافي ٤ / ٦٤٤.

(٢) التلخيص ص ٢١٩.

(٣) تصحيح التصحيف ص ٩٥.

(٤) جمهرة اللغة (باب فَعَلٌ) ٣ / ١٣٣٦.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (ح ر ا) ٥ / ١٣٨.

(٦) يقصد أن أفعلة وزن جمع المدود، مثل بناء وأبنية، وليس جمعًا للمقصور مثل رحي؛ لأنه ليس في المقصور ما يجمع على أفعلة، وإنما يجمع على أفعال.

الهوري: " الرحى بالقصر، وهي معروفة: للتي يطحن بها، وهي مؤنثة... وجمعها أرحاء، ولا يقال: أرحية"^(٢)، وقال ابن الجبّان: " وهي الرَّحَى بفتح الراء، والجميع أرحاء وليست الأرحية بشيء"^(٣)، وفي درة الغواص: " وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ رَحَى وَقَفَا: أَرْحِيَةٌ وَأَقْفِيَةٌ وَالصَّوَابُ فِيهِمَا أَرْحَاءٌ وَأَقْفَاءٌ... وَإِنَّمَا جُمِعَ رَحَى وَقَفَا عَلَى أَرْحَاءٍ وَأَقْفَاءٍ لِأَنَّهُمَا ثَلَاثِيَانِ وَالثَّلَاثِيَةُ عَلَى اخْتِلَافٍ صِيغَهَا تَجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ لَّا عَلَى أَفْعَلَةٍ، وَإِنَّمَا فِعَالٌ عَلَى اخْتِلَافٍ فَائِهِ يَجْمَعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ نَحْوَ قَبَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ وَغُرَابٍ وَأَغْرِيَةٍ وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ"^(٤)

وعده بعضهم من لحن العامة، يقول ابن درستويه: "وأما قوله: هي الرَّحَى، فهي التي يطحن بها،... وجمعها: الأرحاء، على أفعال. والعامة تقول: أرحية، وهو خطأ."^(٥)، ويقول ابن الجوزي: "والعامة تقول: رَحَى بكسر الحاء، وتجمعها أُرْحِيَّة."^(٦)، وزعم الأحفش أن أُرْحِيَّةً وَأَقْفِيَّةً ليس من كلام العرب لأن مفرديهما مقصوران فحقهما أَرْحَاءٌ وَأَقْفَاءٌ"^(٧)؛ فهما عنده "من كلام المولدين"^(٨).

فهذه الأقوال متفقة على تخطئة لفظة أرحية في جمع رحي، وأن صوابها أرحاء، فرماها بعضهم بالخطأ ورمها البعض الآخر بالشذوذ، وعدها البعض بأنها من لحن العامة، في حين وصفها البعض بأنها ليست عربية وأنها مولدة، لكن هناك من العلماء من أجاز هذا الجمع لمجيء القياس والسماع به، أما القياس فلمشابهة المقصور فيه للمدود في

(١) ينظر: المصباح المنير (ر ح ي) ١ / ٢٢٣.

(٢) إسفار الفصيح ٢ / ٥٨٢.

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص ١٩٥.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٦٨.

(٥) شرح الفصيح ص ٢٦٥.

(٦) تقويم اللسان ص ١١٠.

(٧) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢ / ٨٧٨.

(٨) شرح التصريح ٢ / ٥٠٣.

الجمع، يقول ابن الأنباري: "وربما جمعوا المقصور على أفعلة تشبيها بالممدود؛ وذلك أن الممدود يُقاربُ منه لفظُ فَعَالٍ في السكّاتِ لفظُ فَعَلَ؛ لخباء المدة، فجمعَ على أفعلةً لشبهه بالممدود، فقالوا: فَعَاءٌ وأَقْفِيَةٌ، ورحاً وأُرْحِيَةٌ، وندىً وأُنْدِيَةٌ."^(١)، وزاد الرضي الاسترابادي هذا الكلام وضوحاً فقال: "وأما وجه قياس الجمع فهو أن العرب قد تُجري الفتحة مجرى الألف... ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه، فكأن فَعَلًا على هذا فَعَالٌ، وفَعَالٌ مما يُكسّر على أفعلة نحو غزال وأغزلة وشراب وأشربة، وكذلك كسّر ندىً ورحىً وقفاً على أندية وأرحية وأقفية"^(٢)

وأما السماع فقد "حكى أبو حاتم عن الأصمعي في المقصور والممدود، قال: يقال: قفا وأقفية، ورحى وأرحية، وندى وأندية."^(٣)، ويقول اللخمي: "فأما أُرْحِيَةٌ فمسموعة."^(٤)، وقال ابن بري في تعليقه على إنكار الحريري جمع رحي على أرحية: "هذا الذي أنكره قد ورد السماع به، قالوا: أرحاء وأرحية، وأقفاء وأقفية، وندى وأندية، وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود في جمعه، كما حملوا الممدود على المقصور في جمعه، قالوا: هباء وأهباء وحياء وأحياء ودواء وأدواء، وأيضا فإن رَحًا وقفا قد سُمِعَ منهما المد فيكون ذلك على لغة من مدهما... وإذا كان أرحية وأقفية قد ورد بهما السماع فلا وجه لإنكارهما."^(٥)، وما بعد السماع إلا ما يصم الأسماع ويُعَيُّ الطباع.^(٦)

(١) المذكر والمؤنث ١ / ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٢٧٧.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٣٣٥.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٣٠٢.

(٥) الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص ٧٦١، ٧٦٢.

(٦) شرح درة الغواص ص ٢٥٢.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ صَرَحَ بِالْوَجْهِينِ مَعًا، فِي الْمَخْصَصِ: وَالرَّحَى أُنْتَى يُقَالُ فِي جَمْعِهَا أَرْحَاءُ وَرُبَّمَا قَالُوا أَرْحِيَّةً وَيُقَالُ أَيْضًا فِي جَمْعِهَا أَرْحٌ^(١) وَيَقُولُ الزَّمْخَشَرِيُّ: "لَهُ رَحِيَانٌ وَأَرْحٌ وَأَرْحَاءٌ وَأَرْحِيَّةٌ وَرَحِيٌّ".^(٢) ، وَفِي الْمَصْبَاحِ: "الرَّحَى مَقْصُورُ الطَّاحُونِ وَالضَّرْسُ أَيْضًا وَالْجَمْعُ أَرْحٌ وَأَرْحَاءٌ مِثْلُ: سَبَبٌ وَأَسْبَابٌ وَرَبْمَا جَمَعْتَ عَلَى أَرْحِيَّةٍ"^(٣) وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ فَإِنَّ جَمْعَ رَحَى عَلَى أَرْحِيَّةٍ جَائِزٌ وَصَحِيحٌ، وَلَيْسَ بِخَطَأٍ أَوْ شَاذٍ أَوْ مِنْ لَحْنٍ الْعَامَّةِ، وَذَلِكَ لَوُرُودِ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ بِهِ، وَسِوَاءِ كَانِ جَمْعًا أَوْ جَمْعًا لِلْجَمْعِ؛ وَوُرُودِ ذَلِكَ كُلِّهِ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ الْمَعْتَدِ بِهِمْ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ وَصَحِيحِهِ.

رابعاً: التصويبات في الأفراد والجمع

الذباب - ذبابة

يقول أبو هلال العسكري: "والذبابُ واحدٌ، والجمعُ ذبَّانٌ. والعامَّةُ تقولُ: ذبَّانةٌ للواحدِ، والذُّبابُ للجمعِ، وهو خطأ."^(٤)

فالعسكري ينص على أن الذباب واحدٌ وجمعه ذبَّانٌ، أما ذبَّانةٌ للواحدِ وذبَابٌ للجمعِ فهو خطأ من لحن العامة، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من اللغويين، يقول ابن دريد: " والذُّبابُ، زَعَمُوا: الْوَاحِدَةَ مِنَ الذُّبَّانِ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَ فِي التَّنْزِيلِ: [وَإِنْ يَسْأَلِبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ] {الحج: ٧٣}؛ قَالُوا: هُوَ الْوَاحِدُ مِنَ الذُّبَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: ذُبَابٌ وَاحِدٌ، وَالْجَمْعُ ذِبَّانٌ، مِثْلُ غَرَابٍ وَغَرِيَانٍ وَقَالُوا: أَدْبَةَ جَمْعُ ذُبَابٍ، مِثْلُ أُغْرِيَةَ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ... فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ ذِبَّانًا فَخَطَأٌ."^(٥) ، وَيَقُولُ الزُّبَيْدِيُّ: " وَيَقُولُونَ لَوَاحِدِ الذُّبَّانِ: ذِبَّانَةٌ،

(١) المخصص ١٣٥/٥.

(٢) أساس البلاغة (ر ح ي) ١/ ٣٤٤.

(٣) المصباح المنير (ر ح ي) ١/ ٢٢٣.

(٤) التلخيص ص ٣٩٠.

(٥) جمهرة اللغة (ب ذ ذ) ٢/ ٩٩٩، ١٠٠٠.

والصواب: ذُبَاب، ثم يجمع على أَدْبِيَّة في أدنى العدد، وذِبَانًا للكثير^(١)، وفي الصحاح: "والذُّبَاب معروف، الواحدة ذُبَابَةٌ وَلَا تَقَلُّ ذِبَانَةٌ، وجمع القلة أَدْبِيَّةٌ والكثير ذِبَانٌ، مثل غُرَابٍ وأغربة وغِرِيَانٍ."^(٢)، ويقول ابن مكي الصقلي: " وجمع الذباب: أَدْبِيَّةٌ، وذِبَانٌ، كغُرَابٍ، وأغربة، وغِرِيَانٍ. فكما لا يقال: غِرِيَانَةٌ كذلك لا يقال: ذِبَانَةٌ."^(٣)، وفي الطراز: " الذُّبَابُ، كغُرَابٍ: من الحشراتِ الطائرةِ معروفٌ، وأحدثُهُ بهاءٍ، الجمعُ: أَدْبِيَّةٌ، وذِبَانٌ - بالكسرِ كأغْرِبَةٍ وغِرِيَانٍ وذُبٌّ بالضمِّ ولا تُقَلُّ: ذِبَانَةٌ كإِجَانَةٍ ورُمَانَةٌ - والعامَّةُ تقولُهُ، وهو خطأ."^(٤)، ونص على ذلك أيضًا: الأزهري، وابن الجوزي، والرازي، والدميري، والشهاب الخفاجي.^(٥)

فقد اتفقت أقوال هؤلاء العلماء مع ما ذهب إليه العسكري في تخطئة لفظة ذِبَانَةٌ في الواحد وذُبَابٌ في الجمع وأنها من لحن العامة، والصواب فيها أن الذباب مفرد وجمعه ذِبَانٌ وأدْبِيَّةٌ وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء، يقول الخليل: "والذُّبَابُ اسمٌ واحدٌ للذَّكَرِ والأنثى، ... ويجمع الذُّبَابُ على أَدْبِيَّةٍ، فَإِنَّ كَثْرَ فَهُوَ الذَّبَانُ."^(٦)، وفي الكامل: " الذباب: الواحد من الذبان، وأدنى العدد فيه أدبة، والكثير الذبان"^(٧)، ويقول الجبِّي: "الذباب: واحد الذبان منه

(١) لحن العوام ص ٨٥، ٨٦.

(٢) الصحاح (ذ ب ب) ١ / ١٢٦.

(٣) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٥٧.

(٤) الطراز الاول (ذ ب ب) ٢ / ٢٤.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (ذ ب) ١٤ / ٢٩٨، وتقويم اللسان ص ١٠٨، ومختار الصحاح (ذ ب ب) ص ١١١

وحياة الحيوان الكبرى ١ / ٤٨٨، وشفاء الغليل ص ١٥٨.

(٦) العين (ذ ب) ٨ / ١٧٨.

(٧) الكامل في اللغة والأدب ٣ / ٤٠.

ذباب، وجمعه في أقل العدد أذبة وفي أكثر العدد ذبان.^(١)، وذكر ذلك أيضاً: الجاحظ، وابن السراج، والحميري، والنووي، والفيومي.^(٢)

وذهب بعضهم إلى أن الذباب اسم جنس وواحد ذبابه وجمعه ذبان وأذبة، يقول اللخمي: "ويقولون لواحد الذبان: ذبّانة. والصواب: ذبّانة؛ والجمع: ذباب، ثم يُجمع الذباب: أذبة، في أدنى العدد، وذبّاناً للكثير."^(٣)، ويقول ابن يعيش: "فأما قولهم: ذبّ في جمع ذباب، فهو شاذّ، فإنه يقال: ذبّانة للواحد، وذبّاب للجنس، على حد بطة، وبتّ، وحمامة، وحمّام، ويجمع الذباب في القلة على أذبة، والكثير ذبان، على حد غراب، وأغرية، وغريان."^(٤)

وعلى هذا القول فإن لفظة ذبّانة قد وقع بها تصحيف، فإن أصلها ذبابة بالباء، والعامّة تقولها بالنون، يقول ابن الحنبلي: "ومن ذلك قولهم: وقّع في الشراب ذبّانة أو ذبان بضّمّ الذال المعجمة وتشديد الموحدة، على توهم الذبّانة، بالنون، واحدة الذبان، كالذبّابة بالموحدة بعد الألف، واحدة الذباب، بضّمّ ذالهما وتخفيف بائيهما. والصواب أن يقال: وقّع فيه ذبّانة

أو ذباب، بالباء دون النون"^(٥)، وقد عدّ القاضي المعافي ما ذهب إليه هؤلاء لغة ضعيفة، وأن المشهور فيه كون الذباب واحد وجمعه ذبان وأذبة فقال: "قيل في هذا الخبر الذبّابة على لغة حكيت ضعيفة، يُقال فيها ذبّانة في التّوحيد وذبّاب في الجمع، مثل رقاقة ورقاق، وثمامة وثمام، وجزارة وجزار فما أشبه هذا ممّا سبق جمعه واحده وكأنت الهاء فارقة بين واحده وجمعه، فأما اللّغة الفصيحة في العربيّة الفاشية عند أهل اللّغة فهو أن الذباب واحد. قال الله عز وجل: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ

(١) شرح غريب ألفاظ المدونة ص ١٦.

(٢) ينظر: الحيوان ١٥٢/٣، والأصول في النحو ٦/٣، وشمس العلوم ٤/٢٢٢٩، وتحرير لغات التنبيه ١٦٨، والمصباح المنير (ذ ب ب) ٢٠٦/١.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٤٤٢.

(٤) شرح المفصل ٣/٢٨٠.

(٥) سهم الألفاظ في وهم الألفاظ ص ٣٧.

يَسْلُبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْفِذُوهُ مِنْهُ [{الحج: ٧٣} وَيَجْمَعُ الذُّبَابُ فِي القَلَّةِ أَدْبَةً، وَفِي الكَثْرَةِ ذَبَانٌ، مِثْلُ غَرَابٍ وَأَغْرِيَةٍ وَغَرِيَانٍ. ^(١)، وذكر ابن سيده أن: "الصَّوَابُ ذُبَابٌ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا﴾ [فَسَّرُوهُ لِلوَاحِدِ، وَالجَمْعُ أَدْبَةٌ وَذَبَانٌ ^(٢)، وكذلك الصفدي فقال: "ويقولون: ذبابة لواحِدِ الذَّبَّانِ. والصواب: ذُبَابٌ ثم يجمع الذباب أَدْبَةً في أدنى العدد، وَذَبَانًا للكثير" ^(٣)، ويؤيد ذلك وروده واحدًا في قول النبي ﷺ - : " إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِثَاءِ أَحَدِكُمْ، فَاْمَقْلُوهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ" ^(٤)، قال القاضي عياض: "وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ وَاحِدٌ لِقَوْلِهِ: "فامقلوه، وَاحِدَى جَنَاحِيهِ" ^(٥)

فمن خلال ما سبق يتبين أن لفظ الذباب مفرد وجمعه أَدْبَةٌ وَذَبَانٌ مِثْلُ غُرَابٍ، وَأَغْرِيَةٍ، وَغَرِيَانٍ، وليس بجمع مفردة ذِبَابَةٌ كما تقول العامة، أو ذِبَابَةٌ كما ذهب بعض العلماء، يقول ابن قتيبة: "وتقول: وقع في الشراب ذُبَابٌ، ولا تقول ذبابة، والجميع القليل أَدْبَةٌ

والكثير ذَبَانٌ، مِثْلُ قولهم غرابٍ وَأَغْرِيَةٌ وَللجمع الكثير غَرِيَانٌ" ^(٦)، والذي يدل على أن لفظة ذُبَابٌ مفرد أن جمع فُعَالٌ على "أَفْعَلَةٌ" لا ينفاس إلا في المفردات، يقول ابن يعيش: "أما فُعَالٌ مضموم الفاء، نحو: غرابٍ، وَخُرَاجٌ، فإنه يُكسر لأدنى العدد على "أَفْعَلَةٌ" على حدّ تفسير "فُعَالٌ" و"فِعَالٌ"؛ لآتة ليس بينهما إلا ضم الفاء. وذلك قولك: غُرَابٌ، وَأَغْرِيَةٌ، وَخُرَاجٌ، وَأَخْرَجَةٌ" ^(٧)، ولو كان لفظ الذباب جمعًا "فلا يجوز جمعه لا على "أَفْعَلَةٌ" ولا على

(١) الجليس الصالح ص ٤٧٩.

(٢) المحكم (ذ ب) ١٠ / ٥٥.

(٣) تصحيح التصحيف ص ٢٧٠.

(٤) أخرجه أبوداود في سننه، بابٌ في الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ (رقم ٣٨٤٤) ٣ / ٣٦٥.

(٥) مشارق الأتوار على صحاح الآثار ١ / ٢٦٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٤١٠.

(٧) شرح المفصل ٣ / ٢٧٦.

غيره من الأوزان قياساً؛ لأن جمع الجمع لا يقال بقياس، بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه^(١)

طير - طائر

يقول أبو هلال العسكري: "الطَّيْرُ جماعةٌ. والواحدُ طائرٌ، ولا يُقالُ للواحدِ طَيْرٌ. والعامَّةُ تقوله. وهي لغةٌ رديئةٌ"^(٢)

الطير لفظ يدل على الجماعة ومفرده طائر؛ إلا أن العامة تقول للواحد طير، وهي لغة رديئة. وهذا ما نص عليه العسكري، وعدّها الكجراتي لغة قليلة فقال: "الطير، إطلاقه على الواحد لغة قليلة، والمشهور أنه جمع والواحد: الطائر."^(٣)

وقد توافق مع العسكري فيما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني فقال: "والطير مؤنثة وهي جماعة، لا يقال للواحد طير، ولكن طائر وطير مثل راكب وركب"^(٤)، وكذلك ابن الأنباري حيث قال: "والطَّيْرُ جماعةٌ مؤنثةٌ، وقد تُذكرُ، والتأنيثُ أكثرُ، ولا يقال للواحد: طَيْرٌ إنما يقال طائرٌ وطَيْرٌ؛ كما يقال: راكبٌ وركَّب، وصاحبٌ وصَحَّبٌ"^(٥)، وفي معجم تيمور الكبير: "وتزيد العامة بالطير الطائر."^(٦)

ومن العلماء مَنْ صرح بأن الطير جمع وواحد طائر، يقول الخليل: "الطَّيْرُ: اسمٌ جامعٌ مؤنث. الواحد: طائر"^(٧)، وفي الصحاح: "الطائر جمعه طير، مثل صاحب

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٥٠.

(٢) التلخيص ص ٣٩٥.

(٣) مجمع بحار الأنوار ٣ / ٤٨٢.

(٤) المذكر والمؤنث ص ١٥٦.

(٥) المذكر والمؤنث ٢ / ١٣٠.

(٦) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية (ط ي ر) ٤ / ٣٦٩.

(٧) العين (ط ي) ٧ / ٤٤٧.

وصحب، وجمع الطير طيور وأطيّار، مثل فرخ وفروخ وأفراخ.^(١)، ويقول الفيومي: " الطائر على صيغة اسم الفاعل من طار يطير طيرانا ... وجمع الطائر طير مثل صاحب وصحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيّار"^(٢)، وصرح بذلك أيضًا: ابن السراج، وابن عباد، وابن سيده، والرازي، والدميري.^(٣)

لكن هناك من العلماء من أجاز بأن يقال للواحد طير، ومن هؤلاء أبو عبيدة: ففي تهذيب اللغة: " وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: النَّاسُ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ لِلْوَّاحِدِ: طَائِرٌ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعَهُمْ، ثُمَّ انْفَرَدَ فَأَجَازَ أَنْ يُقَالَ: طَيْرٌ لِلْوَّاحِدِ، وَجَمَعَهُ عَلَى طَيْرٍ، وَقَالَ وَهُوَ تِقَّةٌ."^(٤)، وعقب الأزهري على ذلك بقوله: "وقد سمعت العرب تقول لواحد الطيور: طير وطائر."^(٥)، وكذلك قطرب حيث قال: "الطَّيْرُ أَيْضًا قَدْ يَفْعُ عَلَى الْوَّاحِدِ."^(٦)، والتبريزي في شرحه لديوان أبي تمام فيقول: "طيور جمع طير، وطيير جمع طائر، وقلما يقولون طيور، إلا أنه قد جاء، وربما استعملوا الطير في معنى الواحد"^(٧)، ويقول ابن المبرد: " والطائر: كلُّ ما طار يقال له: طائرٌ وطيّرٌ"^(٨)، وذكر ذلك أيضًا: الفيروز آبادي، وعبد القادر البغدادي.^(٩)

(١) الصحاح (ط ي ر) ٢ / ٧٢٧.

(٢) المصباح المنير (ط ي ر) ٢ / ٣٨٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٣/٣١، والمحيط في اللغة ٩/٢٠٧، والمحكم ٩/٢١١، (ط ي ر) ٢١٢ ومختار الصحاح (ط ي ر) ص ١٩٤، وحياة الحيوان الكبرى ٢/١٣٣.

(٤) تهذيب اللغة (ط ي ر) ١٤ / ١٠، وينظر: معاني القراءات ١ / ٢٥٧.

(٥) معاني القراءات ١ / ٢٥٨.

(٦) الفروق في اللغة ص ١٩٣، وينظر: الصحاح ٢ / ٧٢٧ وتاج العروس ١٢ / ٤٥٠ (ط ي ر).

(٧) شرح ديوان أبي تمام ٢ / ٢٦٦، ٢٦٧.

(٨) الدر النقي في شرح ألفاظ الخزقي ٢ / ٤٣٣.

(٩) ينظر: القاموس المحيط (ط ي ر) ٢ / ٨٩، وخرزانة الأدب ٥ / ٧٤.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن لفظ الطير يجوز أن يقال للواحد وللجمع؛ لأنه اسم جنس، واسم الجنس يُحتمل أن يُرادَ به الواحدُ، ويُحتمل أن يُرادَ به الجمعُ، وهذا ما أكده العكبري فقال: "الطير اسم جنس يقع على الواحد والجمع قال الله تعالى [وَالطَّيْرُ صَفَاتٍ] {النور: ٤١} وفي قوله تعالى [مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ] {آل عمران: ٤٩} هو مُفرد ودليله قراءة نافع^(١) كَهَيْئَةِ الطَّائِرِ"^(٢)

وإطلاق لفظة الطير على الواحد وإن كان العسكري عدها لغة رديئة وعدها بعضهم لغة قليلة، إلا أنها لغة جائزة قد تكلم بها فريق من العرب وهي صحيحة وفصيحة عندهم، وسمعا منهم وقال بها الثقات من اللغويين أمثال أبي عبيدة، وقطرب، والأزهري، وغيرهم.

خامساً: التصويب في الأفراد والتثنية

مقراضان، مقصان - مقراض، مقص

يقول أبو هلال العسكري: "والمقراضان، وهما المقصان. ولا يُقال لهما: مقراضٌ ومقصٌ. والعامَّةُ تقولُهُ، وهو خطأ."^(٣)

فالعسكري ينص على أن المقراضان والمقصان يقالان بلفظ التثنية هكذا اسماً واحداً أما مقراض ومقص بالأفراد فهو خطأ من لحن العامة؛ لأن الواحد منهما لا يستغني عن الآخر^(٤)، فإذا اجتمعا قيل لهما مقراضان ومقصان بلفظ التثنية، وقد توافق معه في ذلك ابن خالويه فقال: "ومنها: تثنية قد أفردتها العامة خطأ: الجلم، والمقراض، إنما هما الجلمان والمقراضان"^(٥)، ويقول الصفدي: "ويقولون: المقراض والمقص. والصواب: مقراضان

(١) كلهم قرأ: {فيكون طيرا} غير نافع فإنه قرأ طائر ههنا وفي المائة (السبعة في القراءات ص ٢٠٦)

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢ / ٢٠٢.

(٣) التلخيص ص ٢٠٠.

(٤) شرح الفصيح لابن درستويه ص ٤٨٦.

(٥) ليس في كلام العرب ص ٣٣٦.

ومَقْصَان؛ لأنهما اثنتان.^(١)، وفي المصباح: " قرضت الشيء قرصاً من باب ضرب: قطعته بالمقراضين، والمِقْرَاض أيضا بكسر الميم والجمع مقاريض، ولا يقال إذا جمعت بينهما: مقراض كما تقول العامة، وإنما يقال عند اجتماعهما: قرضته بالمقراضين

وفي الواحد قرضته بالمقراض"^(٢)، وعقد ابن قتيبة في أدب الكاتب باب ما يتكلم به

مثنى

والعامة تتكلم بالواحد منه فقال: "ويقال: اشتريت مقراضين ومقَصين وجَلَمين، ولا يقال مقراض ولا مِقَص ولا جَلَم"^(٣)، وقد عدَّ الحريري ذلك وهم فقال: " وَيَقُولُونَ: قرضته بالمقراض، وقصصته بالمقص، فيوهمون فيه،... والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: مقراضان، ومِقْصَان

وجلمان، لِأَنَّهُمَا اثْنَانِ."^(٤)، وتعقب الحريري أبو عباس الشَّريشي فقال: " ولا نقول كما قال: إنه وهم، بل نقول: إنها لغة قليلة."^(٥)، فكون إطلاق المقراضين والمقَصين على الواحد لغة قليلة ينفي كونها خطأ كما ذهب العسكري ومن توافق معه، بل قد جاء ذلك عن العرب ما يؤيده، يقول ابن بري: " قد جاء عن العرب بالإفراد في مقراض ومقراض وجلم.

قال الشاعر في المقراض^(٦):

فعليك ما اسطعت الظهور بلمتي ... وعلي أن ألقاك بالمقراض^(٧)

يضاف إلى ذلك أن مقراضين ومقَصين، جاز إطلاقهما على الواحد؛ "لأنهما جُعِلَا

(١) تصحيح التصحيف ص ٤٩٠.

(٢) المصباح المنير (ق ر ض) ٢ / ٤٩٧، ٤٩٨.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٢١.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٥) شرح مقامات الحريري ١ / ٤٦٠.

(٦) البيت من الكامل لرجل من الأزدي في سمط اللآلي ١ / ٣٣٨، وبلا نسبة في عيون الأخبار ٤ / ٥٢.

(٧) الحواشي على درة الغواص ص ٨٢٤، ٨٢٥.

بالتركيب آلة واحدة فينبغي أن يُطلقَ عليهما الاسم المفرد.^(١)، ومما يؤكد ذلك أن جمهور النحويين عدوه آلة واحدة فأفردوه وجعلوا له وزنا خاصاً به، يقول سيبويه في باب ما عالجته به: "أما المقص فالذي يقص به.... وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقرضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ."^(٢)، أما كونهما من لحن العامة فقد أجاز بعضهم قول العامة في هذه الأشياء.^(٣)، يقول ابن هشام اللخمي: "يقولون: اشتريتُ مقرضين، ومقصين، وجلمين، ومقطعين، بالتثنية، فيجعلون كلَّ واحدةٍ من الحديدتين مقرضاً، ومقطعاً، ومقصاً، وجلماً.... ويُقالُ في تصريف الفعل منه: قَصَصْتُ، وقَطَعْتُ، وقَرَضْتُ وجَلَمْتُ. فقولُ العامة، على هذا: قَطَعْتُ بالمِقصِّ والجَلَمِّ ليس بلحن."^(٤)

وبناء على ما سبق فإن المقرضين والمقصين يصح أن يقالا بلفظ التثنية هكذا اسماً واحداً، كما يصح أن يقالا مقرض ومقص بالإفراد وكل ذلك وارد عن العرب لا بأس به.

(١) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص ٥٠.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٤، ٩٥، والأصول في النحو ٣/ ١٥١.

(٣) شرح الفصيح لابن درستويه ص ٤٨٦.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص: ١٠٠، ١٠١.

المبحث الرابع

التصويب في صيغ الأفعال

المراد بصيغ الأفعال هي أبنيتها والمراد بالأبنية : بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه^(١)، وقد تأتي صيغتان أو أكثر تؤدي معنى واحداً، وتتنقد إحداهما بأنها أعلى أو أفصح، أو ليست صحيحة... وغير ذلك. وقد ورد في كتاب التلخيص أمثلة للتصويب في صيغ الأفعال منها ما يلي:

غفا - أغفى

يقول أبو هلال العسكري: "والإغفاء النومة الخفيفة، أغفى يُغفي. والعامّة تقول: غفا يغفو، ولا أعرّفه صحيحاً."^(٢)

فالعسكري يشير إلى أن الإغفاء وهو النومة الخفيفة يقال منه: أغفى يُغفي، ولا يقال فيه: غفا يغفو، فقد عدّه غير صحيح من لحن العامة وقد ذهب إلى ذلك ابن دريد فقال: "وأما قول الناس: غَفَوْتُ فِي النَّوْمِ فَخَطَأً، إِنَّمَا هُوَ أَغْفَيْتُ إِغْفَاءً."^(٣)، وابن قتيبة فقال: "أَغْفَيْتَ إِذَا نَمْتَ، وَلَا يُقَالُ غَفَوْتُ"^(٤)، وفي المقصور والممدود للقالبي: "قال أبو موسى^(١): يقال قد أغفيت أغفى إغفاء، قال: ومن قال غفوت فقد أخطأ"^(٢)، وذكر ذلك أيضاً ابن

(١) شرح الشافية لابن الحاجب ٢/١ .

(٢) التلخيص ص ١٠٥ .

(٣) جمهرة اللغة (غ ف و) ٢ / ٩٥٩ .

(٤) أدب الكاتب ص ٣٧١ .

(١) هو هارون بن الحارث أبو موسى السامريّ اللغويّ ؛ كان في زمن أبي عبيد القاسم بن سلام. وروى عنه، وتصدّر للإفادة. وهو معدود في مشايخ الكوفيين في الطبقة الثالثة (ينظر: إنباه الرواة ٣ / ٣٦١).

(٢) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ٤٦٥ .

درستويه فقال: "وأما قوله: أَغْفَيْتَ، فأنا مُغْف من النوم، فإن العامة تقول: غفيت بغير ألف وبالياء، وتقول في المستقبل: أغفو غَفْوَةً... وكان العامة لم تُدخِل فيه الألف؛ لأنها شبهته بقولهم: نَعَسْتَ ونِمْتَ ووسِنْتَ وجاء بالمستقبل بالواو، والماضي بالياء جهلاً." (١)، وابن الجبان فقال: "وأغفيت في النوم وهو شيء يسير منه أغفي إغفاءً فأنا مُغْف، والعامة تقول غفوت وليس ذلك بصحيح" (٢)، وصرح الميداني بأنه غير معروف فقال: "غفا غير معروف" (٣)

واقترع بعض العلماء على الفعل "أغفى" فقط دون "غفا" كالخليل، وأبي إسحاق الزجاج وأبي العباس ثعلب، والجوهري، وابن فارس (٤). فدللت هذه الأقوال على صحة استعمال أغفى دون غفا وهو ما صرح به العسكري.

لكن بالمقابل نجد من العلماء من يصرح بأن "غفا" لغة، يقول الصغاني: "غَفَاً: نام، لغة في أَغْفَى." (٥)، ورمأها الأزهري بالقللة، وصرح بأن اللغة الجيدة هي أغفى بالألف فقال: "يُقَالُ: أَغْفَى الرَّجُلُ وَغَيْرُهُ: إِذَا نَامَ نَوْمَةً حَفِيفَةً. وَفِي الْحَدِيثِ: (فَعَفَوْتُ غَفْوَةً) (٦). واللغة الجيدة: أَغْفَيْتَ إِغْفَاءَةً، وَغَفَاً: قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ." (١)، وحكم عليها بالقللة أيضاً كلاً من الهروي، والكجراتي. (١)، ووصفها ابن القطاع بالرداءة فقال: "و"أغفى" الرجل نام... وفيه لغة ردية غفا غفوا وغفى غفية نام" (٢)

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ص ١٦٧.

(٢) شرح الفصيح ص ١٥٢.

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٤٦.

(٤) ينظر: العين (غ ف و) ٤ / ٤٥٢، وفعلت و أفعلت ص ١١٧، والفصيح ص ٢٧٧، والصحاح ٦ / ٢٤٤٨، ومقاييس اللغة ٤ / ٣٨٦ (غ ف و).

(٥) التكملة والذيل والصلة (غ ف و) ١ / ٤٨١.

(٦) الحديث في النهاية ٣ / ٣٧٦.

(١) تهذيب اللغة (غ ف و) ٨ / ١٧٨.

فتصريح هؤلاء العلماء بأن "غفا" لغة - وإن كانت قليلة أو رديئة كما زعم بعضهم - دلالة على صحتها وفصاحتها، وليست خطأ أو لحنًا من العامة كما ذهب العسكري ومن توافق معه، وليس أدل على ذلك من تصريح جماعة من اللغويين بجواز استعمال الوجهين معًا بمعنى واحد، يقول ابن عباد: "أَغْفَى الرَّجُلُ: دَخَلَ فِي النَّوْمِ ، وَغَفَا يَغْفُو." (٣)، ويقول ابن مالك الرعيني: "غَفَا الرَّجُلُ: إِذَا نَامَ نَوْمَةً خَفِيفَةً، يَغْفُو غَفْوًا، وَيَغْفِي غَفِيَةً، وَيُقَالُ: أَغْفَى." (٤) وفي القاموس: "وَعَفَا غَفْوًا وَغُفُوًا: نَامَ، أَوْ نَعَسَ، كَأَغْفَى" (٥)

وبناء عليه فإن الفعل "غفا" فصيح في الاستعمال وليس خطأ أو لحنًا من العامة كما صرح العسكري، فهو وإن نسب إلى العامية لكنه لغة مستعملة بجوار الفعل "أغفى" وقد ورد في ذلك السماع والقياس، أما السماع فقد ورد في الحديث السالف ذكره (فَعَفَوْتُ غَفْوَةً) وورد أيضًا في أشعار بعض العرب في قول أشجع السلمى:

فَإِذَا تَنَبَّهَ رُغْتَهُ وَإِذَا عَفَا ... سَلَّتْ عَلَيْهِ سِيُوفُكَ الْأَحْلَامِ (٦)

وأما القياس فباب النوم فيه يكون بغير الف مثل نام ونعس، يقول الزمخشري: "وقياس باب النوم بغير ألف نحو نَامَ وَهَبَغَ وَرَقَدَ وَهَجَعَ وَنَعَسَ" (١)

(١) ينظر: الغريبين ٤ / ١٣٨١، ومجمع بحار الأنوار ٤ / ٥٠.

(٢) كتاب الأفعال ٢ / ٤٤٦.

(٣) المحيط في اللغة (غ ف و) ٥ / ١٣٨.

(٤) اقتطاف الأزاهر ص ١٨٠.

(٥) القاموس المحيط (غ ف و) ٤ / ٤٢٠.

(٦) البيت من الكامل وهو له في العقد الفريد ١ / ٣٧، وديوان المعاني ١ / ١٤٥، وخرزاة الأدب ١ / ٢٩٩.

(١) شرح الفصيح لابن هشام ١ / ٢٣٠.

أغلقت - غلقت ، أقفلت - قفلت

يقول أبو هلال العسكري: "وقد أغلقتُ البابَ، وهو مغلَقٌ، ولا يُقالُ: غلقتُهُ، ولا هو مغلوقٌ... ويُقالُ: أقفلتُ البابَ، وهو مقفلٌ، ولا يُقالُ: قفلتُ، ولا هو مقفولٌ."^(١)

فقد ردَّ أبو هلال العسكري قول من يقول في إغلاق الباب غلَقَ، وكذلك من يقول في إقفال الباب قفلَ، وصرح بأن الصواب هو أغلق وأقفل بالألف، يقول للكسائي: "أغلقت الباب فهو مغلوق ولا يقال مغلوق:"^(٢)، وفي إصلاح المنطق: "وقد أغلقتُ الباب فهو مُغلَقٌ، ولا يقال: مغلوقٌ، وقد أقفلتهُ فهو مقفلٌ، ولا يقال: مقفولٌ"^(٣) وفي أدب الكاتب: "وأغلقتُ الباب، وأقفلته، ولا يقال غلقتُهُ ولا قفلته"^(٤)، وصرح بذلك أيضاً: أبو العباس ثعلب، وأبو إسحاق الزجاج، وأبو سهل الهروي، وابن الجوزي.^(١)، واقتصر على أفعال فقط دون فعل بعض العلماء، كابن فارس، والسرقي، وابن الجبَّان، وابن الأثير، والفيومي.^(٢)

وعدَّ ابن درستويه "غلَقَ" و "قفلَ" خطأً من لحن العامة فقال: " وأما قوله: أغلقت الباب فهو مغلوق، وأقفلته فهو مقفل. فإن قوله: أغلقت فإن معناه شددته بالغلوق وأوثقته وأرتجته.

وأما أقفلت فمعناه أوثقته بالقفل. والعامة تقولهما جميعاً، بغير ألف، وهو خطأ."^(٣) وعدَّ الجوهري "غلَقَ" لغة رديئة متروكة^(٤)، في حين عدَّها الزمخشري لغة مردولة فقال: "والعامة

(١) التلخيص ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) ما تلحن فيه العامة ص ١٢١.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٦٦.

(٤) أدب الكاتب ص ٣٧١.

(١) ينظر: الفصحى ص ٢٧٧، وفعلت وأفعلت ص ٧١، وإسفار الفصحى ٤٦٨/١، وتقويم اللسان ص ٦٣.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة (غ ل ق) / ٤ / ٣٩٠، (ق ف ل) / ٥ / ١١٢، وكتاب الأفعال ٦٨ / ٢، وشرح الفصحى ص ١٤٩، والنهية ٩٣ / ٤، والمصباح المنير (ق ف ل) / ٢ / ٥١١.

(٣) تصحيح الفصحى وشرحه ص ١٦٠.

(٤) الصحاح (غ ل ق) / ٤ / ١٥٣٨.

تقول غَلَقْتُ الباب وهي لغة رذلة^(١)، أما صاحب التاج فنقل قول ابن دريد ثم عقب عليه بأن ذلك لثغة، أو لغية رديئة متروكة، أو نادرة في أَغْلَقَهُ فَهُوَ مُغْلَقٌ^(٢)

ومهما يكن من أمر هذه اللفظة فهي لغة سواء أكانت رديئة أم متروكة أم مرذولة " فلا يجب أن تُلْحَنَ بها العامة، لأنَّها من كلام العرب، وإن قَلَّتْ وَضَعَفَتْ".^(٣) يضاف إلى ذلك جواز بعض العلماء الوجهين معاً، فقد نقل ابن دريد ذلك عن أبي زيد^(٤)، وذكر ذلك ابن سيده، ووصف الثلاثي بالندرة فقال: "غَلَقَ البابَ وأغلقه، وغَلَقَهُ الأولى عَن ابنِ دُرَيْدٍ، عزاها إِلَى أبي زيد، وهي نادرة"^(٥)

وبناء على ما سبق فإن "غَلَقَ" و "قَلَّ" جائزان في إفعال الباب وغلقه وليس خطأً أو لحناً من العامة إلا أنهما ليس بالكثرة التي عليها أغلق وأقفل.

(١) شرح الفصيح ١/٢٢٠.

(٢) تاج العروس (غ ل ق) ٢٦ / ٢٥٨.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٦٣.

(٤) جمهرة اللغة (باب ما اتفق عَلَيْهِ أبو زيد وأبو عُبَيْدَةَ مِمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ من فعلتُ وأفعلتُ) ٣ / ١٢٦٣.

(٥) المحكم (غ ق ل) ٥ / ٣٨٥.

المبحث الخامس

التصويب في التخفيف والتشديد

جرى في كلام العرب التخفيف والتثقيب فمنهم من يخفف ومنهم من يشدد أو يتقل سواء أكان في الأفعال أو في الأسماء، فقد تأتي صيغتان بمعنى واحد، وتميز إحداهما بأنها أعلى أو أفصح، أو تنتقد بأنها ليست صحيحة أو فصيحة أو غير ذلك، وقد ورد في كتاب التلخيص للعسكري بعض أمثلة للتصويب في التخفيف والتشديد منها ما يلي:

البازي

يقول أبو هلال العسكري: والبازي، بالياء مخففةً أجود، والجمع بزاة. وقد تشدد الياء، فيقال: بازي. وهي لغة مرغوبٌ عنها.^(١)

البازي من الألفاظ التي جاء فيها التخفيف والتشديد لكن العسكري صرح بأن التخفيف فيها أجود، وأن التشديد لغة مرغوب عنها ووافقه في ذلك ابن هشام اللخمي ووصفها بالضعف فقال: "والبازي وفيه ثلاث لغات: البازي، بسكون الياء، وهي أعلى اللغات وأفصحها، والبازي، بتشديد الياء. والباز، وهما أضعف."^(١)، وكذلك النووي فقال: "البازي مخفف الياء ولا يجوز تشديدها"^(٢)، واقتصر بعضهم على التخفيف فقط مما يدل على توافقهم مع العسكري في جواز هذا الوجه، يقول الصحاري: "ويقال: هو البازي على مثال

(١) التلخيص ص ٣٩٧.

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٤٧.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٣/٣٤.

القاضي" (١)، وفي المحكم: "والبازي: ضَرْبٌ من الصُّفُورِ، والجَمْعُ بَوَازٍ وبُزَاةٌ." (٢)، وفي المصباح: "بزا يبيزو إذا غلب ومنه اشتقاق البازي وزان القاضي فيعرب إعراب المنقوص" (٣) وهناك من العلماء من أجاز التشديد في هذه اللفظة يقول ابن الأنباري: "يقال: هو البازي بياءٍ مشددة تشبه ياء النسبة، وأنشد:

تَقَضِّي البازي إِلَى البَازِي (٤)

فجاء باللغتين: بهذه اللُّغة، وباللُّغة التي يخرج فيها مخرج القاضي والرَّاعي." (٥) ويقول اللخمي: "يقال: البازي، وهو أعلى اللغات، والبازيُّ بالتشديد، والباز أيضاً" (١)، وفي اللسان: " قَالَ ابْنُ بَرِّي: قَالَ الوَزِيرُ (٢) بَازٍ وبَازٌ وبَازٌ وبَازِيٌّ عَلَى حَدِّ كُرْسِيِّ" (٣)، ويقول الدميري: "البازي: أفصح لغاته بازي مخففة الياء، والثانية باز، والثالثة بازي بتشديد الياء حكاها ابن سيده" (٤)، وهو مذكر لا اختلاف فيه." (١)

(١) الإبانة ٤ / ١١٥.

(٢) المحكم (ب ز و) ٩ / ١١٢.

(٣) المصباح المنير (ب ز و) ١ / ٤٨.

(٤) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ٤٢ / ١ براوية "إذا" بدلا من "إلى"، وهو كذلك في الصحاح ١١٠٢ / ٣، وفي اللسان ١٨٩ / ١٥ (ق ض ض).

(٥) الأضداد ص ١٧٤.

(١) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٩٠.

(٢) هو الحسين بن علي بن الحسين أبو القاسم المغربي الوزير، وُلِدَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٣٧٠ هـ، وهرب منها حين قتل صاحبها الحاكم أباه وعمه محمداً، وَقَصَدَ مَكَّةَ ثُمَّ الشَّامَ، ثم وَرَرَ بعد ذلك لابن مروان بديار بكر ومات عنده، وكان كاتباً عالماً يقول الشعر الحسن (ينظر: البداية والنهاية ١٢ / ٢٩، والأعلام ٢ / ٢٤٥)

(٣) لسان العرب (ب ز ا) ٤ / ٧٢.

(٤) يقصد اللغتين الأولى والثانية أما الثالثة وهي لغة التشديد فلم يذكرها ابن سيده (ينظر: المحكم (ب ز و)

١١٢ / ٩، (ب ز و) ٩ / ١١٣).

وبناء عليه فإن لفظ "البازي" بتشديد الياء وتخفيفها جائز وصحيح، وما ذكره العسكري بكون التشديد لغة مرغوب عنها ليس حجة في تخطئتها أو رميها بالخطأ لأنها مادامت لغة فهي حجة عند أصحابها والناطق بها مصيب غير مخطئ كما ذكر ابن جني^(٢).

القدوم

يقول أبو هلال العسكري القدوم، مخففة الدال، مؤنثة، ولا تشدد، والجمع قدامم وقدم. والعامّة تقول: قدايم، وهو خطأ. ويقولون في الواحد: قدوم بالتشديد، وهو خطأ^(٣).

أنكر العسكري التشديد في لفظة "القدوم" ورماه بالخطأ وذكر بأن الصواب فيها هو التخفيف، وقد سبقه في ذلك ابن السكيت وابن قتيبة فقالا: "وهي القدوم والجميع قدامم، ولا تقل: قدوم بالتشديد"^(٤)، وعزاه ابن الأنباري إلى العامة فقال: "القدوم: التي ينحت بها: مؤنثة، والعامّة تخطئ في هذا فتقول القدوم، وهذا خطأ إنما القدوم بتشديد الدال موضع."^(١)، وابن الجوزي فقال: "وتقول للفأس: هذا القدوم بتخفيف الدال. والعامّة تشددها."^(٢)

وصرح كثير من العلماء بالاختصار على التخفيف في هذه اللفظة دون التشديد مما يدل على تخطئتهم للتشديد فيها، يقول الخليل: "والقدوم، مخففة: الحديدة التي ينحت بها

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/ ١٥٧.

(٢) الخصائص ١٤/٢.

(٣) التلخيص ص ١٨٥.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٣٧، وأدب الكاتب ص ٣٧٨.

(١) المذكر والمؤنث ١/ ٥٦١.

(٢) تقويم اللسان ص ١٤٨.

الخشب، تَوْنَتْ^(١)، وفي الجمهرة: "والقَدوم: الفأس التي يُنحتُ بها، بِتَخْفِيفِ الدَّالِ لَا غَيْرِ وَأَلْجَمِعُ قُدْمٌ وَقَدَائِمٌ"^(٢)، ويقول الخطابي: "القَدوم الذي يعتمل به خفيف أيضاً"^(٣)، وفي الصحاح: "والقَدوم: التي ينحت بها، مخففة"^(٤).

وعلى النقيض من ذلك فقد ذهب جماعة من العلماء إلى جواز التشديد في هذه اللفظة، يقول ابن عباد: "والقَدومُ: الحديدةُ التي يُنحَتُ بها الخَشَبُ، تُؤنَّتُ، والجميعُ القُدْمُ، وتَشَدَّدُ الدالُ منه"^(٥)، ويقول ابن الأثير: "القَدوم بالتخفيف والتشديد: قَدوم النَّجَّارِ"^(٦)، وفي معجم لغة الفقهاء: "القَدوم: بفتح فضم مع التشديد ج قَدائم وقُدْم، آلة للنجر والنحت"^(٧).

وعدَّ المطرزي التشديد لغة فقال: "وأما القُدومُ من آلاتِ النَّجَّارِ فَالتَّشْدِيدُ فِيهِ لُغَةٌ"^(٨)، وقد تعقَّبه ابن الحنبلي وأنكر كون التشديد لغة فقال: "ومن ذلك قولهم لآلةِ النَّجَّارِ المخصوصة: القُدومُ بتشديدِ الدال. ففي أدبِ الكاتبِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: قَدومٌ، بِتَشْدِيدِهَا. ومثْلُهُ عن ابنِ السَّكِّيتِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: العَامَّةُ تُخَطِّئُ فِيهَا وَتُنَقِّلُ.... فلا مجالَ لاعتبارِ قولِ صاحبِ المُعْرَبِ: "وأما القَدومُ من آلاتِ النَّجَّارِ فَالتَّشْدِيدُ فِيهِ لُغَةٌ" بعدَ هذه الأَقْوَالِ"^(٩).

(١) العين (ق د م) ٥ / ١٢٢.

(٢) جمهرة اللغة (د ق م) ٢ / ٦٧٦.

(٣) غريب الحديث ٣ / ٢٣٦.

(٤) الصحاح (ق د م) ٥ / ٢٠٠٨.

(٥) المحيط في اللغة (ق د م) ٤ / ٢٣١.

(٦) النهاية ٤ / ٢٧.

(٧) معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٩.

(٨) المغرب في ترتيب المعرب ص ٣٧٥.

(٩) سهم الألفاظ في وهم الألفاظ ص ٣٤.

لكن يرده ما ذكره بعض العلماء آنفاً من جواز التشديد والتخفيف في هذه اللفظة، وكذلك ما ذكره ابن بطال عن هذه اللفظة بقوله: " وَرُبَّمَا اجْتَمَعَ لَهُ الْأَمْرَانِ. ^(١)، أي التخفيف والتشديد، وفي المصباح: " وأكثر الناس على أن القدوم الذي اختتن به إبراهيم هو الآلة... وفيه التخفيف والتثقل. ^(٢) وفي القاموس: "الْقُدُومُ: آلَةٌ لِلنَّجْرِ، مُؤَنَّثَةٌ ج: قَدَائِمٌ وَقُدُمٌ، ..."

وقد تُشَدَّدُ دَالُهُ ^(٣)، وأيضا ما ذكره صاحب تاج العروس بأن التشديد لغة ضعيفة فقال: "وَقَدْ تُشَدَّدُ دَالُهُ وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ. ^(٤)."

وعلى كل فإن التشديد جائز في لفظة القدوم وليس خطأ كما ذكر أبو هلال العسكري، وذلك لتصريح جماعة من علماء اللغة الأفاضل بذلك كما أن التشديد لغة وهذا يدل على صحته سواء أكانت لغة ضعيفة أم غير ضعيفة.

(١) النظم المستعذب ١ / ٢٤

(٢) المصباح المنير (ق د م) ٢ / ٤٩٤.

(٣) القاموس المحيط (ق د م) ٤ / ١٨٢.

(٤) تاج العروس (ق د م) ٣٣ / ٢٤٤

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيرها آلة يحترز بها عن الخطأ في اللسان وقوم بسببها المنطق الذي هو مميّز الانسان، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد النبي العدنان، وعلى آله وأصحابه رؤساء أهل الإيمان.

ويعد،،،

فهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وهو "تصويبات أبي هلال العسكري الصوتية والبنوية في كتابه التلخيص دراسة تحليلية نقدية"، وكان من أهم هذه النتائج ما يأتي:

- ١ - اهتمام العسكري بالتصويب اللغوي في كتابه خاصة التصويب في المستويين الصوتي والصرفي وذكره لكثير من الألفاظ التي وقع فيها التصويب في هذين المستويين.
- ٢ - كان العسكري من النقاد المتشددین الذين لم يقبلوا من كلام العرب إلا الأوضح والأصوب وترك ما عداه من مظاهر تُعرضُ للغة توافق طبيعتها وسنن التعبير بها.
- ٣ - نَعَجَلُ العسكري في تخطئة الكثير من الألفاظ والحكم عليها بالشذوذ أو الندرة أو من لحن العامة، دون إبداء أي سبب، أو دون النظر إلى كونها مستعملة عند بعض العرب أو محمولة على معنى آخر كما في لفظ جديدة، فغموض هذا المعنى وخفاؤه أدى إلى القول بتخطئتها.
- ٤ - الحكم بالشذوذ والرداءة لبعض لغات العرب الفصيحة التي يعتد بلغاتها مثل لغة تميم والتي قال بها النقات من اللغويين أمثال أبي عبيدة وقطرب والأزهري كما في لفظة مئتن بالإتباع ، وهذا يدل على أنه كان يعتمد في نقده على بيئة لغوية واحدة دون غيرها.
- ٥ - تخطئته لكثير من الألفاظ التي وردت في كلام العرب بنسبتها إلى العامة ورميهم فيها باللحن، وقد جانبه الصواب في ذلك، فأغلب ما نسبه إلى العامة صحيحا، إما لكونه لغة قوم، أو أنه طابق استعمالهم استعمال العرب وأشعارهم.

- ٦ - مخالفته السماع والقياس في تخطئة بعض الألفاظ التي قد ورد بها السماع وأيدها القياس كتخطئته الألفاظ: مالح، وأرحية، وغفا، وأمّات، وهذا يدل على أنه كان يعتمد في نقده على الوجه الصوابي الواحد للكلمة دون النظر إلى التخريجات المختلفة لها.
- ٧ - عدم إمامه الدقيق بقواعد التصريف - نظراً لكونه يغلب عليه الشعر والأدب- أدى إلى خفاء بعض قواعده عليه، مما جعله يحكم على بعض الألفاظ بالخطأ مثل لفظة جُدّد جمع جديد .
- ٨ - أثبت البحث عربية بعض الألفاظ التي حكم عليها العسكري بأنها أعجمية وليست عربية كما في لفظة هاوون.
- ٩ - خالف البحث العسكري في كثير من الأمثلة التي حكم عليها بالخطأ، وأثبت خلاف ما أنكره معتمداً في ذلك على السماع والقياس في الأغلب، وعلى أقوال اللغويين وأصحاب كتب التصحيح اللغوي ما أمكن، كما وافقه البحث في بعض الأمثلة التي قام بتصويبها مثل لفظة الذباب وممقور والثَّغْر والشَّرْج.
- ١٠ - تبين من خلال هذه الدراسة أن العسكري أعتمد في نقده للألفاظ على عدة معايير (مقاييس) للنقد وهي: اختيار الأوضح دون غيره، والقياس على الأكثر، واعتماده الوجه الصوابي الواحد للكلمة دون غيره، وفي أحيان أخرى كان يعتمد على بيئة لغوية واحدة دون غيرها في اختيار اللفظة كما في لفظة مُنْتِن، وهذا يدل على أنه سلك مسلك المتشددين في النقد؛ مما أدى إلى تعجله في تخطئة الكثير من الألفاظ والحكم عليها بالخطأ .
- ١١ - كما تبين من هذه الدراسة مخالفة العسكري لبعض علماء اللغة الأفذاذ، كالخليل وأبي زيد في قبول بعض الكلمات التي ارتضوها، وحكم هو عليها بأنها خطأ أو من لحن العامة، مما يدل على أن له مذهبه في التصويب، وأنه لا يقبل إلا ما صح عنده بناءً على معايير التي سار عليها في نقده للألفاظ العربية، والذي حمله على ذلك غيرته

مجلة كلية اللغة العربية بأسويوط (العدد الواحد والأربعون)

الشديدة على اللغة ورغبته الملحة في الدفاع عنها وعن كل ما يعتريها من تصحيف أو تحريف.

وبعد فهذا ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث، والله أسأل أن يجعله نافعاً للعلم وطلابه وخدمة للعربية وأهلها، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس أهم المصادر والمراجع

- ١ - الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي الصُحاري، ت/ مجموعة من المحققين، الناشر وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط. الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- ٢ - أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ت/ محمد الدالي، ط. مؤسسة الرسالة .
- ٣- أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ت/ محمد باسل عيون السود ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤- إسفار الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي (ت ٤٣٣هـ) ت /أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٥- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ت/ محمد مرعب، ط. دار إحياء التراث العربي ، ط. الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- ٦- الأصول في النحو لابن السراج ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ت/ عبد الحسين الفتلي .
- ٧ - الأضداد لابن الأنباري ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط. المكتبة العصرية بيروت - لبنان ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م).
- ٩- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي دمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين ، ط. الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م.

مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط (العدد الواحد والأربعون)

١٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن السيّد البَطْلَيْوسِي (ت ٥٢١هـ) ،
ت/ مصطفى السقا ، د. حامد عبد المجيد ، ط. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة
١٩٩٦ م.

١١- إكمال الأعلام بتثليث الكلام جمال الدين ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ) ، ت/سعد بن
حمدان الغامدي ، ط. جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ت/ محمد
أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت،
الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١٣- البارع في اللغة لأبي علي القالي ، ت/ هشام الطعان ، ط. مكتبة النهضة بغداد ، ودار
الحضارة العربية - بيروت ، ط الأولى ١٩٧٥ م .

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي
(ت ٩١١هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان - صيدا .

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض
الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ت / مجموعة من المحققين ، ط. دار الهداية .

١٦- تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)،
ت/أحمد عبد الغفور عطار، ط. دار العلم للملايين - بيروت ، ط. الرابعة ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧م.

١٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ت/ د. بشار
عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط . الأولى ٢٠٠٣ م.

١٨- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكّي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) ،
ت/ مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

- ١٩- تحرير ألفاظ التنبيه لأبي زكريا محي بن شرف النووي ، ت / عبد الغني الدقر ط دار القلم - دمشق ط الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ٢٠- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) لشهاب الدين أحمد بن يوسف اللبليُّ أبو جَعْفَر الفهرى (ت ٦٩١هـ) ت/ د. عبد الملك بن عيضة النبيني، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، ت/ د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
- ٢٢- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت/ السيد الشرقاوي ، ط. مكتبة الخانجي - القاهرة - ط. الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٣- تصحيح الفصيح وشرحه لأبي محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ) ، ت/ د. محمد بدوي المختون ، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢٤- التصويب اللغوي بين القدماء والمحدثين د/ شرف الدين الراجحي ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ٢٠٠٠ م .
- ٢٥- التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة د. محمد موسى السعيد جبارة بدون ط.
- ٢٦- تقويم اللسان لأبي الفرج جمال الدين بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت/ د. عبد العزيز مطر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦، ط. دار المعارف.
- ٢٧- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصحاحي (ت ٦٥٠هـ) ت/ مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م - ١٩٧٩م.
- ٢٨- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابي محمد عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ) ت/ مصطفى حجازي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. الأولى ١٩٨٠.
- ٢٩- التنبيهات على أغلاط الرواه في كتب اللغة المصنفات لعلي بن حمزة البصري، ت/ عبد العزيز الميمني، الناشر: دار المعارف، ط. الثالثة.

- ٣٠- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ت/ شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ٣١- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت ٣٧٠هـ) ت/ محمد عوض مرعب ، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط. الأولى ٢٠٠١م.
- ٣٢- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت ٣٢١هـ) ، ت / رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط. الأولى، ١٩٨٧م
- ٣٣- الحواشي على درة الغواص لابن بَرِّي وابن زفر، ت/عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، ط. دار الجيل، بيروت - لبنان ، ط. الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٤- حياة الحيوان الكبرى لأبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري ، ط دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الثانية ١٤٢٤ هـ.
- ٣٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ت/عبد السلام هارون ، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط. الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣٦- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط.الرابعة.
- ٣٧- الدر الثمين في أسماء المصنفين لتاج الدين ابن السّاعي (ت ٦٧٤هـ) ت/ أحمد بنين محمد سعيد حنشي الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس، ط. الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- ٣٨- درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ، ت/عرفات مطرجي، ط. مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط. الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م
- ٣٩- دمية القصر وعصرة أهل العصر لعلي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخري، أبو الحسن (ت ٤٦٧هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤ هـ.

- ٤٠- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ،
ت/د. حاتم صالح الضامن ، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت ط. الأولى، ١٤١٢ هـ -
١٩٩٢م.
- ٤١- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جنى(ت٣٩٢هـ) ١/٦٠ ط دار الكتب العلمية
- بيروت ، ط الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- ٤٢- سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي المعروف بـ ابن الحنبلي
(ت ٩٧١هـ) ت/د. حاتم الضامن، ط. عالم الكتب - بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧م.
- ٤٣- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي، ت / مصطفى صادق الرافعي ، ط دار الكتاب
العربي - بيروت .
- ٤٤- شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، ت/د . إبراهيم بن سليمان البعيمي
ط مكتبة الرشد ، ط الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م .
- ٤٥- شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام ت/د. محمد عزام، ط. دار المعارف، ط. الرابعة.
- ٤٦- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، ت/د . مهدي عبيد جاسم ، ط. الأولى ١٤٠٩ هـ =
١٩٨٨ م .
- ٤٧- شرح الفصيح لأبي منصور ابن الجبّان ، ت/د . عبد الجبار جعفر القزاز ط- دار
الشئون الثقافية العامة - بغداد ، ط الأولى سنة ١٩٩١م .
- ٤٨- شرح الفصيح للزمخشري ، ت/ إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، ط . معهد البحوث العلمية
وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ١٤١٧ هـ .
- ٤٩- شرح الفصيح للمرزوقي(ت ٤٢١هـ) ت/ سليمان بن إبراهيم العايد، بدون طبعة.
- ٥٠- شرح القوائد العشر لأبي زكريا التبريزي ، إدارة الطباعة المنيرية ١٣٥٢ هـ .
- ٥١- شرح المفصل لابن يعيش ، ط. إدارة الطباعة المنيرية - مصر .

- ٥٢- شرح درة الغواص في أوهام الخواص لشهاب الدين الخفاجي المصري (ت ١٠٦٩هـ)
ت/عبد الحفيظ فرغلي قرني ، ط. دار الجيل بيروت ، ط. الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٣- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي ، ت/د. عبد المقصود محمد، ط مكتبة
الثقافة الدينية ، ط الأولى ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .
- ٥٤- شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الإستربادي (ت ٦٨٦هـ) ت/ مجموعة
من المحققين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥
م.
- ٥٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ت/ أحمد حسن مهدي، وعلي سيد
علي ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ٢٠٠٨ م.
- ٥٦- شرح مقامات الحريري لأبي عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القيسي الشريشي (ت
٦١٩ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الثانية، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
- ٥٧- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)
ت/ د حسين بن عبد الله العمري وآخرون ، ط. دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار
الفكر (دمشق - سوريا) ، ط. الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٨- طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ت/ لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- ٥٩- عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) ، ت/ بسام عبد الوهاب الجابي ط. دار
ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، ط. الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٦٠- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت
١٧٠هـ) ، ت/د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، ط. دار ومكتبة الهلال.
- ٦١- غريب الحديث لأبي سليمان محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ت/ عبد الكريم إبراهيم
الغرباوي، ط. دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٦٢- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) ت/د. محمد عبد المعيد خان ، ط. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن ، ط. الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦٣- الفرق لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت ٢٤٨هـ) ت/ حاتم صالح الضامن، الناشر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٤- الفروق في اللغة لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢١٠هـ)، ت/ د. خليل إبراهيم العطية، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

٦٥- القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ت/ مجدي فهمي السيد ، ط. المكتبة التوفيقية.

٦٦- كتاب الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠هـ) ، ت/ حسين محمد شرف، ط. مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٧- كتاب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، ت/د. فخر الدين قباوة، ط. مكتبة لبنان ناشرون، ط. الأولى، ١٩٩٨م.

٦٨- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ت / د. عبد السلام هارون ، ط مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط. الثالثة سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م

٦٩- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) ت/ محمد سعيد المولوي، ط. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٠- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د/ عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، ط الثالثة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط (العدد الواحد والأربعون)

- ٧١- لحن العوام لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ت/د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ط. الثانية ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٢- لسان العرب لمحمد بن مكرم أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأتصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٧٣- ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ، ت/د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة - دار الرفاعي - الرياض ، ط الأولى سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢م
- ٧٤- ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد لموهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) ت/ ماجد الذهبي، الناشر: دار الفكر - دمشق.
- ٧٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، ط. وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ٧٦- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ت/عبد الحميد هندايوي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٧- المحيط في اللغة للصاحب أبي القاسم إسماعيل ابن عباد (ت ٣٨٥هـ) ت/ الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط. عالم الكتب- بيروت- لبنان ، ط. الأولى-١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٧٨- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، ت/د. حسين أحمد بوعباس، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠م.
- ٧٩- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) ت/خليل إبراهيم جفال ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط. الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.
- ٨٠- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) ت/د. حاتم الضامن ط. دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

- ٨١- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ت / د محمد عبد الخالق عزيمة ، ط المجلس الأعلى للشتون الإسلامية - القاهرة ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .
- ٨٢- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، ت/ د . حاتم الضامن ، دار الفكر المعاصر - بيروت ودار الفكر - دمشق ، ط الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
- ٨٣- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) ت/ د. حسن هندواوي، ط. دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٨٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ) ط. دار النشر: المكتبة العتيقة ، ودار التراث.
- ٨٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، ط. المكتبة العلمية - بيروت.
- ٨٦- المطلع على ألفاظ المقنع لأبي عبد الله شمس الدين البعلبي ، ت / محمود الأرنؤوط ، وياسر الخطيب ، ط مكتبة السوادي ، ط الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م .
- ٨٧- معاني القراءات لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠ هـ) ، ط. مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود ، ط. الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٨٨- معجم الأدباء لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ت/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٨٩- معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ط. دار صادر، بيروت ، ط. الثانية، ١٩٩٥ م.
- ٩٠- معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت ١٤٠٨ هـ) ، ط. مكتبة المثني - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٩١- معجم ديوان الأدب للفارابي (ت ٣٥٠ هـ) ، ت/ د. أحمد مختار عمر، ط. مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط (العدد الواحد والأربعون)

- ٩٢- الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ لِأَبِي مَنْصُورِ الْجَوَالِيقِيِّ (ت ٥٤٠هـ) ، ت/ أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب المصرية، ط. الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٩٣- المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي الْمُطَرَّرِي (ت ٦١٠هـ) ، ط. دار الكتاب العربي.
- ٩٤- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ت/ مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط. الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٩٥- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ) ٢١٠/١ (ب د ل) ت / عبد السلام محمد هارون ط دار الفكر سنة ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .
- ٩٦- المقصور والممدود لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ) ، ت/ د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط. مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط. الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- ٩٧- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل (ت بعد ٣٠٩هـ) ت/ د. محمد العمري، ط. جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) ط. الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٩٨- الْمُتَجَدُّ فِي اللُّغَةِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْهُنَائِيِّ الْأَزْدِيِّ، الملقب بـ «كراع النمل» (ت ٣٠٩هـ) ت/ د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي ، ط. عالم الكتب، القاهرة ، ط. الثانية، ١٩٨٨م.
- ٩٩- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ط . دار إحياء التراث القديم ، ط الأولى ، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م .
- ١٠٠- النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي أ. مبدوعة كريم، بحث في مجلة الممارسات اللغوية - جامعة مولود معمري - الجزائر العدد ٢٢ سنة ٢٠١٤م.
- ١٠١- النَّظْمُ الْمُسْتَعَدَّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهْدَّبِ لِابْنِ بَطَالِ الرُّكْبِيِّ (ت ٦٣٣هـ) ت/ د. مصطفى سَالم، ط. المكتبة التجارية- مكة المكرمة ١٩٨٨م - ١٩٩١م.

١٠٢- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري د/ نعمة رحيم العزاوي ،
دار الحرية للطباعة - بغداد سنة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

١٠٣- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات محمد ابن الأثير(ت
٦٠٦هـ) ت/ طاهر الزاوي- محمود الطناحي ، ط. المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ -
١٩٧٩ م .

١٠٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ) ، ت/د. محمد عبد القادر أحمد ، ط.
دار الشروق ، ط. الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٠٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم
الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ، ط . طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية
استانبول ١٩٥١ ، و ط . دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٠٦- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ت:
أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط . دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.